# مقدمة

كثر الحديث مؤخراً، في السياق المغربي "المتحرك" – شأنه شأن باقي السياقات التي ترنو، وبطموح مأمول ومشروع، اللحاق بركب الدول الصاعدة-، عن النموذج التنموي "الجديد"، بوصفه إحدى أهم "البراديغمات" المقترحة لتجاوز مثبطات الفعل التنموي القائم بالمغرب وإنهاء حالات سوء أنماط الحكامة المرتبطة به : اجتماعياً، اقتصادياً، إدارياً، مؤسساتياً، معيارياً...، أي العمل الحثيث – وبحرص استشرافي شديد -على وضع التشخيصات الممكنة للأعطاب المساهمة في فشل ما هو كائن "تنموياً"، والتفكير في الصيغ الملائمة القمينة بضمان نجاح ما ينبغي أن يكون "تنموياً"[1].

هكذا، سنجد أن خطاب الملك محمد السادس حول النموذج التنموي "الجديد"[2]، كنموذج يتسم بكل أشكال الكفاية والنجاعة -والتي عليها أن تستجيب في عمقها للاحتياجات الملحة والمتزايدة للمواطنين والمواطنات-، فتح نقاشاً واسعاً حول إشكالية التنمية بالمغرب، حيث أصبح التفكير في نموذج تنموي "جديد" ومتطور، يحظى بالأهمية القصوى في انشغالات أعلى سلطة في البلاد والحكومة والفاعلين المؤسساتيين والسياسيين والمدنيين والباحثين. نموذج مفكر فيه، بتبصر وروية، يتوخى التجديد المستمر لغائياته وأهدافه والتجاوز المتواصل لمظاهر القصور المزمن والعجز البين التي قد تكبح رياديته.

---

[1] في إطار ما يمكن أن نعتبره ب"عملية بناء براديغم جديد" يحول، وبصفة جذرية وحقيقية، طرائق التنمية، من سيادة مؤشرات "الفشل" إلى تسييد مؤشرات النجاح . ونعتقد أن عملية البناء هاته، ستكون من أبرز المهام الملقاة على عاتق "اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي"، والمعلن عنها في خطاب الذكرى العشرين لعيد العرش -29 يوليوز 2019 -. وهي اللجنة التي يلح الملك في نفس الخطاب، على أنها لن تكون إطلاقاً حكومة ثانية أو مؤسسة رسمية موازية، بل هي هيئة استشارية محددة الزمن من حيث المهمة الموكولة لها، ستشمل تركيبتها مزيجاً متنوعاً ومتداخلاً من التخصصات المعرفية والروافد الفكرية والكفاءات الوطنية في المجالين العام والخاص. ومن أهم الصفات التي ينبغي توفرها في تمثيلية هذه اللجنة-من منظور الملك- الخبرة والتجرد والموضوعية، والتحلي بالشجاعة والابتكار في اقتراح الحلول والقدرة على فهم نبض المجتمع وانتظاراته، واستحضار المصلحة الوطنية العليا. وليحرص الملك بعد ذلك، على وضع خارطة طريق ينبغي الاسترشاد بها من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، عنوانها الاستراتيجي العريض :"التحلي بالجرأة لرفع الحقائق التنموية ولو كانت قاسية ومؤلمة". هذه اللجنة التي ينبغي –كما يرى الملك دائماً في خطاب العرش- أن تضع في حسبانها ، كون الأمر، لا يتعلق، أساساً، بإجراء قطيعة مع الماضي، وإنما تظل الغاية الكبرى من كل ذلك، هو إضافة لبنة جديدة في المسار التنموي الوطني، في ظل الاستمرارية، من خلال العمل على اقتراح جيل جديد من المشاريع، من شأنه تعزيز قدرات بلادنا على تحقيق ممكنات "الإنجاز التنموي" المرتفع، الكفيل في كنهه، بالاستجابة الفعالة لانشغالات المواطنين التنموية، المتعددة الأبعاد والمستويات. وبالتالي، السير، قدماً، بالمغرب -عبر التوسل بالنموذج التنموي "الموعود" والمتطور- ، نحو المجتمعات الرائدة "تنموياً".

[2] الخطاب الافتتاحي للدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة للبرلمان أكتوبر 2017 . وهو الخطاب الذي أقر في مضامينه، بالفشل الذريع للنموذج التنموي المغربي الحالي، لدرجة معها، يمكننا اعتبار هذا التوصيف التشخيصي / التقييمي، المؤكد في سياقاته الكبرى، على فشل النموذج الوطني المتبنى على صعيد سيرورة التنمية : اجتماعياً واقتصادياً وإدارياً وقيمياً...، شبيه تماماً، بإحدى التوصيفات الشهيرة للملك الراحل الحسن الثاني للأوضاع التنموية التي آلت إليها البلاد، خصوصاً خلال العقد الأخير من القرن العشرين. وهو التوصيف المعبر عنه ب"السكتة القلبية".

ومن ثم يمكن القول، أن الوضع الراهن : محلياً، وطنياً ودولياً، أخذ يستوجب، وبالضرورة، بلورة نموذج تنموي "منتج" و"رائد" بالمغرب، يعمل في كنهه، وبشكل شمولي وهيكلي، على إيقاف التدفق السلبي لبؤر الانتكاس ومواطن الخلل، أو ما يمكن تسميته ب"التثاؤب التنموي المندحر" – والمقصود به، أساساً، الصيغة التحديدية التالية : خطوة تنموية متقدمة إلى الأمام وخطوتين تنمويتين متراجعتين إلى الوراء-.

وبذلك، يصبح توسيع / تعميق النقاش الحالي حول النموذج التنموي في سياق يتميز بتحول النماذج /البراديغمات وتطورها، سبيلاً آمناً، لا محيد عن الاسترشاد بمعياريته "الفضلى"، للوصول إلى حلول ناجعة وآنية للمشاكل المطروحة وتقويم الاختلالات المتنامية، والتي ما فتئت التقارير والمؤشرات الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية المهتمة بقضايا التنمية البشرية تشير إليها، في كل وقت وحين.

ويبدو لزوماً، أنه، وقبل الحديث عن الفشل أو النجاح على مستوى النموذج التنموي لأي بلد، الوقوف على مقومات وأسس هذا النموذج والبحث عن الصيغ الممكنة لتبلوره وتطوره - من خلال تحليل مجمل مبادئه ودعاماته-، ودراسة مجمل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة به، والتي من الممكن أن يحدثها التحول الرئيسي في نمط تحسين مسارات سيرورة الحكامة ككل، من حيث بلوغ مدراك النموذج التنموي " المثالي" أو "نموذج المثال idéal type" للتنمية. ومن أبرزها، نجد على وجه الخصوص، ضمان الانتقالات الكبرى من دولة الريع إلى دولة الإنتاج، ومن تنمية محصورة أو " معاقة" إلى تنمية "رائدة" ومنتجة، والاستفادة العادلة والمنصفة من عوائد التنمية، وتجسير فجوات المنظومة الخاصة بالتوازن المعياري السائد، وفي نهاية المطاف، التأسيس التكاملي / التفاعلي/ التشاركي لممكنات الانتقال التنموي "الحقيقي".

إن التجارب العالمية المتراكمة، على صعيد المسارات التنموية المختلفة، وفي سياق استلهام التجارب كممارسات فضلى، ستمكن، بلا شك، من الانكباب، وبعزم شديد، على تقويم النموذج التنموي السائد داخل أية دولة من الدول. وذلك كله، من أجل مواكبة تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، مع ضرورة كبح شتى معيقات الفعل التنموي القائم.

على هذا الأساس، فدراستنا هاته – في جانبها النظري كجزء أول من مساهمتنا حول النموذج التنموي الجديد بالمغرب[3]-، تدخل في سياق إثراء النقاش الدائر، في الوقت الحالي، حول طرائق تجديد النموذج التنموي ببلادنا، وتعزيز قدراته، بما يمكنه-بعمق وسعة نظر-

[3] الجزء الثاني من مساهمتنا، سيركز على النموذج التنموي الجديد بالمغرب، من حيث : أولاً، تحليل الأعطاب القائمة : الاجتماعية، الاقتصادية والإدارية... وثانياً، العمل على دراسة مقومات الانتقال من ما يمكن أن نسميه ب "حكامة الدولة" إلى "دولة الحكامة" -مما هو "كائن" إلى ما يجب أن "يكون" "تنموياً"- ، أي تحديد ماهية المستلزمات الضرورية لبناء لبنات الصرح المتكامل للنموذج التنموي المنشود بالمغرب.

من التجاوز الأفضل للمثبطات التي تعترض سبل تحسين نمط الحكامة التنموية، وتقويم مجمل الاختلالات المرتبطة بهذا النمط، بغية التقوية الدائمة لاشتراطات التأسيس للمغرب الممكن –حسب تعبير ما سمي بتقرير الخمسينية- أو مغرب الحكامة.

فالرهان المطروح اليوم، وبقوة، هو الانخراط التام والكامل في إبراز مسارات الارتقاء الفعلي والفعال بأسس النموذج التنموي القائم والمساهمة في إغناء تجلياته المتعددة، من خلال البحث الأكيد عن ما هو إيجابي، واقتراح المخرجات الضرورية، علمياً وعملياً، لمجابهة التحديات المطروحة واستشراف الرهانات المأمولة. كل ذلك، يتم في سياق "معولم" متسم بتحولات متلاحقة ومتسارعة، تمس في العمق، وعلى صعيد التجارب الدولية المختلفة في جميع أنحاء المعمور، كل السياسات التنموية المتوسل بها من طرف متخذي القرار "التنموي".

كل المؤشرات السابقة، تدل على كون النموذج التنموي في كنهه النظري الصرف، هو إطار مؤسساتي متكامل الأبعاد لضبط التوازنات البنيوية والهيكلية ورسم السياسات المختلفة، وفق تصورات استراتيجية ورؤى استشرافية، تجعل من ترسيخ أسس التنمية المنصفة والمندمجة للمجتمعات غائيتها الكبرى، من خلال التأسيس لنموذج تنموي حقيقي وناجح، يعمل جاهداً على خلق الثروات وإنتاج الخيرات، وبشكل متماهي، الحرص على توزيعها التوزيع الديمقراطي- العادل- بين كافة مكونات المجتمع-أفراداً وجماعات-.

والنموذج التنموي - وفق هذا التحديد الشمولي- غالباً ما يتم الحديث عنه، في نطاق المبادرات المتخذة من مختلف مكونات وعناصر الحكامة لتحقيق أسس التنمية، وما يرتبط بها من تقدم اقتصادي ورفاه اجتماعي، وما ينجم عنها كذلك، من "نواتج" إيجابية في تدبير سائر مجالات الفعل التنموي "المنشود" معيارياً.

## أولاً: من الاستراتيجية التنموية إلى النموذج التنموي

الحديث عن النموذج التنموي هو حديث عن مسار طويل وشاق من التبلور والتطور للفعل التنموي. وهو ما يجعل ضرورة الاستعانة بنماذج معينة لفهم وتحليل أساس سير واشتغال السيرورة التنموية في جوانبها المختلفة، مسألة من الأهمية بمكان.

هذه الاستعانة ستمكن، بلا شك، متخذي القرار "التنموي"، من ضبط كل تجليات السيرورة التنموية، وما تتضمنه من علاقات ونواظم تتداخل فيما بينها، في تتابع مستمر واتصال دائم. وبالتالي، القدرة على تكوين المعرفة الكاملة، بما يمكن أن نسميه ب"الظاهرة التنموية" على مستوى أي بلد من البلدان.

إن الدراسات المهتمة بالظاهرة التنموية، كثيراً ما تعتمد على مقاربات ونظريات تمكنها في الحصيلة من إثراء هذه الظاهرة بكل أبعاد الدقة والفحص والمنهجية والعلمية. وهو ما يجعلنا نؤكد، على أهمية هذه الأبعاد في ضمان الارتقاء "الطبيعي"- أي العادي- للصيغ المستعان بها لضبط "الظاهرة التنموية" ودراسة مجالات تطورها.

## 1-الاستراتيجية التنموية

ينظر عادة إلى الاستراتيجية التنموية، إما باعتبارها، أولاً، منهجاً تكاملياً، يسترشد بأدواته، بغية توضيح طرائق استخدام موارد وإمكانات الدولة، وإما بصفتها ثانياً، الإوالية – الميكانيزم-، التي تعمل عبرها الدولة، على تحقيق أهدافها الكبرى المسطرة وغاياتها العامة المرجوة، وإما من زاوية تبلورها، ثالثاً، كرؤية استشرافية شاملة، يتوخى من خلالها، إرساء نظام متداخل الأبعاد، يمس مختلف مجالات الحياة التنموية.

كل ذلك، يتم، أساساً، في أفق معالجة الإشكاليات المرتبطة بالسيرورة التنموية، وكذا الارتقاء بفرص الإمكان البشري، وتوفير الدعامات الحقيقية لتجسيد تطلعاته، وإنتاج كل القيم والموارد الإيجابية، المساهمة في تجسيد معالم مجتمع الرفاه.

### أ-مدلول الاستراتيجية التنموية

الاستراتيجية التنموية، هي كل بعد إنمائي يرنو في تطلعاته المستقبل، وينظر إلى التنمية، باعتبارها حلقة مندمجة ومتداخلة من الإجراءات والسياسات الكفيلة بالرفع من جودة الحياة، بخصوص المجتمع الذي يتم على مستواه اتخاذ هذه الاستراتيجية.

فالتنمية، وفق هذا التصور، هي ظاهرة شمولية، يدمج في سياقها : التكنولوجي، الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي. وفي كلمة واحدة، كل مجالات الحياة داخل مجتمع ما.

وعلى ضوء ذلك، ينبغي تبني مقاربة مندمجة intégrée وموحدة unifiée، على مستوى التخطيط التنموي La planification du développement، وكذا التوسل بأدوات التحليل، التي بإمكانها المساهمة في دراسة الحالات وتوجيه مسارات اتخاذ القرارات في إطار متعدد التخصصات[4]. وهو ما قد يؤشر على أهمية كل ذلك- المقاربة وأدوات التحليل- في تدعيم وتطوير أبعاد الاستراتيجية التنموية ككل.

[4] Huynh Cao Tri,« Le concept du développement endogène et centré sur l'homme » , dans «Clés pour une stratégie nouvelle du développement» , Collective ( Paris : Les Editons ouvrière /Unesco ,1984 ), p.14.

والاستراتيجية التنموية بهذا المغزى، تحبل بالعديد من المدلولات، من قبيل : المدلول الانتقالي، المدلول البراغماتي، المدلول الاستباقي، المدلول التشاركي، المدلول الشمولي.

## ـالمدلول الانتقالي

ترمي الاستراتيجية التنموية، في عمقها، إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال الحرص على التخفيف المستمر من الفوارق الاجتماعية، والحد البنيوي من الاختلالات المجالية، ومحاربة كل أشكال التهميش والإقصاء، وتعزيز دعامات الحماية الاجتماعية- خاصة بالنسبة للفئات الهشة-، وتحسين الاستفادة من الخدمات الأساسية، وإدماج كل مكونات المجتمع في سيرورة العملية التنموية، من نساء وشباب، والرفع من ممكنات الانتقال الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي من ممكنات الانتقال التنموي. وهي الممكنات، التي تدور كلها في فلك إشباع الحاجات الإنسانية، باعتبارها، المحرك الديناميكي لكل الأنشطة الاقتصادية. وذلك كله، تتجسد أهميته القصوى، ما دام أن التفسير المنطقي لكل نشاط اقتصادي، في نهاية المطاف، هو إشباع الحاجات الإنسانية[5].

يتوخى المدلول الانتقالي للتنمية، نتيجة ذلك، وبصفة عامة، إبراز طرائق التحول التي يمكن أن تمس النماذج التنموية، وإمكانات تغيير بنيات الاقتصاد والمجتمع-في سياق تلبية الحاجات الإنسانية الملحة-، وما يرتبط بها من معايير الأداء التنموي، وما تخلقه هذه المعايير من مقومات النجاح والتطور.

---

[5] Lionel Robbins, «Essay on the Nature and Significance of Economic Science» , ( London: Macmillan, 1949), p.75.

هنا، ينبغي استحضار مسألة الموضوعات التي يهتم بها علم الاقتصاد، وعلى رأسها دراسة أسباب النمو الاقتصادي ومحدداته. فلا يكفي أن نعرف ماذا نفعل بمواردنا القائمة لإشباع الحاجات الحالية، وإنما ينبغي أن نتعرض أيضاً لمدى قدرة الاقتصاد للاستعداد للمستقبل لتوفير إمكانيات التوسع المستمر. وهذا ما يعرف باسم "نظريات النمو Growth والتنمية Development "[6].

استناداً إلى ذلك، تنشأ الاستراتيجية التنموية كضامن مستقبلي لهذا التوسع، وفق رؤية انتقالية صرفة، تجسد في كنهها، كل أبعاد تحسين مؤشرات التنمية وتثمين معدلات النمو. مع الأخذ بعين الاعتبار، المميزات المرتبطة بالمراحل الانتقالية-في أي مجال من المجالات-؛ فكون المرحلة انتقالية، يعني أن على مستقبلها علامات استفهام عديدة( النجاح أو الفشل أو النجاح الجزئي ). لذلك، تتسم المرحلة الانتقالية، بالشك والحذر من جهة، والتفاؤل والحماس الشديدين من جهة أخرى. فهذه السمات تلازم المرحلة الانتقالية[7].

إن مستلزمات الاستراتيجية التنموية، في الوقت الراهن، تفترض الارتكاز على مبدأ التدريج في تطوير المسارات التنموية ككل، وفي بناء الرؤية الاستراتيجية على أسس متينة، مع إنشاء منظومة متراصة من المؤسسات القمينة بتوفير عوامل ريادة وكفاية الغاية التنموية، وخلق دعامات الرفع من القدرات التمكينية للمشاريع والبرامج التنموية.

كل ذلك عليه، أن يتم وفق تصور علمي ومنهجي رصين، يجعل من الانتقال التنموي يحقق مراميه، بشكل سلس ومرن.

المدلول الانتقالي للاستراتيجية التنموية يحيلنا، وجوباً، على إحدى أهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية، ألا وهو مفهوم "أسلوب التنمية Style de développement "، كمفهوم برز حديثاً في الأدبيات الدولية. وأصل هذا المفهوم، يجد مرجعياته، أساساً، لدى منظمة الأمم المتحدة، من خلال بحثها عن مقاربة موحدة للتحليل والتخطيط التنمويين. وهي المقاربة، التي تضم في طياتها، وبشكل كلي ومندمج، مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، وأيضاً السياسية.

في هذا السياق، نجد أن تقرير منظمة الأمم المتحدة حول المعنى الموحد للتحليل والتخطيط التنمويين (E/CN5/477) ، يعرف أسلوب التنمية، بكونه" توليفة من الغايات والوسائل المطبقة على مختلف البنيات الملموسة للنمو والتغيرات: التغيرات على صعيد مستويات وبنيات الإنتاج، وفي مشاركة سائر الطبقات والجماعات الاجتماعية في الأنشطة الاقتصادية

---

[6] حازم الببلاوي،" أصول الاقتصاد السياسي، ( الإسكندرية : منشأة المعارف، 1974 ) ، ص37.

[7] خالد عبيدات، "المرحلة الانتقالية، طبيعتها ومكوناتها وأنماطها"، ضمن "إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية"، تحرير جواد الحمد، شهرية الشرق الأوسط ، 21، ط1، (عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2012 ) ، ص ص17 -18.

والاجتماعية والسياسية، وفي توزيع الموارد والثروة، وفي بنيات الاستهلاك، في المؤسسات، أنظمة القيم، المواقف والحوافز".

بالنسبة لهذا التقرير، فالمعيار الأدنى الذي يسمح بالحكم على أسلوب التنمية، هو ذاك المقياس المرتبط بهذا الأسلوب، والذي يتيح في كنهه لمجتمع ما، الاشتغال على المدى البعيد لصالح العيش الأفضل لجميع أفراده، حيث بنية المؤسسات والسيرورات، والتي على ضوئها تتخذ القرارات (أو يتم تفاديها) ، تشكل واحدة من المجالات الأكثر أهمية، على صعيد الأسلوب الحقيقي للتنمية[8].

صفوة القول، فالمدلول الانتقالي للاستراتيجية التنموية هو تعبير عن التطور المرصود في التصورات المطروحة على صعيد السيرورة التنموية، وما قد يكتنف تجلياتها المختلفة من تحولات عميقة.

## ـ المدلول البراغماتي

تتبلور الاستراتيجية التنموية، باعتبارها الأسلوب الأفضل للاستخدام الرشيد لموارد وإمكانات الدولة، مع ضرورة القيام بالتشخيصات المطلوبة، من خلال العمل على تحديد نقاط القوة والضعف وتحديد كيفيات مجابهة المخاطر الواقعة والمحتملة، فتصبح على ضوء ذلك الاستراتيجية التنموية فناً براغماتياً لعقلنة استخدام موارد وإمكانات الدولة بغية تحقيق أهدافها التحقيق الأمثل.

المدلول البراغماتي على ضوء ذلك، يختلف باختلاف أنماط التنمية. فالتنمية الثقافية مثلاً، تفترض على مستوى إشكالية التراث، التوسل المتواصل بمقاربة مندمجة وشمولية. وهو ما قد يحقق إعادة إدماج مطلقة لكل عناصر التراث في سياق متسم على الدوام بالتناسق

[8]Le Thanh Khoi ,« Les trois dimensions du développement » , dans «Clés pour une stratégie nouvelle du développement» , op. cit. , p. 32.

والبراغماتيـة، مـع الأخـذ فـي الحسـبان، سـائر مكونـات الإرث الطبيعـي، بشـكله المتعـدد والمركب[9].

البراغماتية هنا، تتجلى في الدفع بالقدرات والإمكانات نحو المزيد من الترشيد، مع البحث المستمر عن السبل الكفيلة بتجاوز كوابح التنمية في شتى تجلياتها. وهو ما يتطلب في كنهه، وضع تصورات واقعية تستجيب الاستجابة الفعالة لمختلف متطلبات كل عناصر ومكونات الحكامة، من دولة وقطاع خاص ومجتمع مدني ومواطن. كما يتطلب المعنى البراغماتي للتنمية، أيضاً، معالجة المشاكل الاقتصادية المطروحة بشكل آني أو مستقبلي، وفق مقاربة غائية توجه المسارات التنموية نحو المزيد من النجاعة والكفاية. هذا مع ضرورة عدم إغفال دراسة مؤشرات تحسين نمط الحكامة التنموية، مع الاعتماد على رؤية منهجية قويمة، تطور باستمرار القدرات الذاتية والجماعية الخاصة بتدبير الموارد المتاحة، من أجل ترشيد استخدامها وتفادي كل عوامل التبذير والإسراف.

الطابع البراغماتي الذي يمكن أن توصف به الاستراتيجية التنموية، يحفزنا في العمق على تحليل مفهوم "الموارد". فوجود حاجات إنسانية يعني في نفس الوقت وجود وسائل صالحة لإشباع هذه الحاجات ومعرفة بوجودها وصلاحيتها. ونطلق على هذه الوسائل اسم "الموارد". فالموارد هي كل ما يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية.

والموارد بهذا الشكل متعددة ومتنوعة ( الهواء، الشمس، الأرض الزراعية...) ، إلا أنه يمكن القول، أن الاقتصاد لا يهتم بكل أنواع الموارد، ولا حتى بأهمها وأكثرها ضرورة. فالاقتصاد لا يهتم إلا بالموارد النادرة. أما الموارد غير النادرة، ويطلق عليها اسم "الموارد الحرة Free resources "، فهي تخرج من مجال علم الاقتصاد.

---

9 Jean-Marie Breton (dir.) ,«Patrimoine, tourisme, environnement et développement durable (Europe-Afrique-Caraïbes-Amériques-Asie-Océanie) », (éditions Karthala-Crejeta , 2010) ,p.12.

وينبغي أن نحدد تماماً المقصود بأن المورد نادر أو أنه مورد حر. فالمورد النادر، لا يكون بالضرورة قليل. ولا يعني المورد الحر، أنه موجود بكميات غير محدودة. فالمقصود بالندرة، هو الندرة النسبية، بمعنى أن يوجد المورد بكمية أقل مما يشبع كل الحاجات التي يصلح لإشباعها. وعلى العكس، يعتبر المورد حراً، إذا كان موجوداً بكمية أكبر مما يشبع كل الحاجات التي يصلح لإشباعها. فالهواء مثلاً، عنصر محدود على الكرة الأرضية. وهو ضروري لكل صور الحياة، ولكنه يوجد بكميات أكبر من الحاجة إليه. ومن ثم، يعتبر مورداً حراً [10] .

براغماتية الاستراتيجية التنموية، من خلال ذلك، تتجسد، بشكل شمولي، في مدى قدرة استخدام الموارد المناسبة- الموارد النادرة أو الموارد الحرة- على إشباع الحاجات الإنسانية اللامحدودة، والمساهمة، بالتالي، وبطريقة كافية، في تناقص أو زوال الشعور بالحرمان، عبر تحقيق منفعة قصوى وإرضاء كل عناصر الإمكان التنموي.

## ـالمدلول الاستباقي

وفق تصور هذا المدلول، فإن الاستراتيجية التنموية الحقيقية، هي التي تصنع غاياتها من منظور استباقي، عبر التوسل بمخرجات الدراسات المستقبلية والدراسات التي لها علاقة بالتخطيط. ومن ثم، تبلورها كعملية لوضع برامج ومشاريع قابلة للتطبيق وفق أمد زمني معين يتطلع إلى تحقيق الأهداف في سياق بناء مستقبل" مستدام" للجميع. عرف مفهوم "الاستباقية " كمبدأ من المبادئ الاستراتيجية، انبثاقه الإرهاصي الأولي في ميدان السياسة الدولية، وبالضبط على المستويين العسكري والأمني : الأمن الجماعي، الضربة الاستباقية أو الوقائية[11]، الحرب ضد الإرهاب...

في هذا الشأن، شكل مفهوم "الاستباقية" محوراً أساسياً من محاور استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة. وهي الاستراتيجية، التي تأسست بالدرجة الأولى، على عقيدة الاستباقية، باعتبارها" نقل المعركة إلى أرض العدو، وتشويش خططه، ومواجهة أسوء التهديدات، قبل أن تظهر" ، أي القدرة على القراءة المسبقة لمواجهة الأحداث المباغتة والتهديدات الناشئة، الإرهابية منها على وجه الخصوص.

وقد تطورت استخدامات هذا المفهوم لتشمل مجالات أخرى، من قبيل المعلوميات. هنا، يمكن الحديث، عن ما يعرف بنظام الدفاع Proactive Defense للحماية من المخاطر

---

[10] حازم الببلاوي، مرجع سابق الذكر، ص ص30-29.

[11] يعتبر خبراء السياسة الدولية، "الضربة الاستباقية أو الوقائية"، في إطار تعريفها كمفهوم – خاصة ما بعد أحداث 11 سبتمبر2001-، بأنها " التحول من الرد على هجوم فعلي إلى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل، خاصة إذا تمكنت أجهزة الدولة من اكتشاف نوايا مبكرة بالهجوم لدى الخصم، بغض النظر عن مظاهر هذه النوايا."

المعلوماتيـة الضـارة أو الخبيثـة. وهـو البرنـامج أو النظـام الـذي يتـوخى، باعتبـاره مضـاد للفيروسات، اكتشاف بشكل مسبق مجموع التهديدات المرتبطة بالأنظمة المعلوماتية. كما امتد توظيف مفهوم "الاستباقية" إلى ميدان الأمن الداخلي على صعيد مجابهة المخاطر الأمنية الواقعة والمحتملة، عبر وضع خطة محكمة خاصة بحملات استباقية لمكافحة الجريمة- بكل مستوياتها- والتهديدات الأمنية وغرس الشعور بالأمن والطمأنينة في نفوس المواطنين ( المقاربة الاستباقية المتبناة من طرف المصالح الأمنية بالمغرب في إطار التصدي الصارم والحازم لما عرف بظاهرة "التشرميل"، وكذا خطة "حذر" لمواجهة المخاطر الأمنية بالمواقع الحساسة والاستراتيجية...)

تبعاً لذلك، يتبلور مفهوم "الاستباقية"، كإحدى المفاهيم المرجعية لكسب الرهانات وربح التحديات، بالنظر لانبثاقه كمفهوم ريادي لمواجهة المخاطر بشتى تصنيفاتها : الأمنية، الطبيعية، الصناعية، المالية...

إنه، وحتى يتم تحقيق النتائج المتوخاة والمأمولة من أي استراتيجية معينة أو سياسة متخذة، ينبغي على الاستباقية، التوسل، وعلى الدوام، بجملة من الآليات، ومنها : الاستشرافية، التخطيط الاستراتيجي، التنسيق الأفقي / الشبكي، التواصل، التدخل الدقيق والسريع... ومن ثم، تتمكن الاستباقية من بلوغ مراميها في التخفيف من الآثار المحتملة للمخاطر، بل والحد منها في المنشأ، مما يضمن حماية مستمرة لأرواح وممتلكات المواطنين والجماعات ويوفر كل ذلك استراتيجية متحكم فيها، مضبوطة وواقعية لتفادي مختلف الحوادث التي يمكن أن تنتج عن المخاطر المتلاحقة. هنا، يؤكد تقرير صادر عن البنك الدولي سنة 2013 [12]، أن إحداث الأثر التنموي المنشود، يتطلب دوماً، إدارة المخاطر على نحو استباقي ومنهجي ومتكامل، وفق أسلوب جديد للقيادة، مرتكز على الاستقلالية والمرونة، والذي يختلف بطبيعة الحال، عن الأسلوب التقليدي للقيادة، المرتكز على المراقبة المستمرة والإشراف المباشر[13].

[12] مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم 2014 "، الصادرة تحت عنوان : "المخاطر والفرص : إدارة المخاطر من أجل التنمية ".

[13] L. Araújo, R. Gava, «Proactive Companies: How to Anticipate Market Changes» , ( New York: Palgrave Macmillan, 2012).

وتتألف أية استراتيجية قوية وفعالة، وفق الفهم الاستباقي، من أربعة مكونات أساسية، هي المعرفة والحماية والتأمين والتكيف. ففضلاً عن جمع المعلومات في تقييم احتمالات التعرض للأحداث الطارئة، بشكل مباغت ونتائجها المحتملة، ثم البت في كيفية التحرك، تشمل الحماية، الأعمال التي من شأنها تقليل احتمالات أو حجم النواتج السلبية أو زيادة احتمالات وحجم النواتج الإيجابية. وبقدر، ما لا يمكن للحماية، أن تقضي تماماً، وبشكل نهائي وحاسم، على احتمالات النواتج السلبية، فإن التأمين، سواء كان رسمياً أم غير رسمي، يساعد في امتصاص أثر الضربات الناجمة عن الصدمات السلبية. وأخيراً، فإن التكيف يشتمل على كافة الإجراءات، التي تتخذ فور تحقق أحد المخاطر أو الفرص[14].

هذه المكونات، من المفروض جداً، أن تمنح الاستباقية الزخم الوافر من الآليات لجعلها تحقق النسبة العظيمة من إمكانية تفادي الأضرار والخسائر التي قد تنجم عن المخاطر الواقعة أو المحتملة. وهو ما يتبلور في مشتملات التفكير الاستراتيجي كتفكير تطويري أكثر منه إصلاحي، لكونه يبدأ من المستقبل ليستمد منه صورة الحاضر وينطلق من الرؤية الخارجية ليتعامل من خلالها مع البيئة الداخلية. ولذلك، يوصف بأنه استباقي، وإن كان البعض يوصفه بالثورية تارة، وبالمثالية تارة أخرى[15].

إن ضرورة اتسام الاستراتيجية التنموية بخاصية الاستباقية، تستوجب من متخذي القرار التنموي، العمل، وباستمرار، على تغذية دواخلها، بعنصر "الحدس L'intuition " ، أي الإحساس الاستباقي، بمختلف المشاكل المحتملة، على مستوى مجال استخدامها كاستراتيجية، مع وضع السيناريوهات المتوقعة، للتعامل الإيجابي معها، وإيجاد الحلول المناسبة لها، وفق المكونات السالفة الذكر- المعرفة والحماية والتأمين والتكيف- ، والمتعلقة بالفهم الاستباقي للمشاكل والمخاطر عموماً. كما تتطلب خاصية الاستباقية، من واضعي الاستراتيجيات التنموية أيضاً، مواجهة أسوء الاحتمالات/ التهديدات/ التوترات/ المخاطر، وذلك قبل أن تظهر، أو على الأقل، قبل أن تصبح ككرة الثلج - أي احتمال أن تتطور بشكل سلبي، وبطريقة من الصعب جداً، التحكم في نواتجها-.

## -المدلول التشاركي

---

[14] البيان الصحفي حول مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم 2014"، السابقة الذكر، وارد بموقع البنك الدولي بتاريخ 6 أكتوبر 2013.

[15] مجيد كرخي،" التخطيط الاستراتيجي المبني على النتائج "، (وزارة الثقافة والفنون والتراث بقطر ، 2014 )، ص52.

الاستراتيجية التنموية، وككل استراتيجية هي، بالأساس، خطة عمل لتحقيق الإيجابي من النتائج في الحياة المجتمعية، وعند ربطها بالتنمية يصبح الهدف من الاستراتيجية هو تحقيق النمو العادل والمنصف والمستدام لكل الشرائح الاجتماعية وتحسين مستوى معيشتها وتطوير مؤشراتها، في أفق بناء تعاقد اجتماعي جديد-تشاركي وتضامني- يتيح فرص الارتقاء الشامل للجميع.

وذلك كله لا يمكن أن تقوم له قائمة إلا في ظل تضافر جهود جميع مكونات وعناصر الحكامة ومساهمتها الفعالة في تعزيز ركائز العملية التنموية للاقتصاد الوطني، عبر تحديد أهداف وسياسات وبرامج قابلة للتنفيذ، تتوخى في صلبها ضمان تحقيق النمو الاقتصادي ضمن المتغيرات المحلية والعالمية، مع توطيد الوقع الإيجابي على المنظومة الاجتماعية ككل.

لقد تأسست الاستراتيجية التنموية، ومنذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الفائت، على فكرة المشاركة المواطنة La participation citoyenne /Active Citizenship [16]، كشكل جديد للتدبير التنموي، حيث يتحول السكان من مجرد مستفيدين سلبيين من المشاريع التنموية إلى فاعلين محوريين في السيرورة التنموية، من حيث العمل على تدبير شؤونهم الخاصة بأنفسهم[17]. وهو ما يتجسد في قيامهم بمجموعة من المبادرات الفاعلة لصالح المجتمع الذي يعيشون في كنفه. هنا، تتبلور فكرة متقدمة بخصوص المواطنة التي تتشبع في مضمونها بكل قيم المسؤولية والتشارك والتماسك الجماعي. وهي الفكرة التي تتمحور حول مفهوم "المواطنة الناشطة/ الفاعلة"، والتي تقلص من أدوار الدولة وتشجع في المقابل كل ما له صلة بالفعل التطوعي/ التشاركي. وهو الأمر، الذي يجعل من الاستراتيجية التنموية

[16] تم استخدام تيمة "المواطنة الناشطة أو الفاعلة Active Citizenship " من طرف رجل السياسة البريطاني دوغلاس هيرد Douglas Hurd كتعبير عن تطور فكرة المواطنة في اتجاه العمل التطوعي الفعال وتوسيع دعامات روح المبادرة الحرة والانتقال من الاعتماد على مستلزمات دولة " الرفاهية" إلى الارتكاز على مبادئ دولة" المواطنة" .

[17] Alexandra de Heering, Stéphane Leyens,« Stratégie de développement durable au Sud , Question de genre et approche participative » , dans «Stratégies du développement durable: Développement, environnement ou justice sociale ? » ,( Presses Universitaires de Namur,2010 ), p.257.

القائمة على هذه الصيغة المتطورة من المواطنة استراتيجية تتسم بكل صفات النجاعة والفعالية.

في الواقع، إن المواطنة الناشطة/ الفاعلة ليست مفهوماً جديداً، لكن تراجع دور الدولة وقدرتها على القيام بمسؤوليتها بات يرتب مسؤوليات إضافية على المواطنين ويستدعي مبادرة ناشطة منهم، تأتي في إطار تنامي دور المجتمع المدني بوصفه قطباً جديداً وشريكاً للسلطة والقطاع الخاص، في إطار السعي إلى التنمية والحد من آثار العولمة وتداعياتها[18]. وهو ما يجعل من المواطنة الناشطة/ الفاعلة ميثاقاً تعاقدياً للمبادرات التشاركية – سواء تلك التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات-، في سبيل ترسيخ كل الرؤى الاستراتيجية التي تعزز أسس العمل الجماعي، مع الاستناد الدائم إلى المبادئ القانونية المؤطرة لمواطنة كل مكونات وعناصر الحكامة- قطاع عام، قطاع خاص، مجتمع مدني ومواطن-، من حيث ضمان ممارسة حقوقها وتوطيد دعامات قيامها بواجباتها على صعيد السيرورة التنموية.

لقد قامت، بالأساس، الاستراتيجية التنموية وفق فكرة المواطنة الناشطة/ الفاعلة على منطق روح الفريق-روح العمل التشاركي /الجمعي لكل مكونات وعناصر الحكامة. وهو المنطق، الذي يجعل التخطيط عملية جماعية بامتياز، تنبني على محددات، من قبيل المشاركة والمساهمة والتشارك والتعاضد.

إن إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم أي استراتيجية يصبح على ضوء هذا المنطق، نتاج عمل الجميع، مع ضبط منهجية اشتغال النشاطات التنموية وآليات توزيع المهام المتعلقة بكل متدخل على حدة، وفق مبادئ المواطنة الناشطة/ الفاعلة.

## -المدلول الكلي

إن الاستراتيجية التنموية، تعمل، وبالضرورة، على إيلاء الأولوية لأهداف التنمية المستدامة واتخاذ الإجراءات الناجعة على مستوى السياسات المختلفة. وهو الأمر الذي بإمكانه جعل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية عموماً أداة مرجعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن من أهداف الاستراتيجية التنموية، في بعدها الكلي، العمل على استدامة مستوى عيش المواطنين وتوسيع القدرات الإبداعية والرفع من ريادة الأعمال وتعزيز سبل الاستقرار الاقتصادي والمالي.

[18] ماري روز زلزل، "المواطنة الفاعلة والنوع الاجتماعي والمستحقات الاجتماعية المواطنة الناشطة، مسؤولية الوفاء بالحقوق"، ورقة عمل قدمت إلى: ورشة عمل مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي حول المواطنة الفاعلة والنوع الاجتماعي والمستحقات الاجتماعية التي أقيمت في بيروت يومي 12 / 13 ماي2006، ص ص 4-6 .

وذلك كله، في إطار التزام معياري بضرورة الارتقاء الفعلي والفعال بمنظومة التنمية في سياقها الكلي، مع توفير كل اشتراطات تحقق العدالة الاجتماعية، وفي ظل توطيد لبنات دولة الرفاه.

الاستراتيجية التنموية، وفق هذا السياق، هي أداة شمولية، ترنو، منهجياً، تحقيق كل الأهداف الإنمائية والاستجابة لسائر المتطلبات الحياتية وإدراك التوازنات الضرورية : الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية...، على مستوى الأفراد والجماعات، وفي إطار بناء مستقبل "مستدام" للمجتمعات.

وبشكل بديهي، ومادامت الاستراتيجية التنموية، هي أداة كلية وشمولية لتحليل مدارك التنمية، فإنه غالباً ما ينظر إلى هذه الأخيرة، باعتبارها واقع جد معقد، متغير باستمرار، حسب الوقائع التاريخية والسياسية، وحسب العوامل والإكراهات التي تصاحبها. كما أن الأفكار الجديدة المرتبطة بالسيرورة التنموية، تظل جد متنوعة : تاريخية، اقتصادية، تكنولوجية، علمية، دينية، سياسية، اجتماعية، بيئية...

في هذا الشأن، يبدو لزوماً على متخذي القرار التنموي مراعاة الطابع الكلي للتنمية والأفكار المرتبطة بها، وتبنيها، بشكل تدريجي وقار، مع الأخذ في الحسبان، مجمل الظروف المحيطة[19].

كما أن التنمية عبر ذلك، هي كلية جدلية Une totalité dialectique؛ فعندما نفحص كيف يعمل بلد ما على التأسيس لنظام أولوياته ويحقق (أو لا يحقق) رغبات توليفاته الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، فإننا سندرك تماماً مختلف أنواع وأساليب التنمية داخل البلد، مع الإحالة دائماً على مسألة كون هذا النظام وهذه الرغبات، غير مستقلة إطلاقاً عن خصائص السلطة السياسية والطبقة المهيمنة[20].

[19] Gutu Kia Zimi,« Le Développement Conscient: Un Autre Regard Du Développement» , ( Author House, 2012), pp.13-14.

[20] Le Thanh Khoi , op. cit. , p.31.

هكذا، فالمدلول الكلي للاستراتيجية التنموية، ينطلق، أساساً، من تعريف التنمية، من زاوية شمولية، بوصفها " أفكار وأفعال ونواتج وغايات، من شأنها ترقية متواصلة للحياة البشرية، بمنظور شمولي تكاملي، ضمن إطار ثقافي محدد"[21].

وهو ما يجعل الاستراتيجية التنموية، وفق هذا التعريف، تؤكد، ومن أجل كفاية أدائها، على ضرورة استحضار الأبعاد التكاملية أثناء وضع البرامج والمشاريع. وذلك كله، بغية تحقيق إمكانات الارتقاء بالحياة البشرية، وتجويد أنماط عيش كل الشرائح المجتمعية.

إن الاستراتيجية التنموية، وفق الدلالات –المدلولات- السابقة، وحتى تتمكن من جعل التنمية تحقق مراميها، عليها أن تتأسس على جملة من العناصر القمينة بتوفير اشتراطات الكفاية والفعالية على مستوى مضامينها القيمية والمعيارية.

## ب-عناصر الاستراتيجية التنموية

لكل استراتيجية عناصر ومكونات تشكل جوهر تحديدها، والذي يضمن تطبيقها وفق ممارسات فضلى ترفع من نجاعتها وكفايتها. فالاستراتيجية التنموية، هي بمثابة اندماج عضوي وبنيوي لعناصر تقوي من غائياتها في اتجاه تحقيق رفاهية المجتمعات وسعادة الأفراد.

تعتمد الاستراتيجية التنموية على عدة عناصر. ونذكر منها أساساً : العقلنة، التنبؤ، التكنولوجيا، الإبداع، التقنين، التنظيم.

### -العقلنة

يقصد ب"العقلنة" كعنصر من عناصر الاستراتيجية التنموية العمل على تطوير القدرات الذاتية في تسيير الموارد المتاحة، بغية ترشيدها ورفع أدائها بالاستعمال الأمثل لها. مما

---

[21] عبدالله بن عبدالرحمن البريدي،" التنمية المستدامة : مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها، مع التركيز على العالم العربي"، ط 1( الرياض : العبيكان، 2015 ) ، ص34 .

يعني في الأخير، تجنب التبذير واستهلاك الترف[22]. وهو ما يتجسد في خطوات تعبئة الطاقات، والتي تشتغل، وفق رؤية واضحة المعالم، على اقتراح السياسات الناجعة والإجراءات المرتبطة بها، والكفيلة بتحريك دواليب عجلة التنمية.

فالعقلنة أو الترشيد، تحيل، بالدرجة الأولى، على حسن استخدام مخرجات السياسات وبلورتها وفق منطلقات إيجابية، تؤكد الأهمية القصوى للاستثمار التنموي وتحقيق المتطلبات التنموية الملحة للمجتمعات، بأقل التكاليف، خاصة في ظل عصر يتسم بالندرة المفرطة في الموارد والإمكانات.

إنه، ومن أجل أن تحقق الاستراتيجية التنموية الأهداف المأمولة منها في تحسين نمط الارتقاء التنموي للمجتمعات، ينبغي الرفع الدائم من مستويات عقلنة المقدرات والإمكانات – البشرية والطبيعية والرمزية- وخلق الجانب "المنتج" في المشاريع والبرامج التنموية.

هنا، يمكن الحديث عن إعادة تشكيل استراتيجية جماعية تكبح في كنهها معيقات الاستراتيجية التقليدية. وهي الاستراتيجية "الفضلى"، التي تؤمن بضرورة تجاوز السلوكيات العائلية والفردية والبحث عن الانسجام الداخلي الموحد للممارسات المختلفة لجماعة ما، مع العقلنة المستمرة لها.

وذلك كله، بغية التأسيس لمنظومة من التوازن القار-والذي نادراً ما يوجد – . وبالتالي، يمكن التأكيد على أن إعادة تشكيل الاستراتيجيات التقليدية هي بدون أدنى ريب، تطبيق مفيد، بيد أنه يظل تطبيقاً محفوفاً بعدد من المخاطر[23].

ومع ذلك، فعقلنة الموارد ذات الصلة بالاستراتيجيات التنموية كثيراً ما تتماهى مع مسألة الإنصاف، والتي تبرز كمسألة محورية في التحليل الاقتصادي للتنمية المستدامة[24].

---

[22] محمد حركات، "الاقتصاد السياسي وجدلية الثروة والفقر"، ط 1 ( الرباط : مطبعة المعارف الجديدة ، 2002 ) ، ص175 .

[23]Lambert Mossoa,« Gestion, maîtrise et aménagement des ressources naturelles en Afrique de l'Ouest et du Centre» , Collection : Études africaines. Série Environnement , ( Paris : l'Harmattan, 2016 ), p.15.

ومن ثم، وحتى يمكن أن تتبنى الاستراتيجية التنموية على معايير الإنجاز الفعال وتضمن أسس ريادتها المطلقة، يتعين على متخذي القرار التنموي التوسل بالعقلنة كعنصر جوهري مرتبط بالتفكير الواعي، غير الأناني تجاه الموارد والإمكانات.

والعقلنة، وفق هذا التصور الواعي الصرف، قد تجعلنا نصنفها في أصناف ثلاثة:
-**عقلنة بسيطة** : وهي العنصر الذي يضفي، في إطار تسويغي / تبريري، على الأشياء والأفكار-من قبيل الاستراتيجيات- طابعي الرشد والفعالية، على الرغم من عدم معياريتها- أخلاقيتها- أو عدم فعاليتها.

-**عقلنة مركبة** : وهي العنصر الذي يتبلور في سياق مغلف، إما بغلاف الفلسفة أو الأيديولوجيا أو برنامج حزب بلغ درجة عالية من التطور[25]. مما يجعل منه عنصر متداخل الأبعاد ومتشابك المصالح. الأمر الذي يعري مع مرور الوقت عن أسباب ضعفه البين.

-**عقلنة" يوتوبية"** : وهي العنصر، الذي يحدد، ووفق منطق من الأولويات –منطق مثالي في غالب الأحيان- ، كل الخطوات المرتبطة، إما بالغايات، والتي ينبغي أن تبنى على رؤية عامة واضحة، وإما بالنشاطات أو البرامج المراد إنجازها، والتي عليها أن تتوسل بالأساليب القمينة بضمان نجاعتها، وإما بالنتائج المرغوب في تحقيقها، والتي يجب أن تقوم على معايير الأداء الإيجابي.

هكذا، يبدو، وبشكل جلي، أن الاستراتيجية التنموية تظل في أمس الحاجة إلى عنصر العقلنة "اليوتوبية"، مادام عنصراً يحقق التوازن المنشود بين كل مكونات الفعل التنموي، من حيث الغايات والبرامج والنتائج، ويجعل عملية استثمار هذه المكونات، عملية فاعلة / فعالة ومتسمة بكل مظاهر المرونة والسلاسة.

---

[24]Muriel Maillefert, Olivier Petit, Sandrine Rousseau(dir.) ,« Ressources, patrimoine, territoires et développement durable» , ( Bruxelles :P.I.E Peter Lang ,2010 ), p.16.

[25] ريشارد بول، ليندا إيلدر،"التفكير النقدي كأداة لحل مشكلات العمل والحياة الخاصة"، ترجمة عمرو سلام، أحمد حالي، ط 1 (لندن : E-Kutub، 2016 ) ، ص329 .

## ـ التنبؤ

من العناصر الأساسية التي تشكل جوهر بناء الاستراتيجية التنموية، نجد التنبؤ، أي العمل على استشراف استراتيجية شمولية في معالجة المشاكل الاقتصادية الكبرى، عبر التنبؤ بحدوثها أو تتبع تطورها ( النمو الديموغرافي، التشغيل، العجز الغذائي، الهجرة، البيئة والتلوث، التهيئة وإعداد التراب الوطني، التضخم العمراني، مشاكل السكن، إلخ ...)[26]. هنا، نكون أمام مفهوم "التنبؤ الاستراتيجي"، والذي يتحدد بوصفه ذاك النوع من الإدراك البعيد المدى والواسع النطاق للظواهر والأحداث، مع وضع فرضيات – على شكل سيناريوهات محتملة-، لمواجهة التحولات الطارئة- البسيطة والعميقة-، والتي يمكن أن تمس مجمل الظواهر والأحداث.

الاستراتيجية التنموية بذلك، ومن منطلق مفهوم "التنبؤ الاستراتيجي"، هي استراتيجية ذات رؤية استباقية، تضع التخطيط وصياغة الفرضيات الممكنة حول أحداث ووقائع المستقبل ضمن أبرز أولوياتها. وذلك من خلال، التوسل المستمر بتقنيات متطورة خاصة، وعبر مراحل زمنية متعددة.

على ضوء ذلك، يبرز التنبؤ، باعتباره العملية التي يستند عليها مدبرو السياسات وصانعو القرارات في تطوير الافتراض الاستشرافي بخصوص المستقبل ووضع كل السيناريوهات المحتملة المتعلقة بمختلف مجالات هذا المستقبل.

هكذا، وبخصوص الاستشرافية، فيمكن القول، أن" المعرفة هي التنبؤ والتنبؤ هو السلطة ". فمقولة "أوغست كونت" هذه ، تعبر بدقة عن منظور وأفق للاستشراف، باعتباره أداة استراتيجية "فضلى" ونموذجية، غايتها وضع التصورات الحقيقية للمعرفة الشاملة، المقترنة بحس التوقع وحدس التنبؤ، والمتوخية في نهاية الأمر، جعل السلطة تعرف الانبثاق الكبير، وفق تجليات متعددة، من أبرزها "صناعة قائمة الذات" للمستقبل.

ومن ثم، فإننا في حاجة إلى جسر للانتقال من مفهوم "مستقبل مرغوب" إلى تجسيد "مستقبل مستدام"، و"قابل للتحقيق"، مستقبل يتسم بالريادة ومستقبل يسع الجميع. على هذا الأساس، يعد الاستشراف الاستراتيجي، أداة أساسية خاصة، لدمج تطلعاتنا وطموحاتنا، والتعبير عنها ضمن كامل أبعادها.

ويرتبط بعدين من هذه الأبعاد عضوياً بعمل الاستشراف الاستراتيجي. فمن جهة، نجد التسيير الذي يتمحور حول النتائج GAR، يدفعنا إلى زيادة الانسجام والوجاهة وزيادة

[26] محمد حركات ، مرجع سابق الذكر، ص175 .

الأثر الناتج عن عملنا، إذ يتعلق الأمر هنا، بالقيام بواجب استشرافي واستباقي لبلوغ النتائج وتحسينها.

ومن جهة أخرى، يركز تسيير المخاطر انتباهنا، على التهديدات والفرص، التي يمكنها أن تؤثر في بيئتنا الداخلية والخارجية، بصفة غير متوقعة، حيث يتعلق الأمر هنا، بواجب استشرافي لفهم "اللامؤكد"، الذي هو صفة المستقبل[27].

من هذا المنطلق، يبرز التدبير بالأهداف أو الإدارة بالأهداف، والتي تحتاج إلى كمال التنظيم، إلى تحديد ماهية العمل الذي ستقوم به مرافق التنظيم على ضوء الأهداف المحددة، التي من أجلها تم إنشاء وإرساء لبنات التنظيم نفسه. والأهداف، هي الأساس، الذي يقوم عليه التخطيط. أما التنفيذ، فيتم وفق برامج تستخلص من التخطيط.

وبذلك، تبرز أهمية كل مكونات وعناصر الحكامة في بلورة وتعزيز دعامات النسق الاستراتيجي–بما فيه ذاك المرتبط بالسيرورة التنموية-. وهو ما يبرز، حتماً، في مكون الدولة، التي تعتبر أداة استراتيجية بامتياز، يعول عليها، لضبط المسارات التنموية. إذ، لا يجب في هذا الصدد، أن نستصغر دور الدولة، كمكون لا محيد عنه، على مستوى الاستراتيجية التنموية. وهو الأمر، الذي يتجلى في توجيهها للاقتصاد ووضع الاستراتيجيات والسيناريوهات، وتمييزها بين الآفاق المتباينة للتنمية الاقتصادية ودراستها لمواطن الضعف والقوة للنسق والهياكل الإنتاجية. مرتكزة في ذلك، على مؤشرات صحيحة (تطور النمو الديموغرافي والقيم الاستهلاكية للسكان وهياكل السوق، إلخ...)[28].

التنبؤ كعنصر من عناصر الاستراتيجية التنموية بذلك ، يمتح قوته من التفكير الاستراتيجي، والذي يتبلور في كنهه، بوصفه، تفكير تركيبي وبنائي Synthesizing ، يمتلك القدرة على بناء الغايات، ويعتمد الإدراك والاستبصار والحدس لاستحضار الصور البعيدة ورسم ملامح المستقبل قبل وقوعه، وبكونه أيضاً تفكير تفاؤلي، يؤمن بقدرات الإنسان وطاقاته العقلية، على اختراق عالم المجهول والتنبؤ باحتمالات مما سيقع وبحث على وجوب توظيف المعرفة المتاحة وتوفير الأجواء المشجعة على المشاركة في صناعة المستقبل[29]. إجمالاً، يتمثل المبدأ الكلي للتنبؤ الاستراتيجي، من جهة، في جمع المعطيات والمعلومات ذات المضمون الاستراتيجي العميق، ومن جهة أخرى، في العمل على تحليلها وفهمها.

---

[27] قيس الهمامي في تمهيده لكتاب "الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات والأقاليم "، ميشال غوديه، فيليب دورانس، قيس الهمامي، ترجمة محمد سليم قلالة وقيس الهمامي،( منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2009 ) ، ص ص 6- 8.

[28] محمد حركات ، مرجع سابق الذكر، ص ص175-176 .

[29] مجيد كرخي ، مرجع سابق الذكر، ص ص51-52.

وبالتالي، تكوين نظرة استشرافية متكاملة، مدققة ومضبوطة، كفيلة بقراءة النواتج المحتملة للظواهر والوقائع الاستراتيجية- بما فيها تلك المرتبطة بالشأن التنموي-.

## التكنولوجيـــا تتطلـــب

الاستراتيجية التنموية، لضمان كفايتها، التوسل بالتقنيات التكنولوجية الحديثة- بما فيها مجالات تدخل الذكاء الاستشرافي للخبراء الاستراتيجيين، والمتمثلة في دراساتهم المستقبلية -. حيث أن امتلاك التكنولوجيا والتحكم الإيجابي في أدواتها يعد في الوقت الحالي، الدعامة الأساسية التي يقوم عليها صرح التنمية، وينبني عليها أي مجتمع يرنو تحقيق غاياتها.

التكنولوجيا، بشكل عام، هي صيرورة شاملة تتأسس على تطبيق العلوم والمعارف الجديدة بطريقة منظمة ومنهجية في مجالات مختلفة. وذلك، بغية تحقيق أغراض عدة، ذات كفاية عملية للفرد والمجتمع.

فالتكنولوجيا، من خلال ذلك، هي الاستخدام الأنجع للمعرفة العلمية وضبط ممارساتها العملية، أي تطويعها بغاية خدمة الإنسان والرفع من قدراته. وبالتالي، تحقيق أسس رفاهيته وازدهاره.

في هذا الصدد، تبرز التكنولوجيا التنموية – أي الرفع من مستويات إدراك المسائل التنموية- ، باعتبارها التصميم المفكر به للإجراءات الكفيلة بتسريع وتيرة فرص النجاح للتجارب التنموية المتنوعة.

على هذا الأساس، يمكن تعريف "التكنولوجيا التنموية"، بكونها طريقة منهجية للتفكير تتطلع إلى وضع الحلول المواتية للمشاكل المتعلقة بالمسألة التنموية. وهي أداة علمية وعملية لجعل الفرد أو الجماعة يحققان الغايات التنموية المرجوة، في إطار عقلنة متواصلة لاستخدام الإدراكات والتقنيات والمعارف والرهانات، من أجل الإشباع المستمر و"المستدام" للحاجات التنموية للفرد والجماعة.

هنا، يمكن الحديث عن الاختراع التكنولوجي "التنموي". وهو ككل اختراع، يعتبر فكرة جديدة تجد تطبيقها في أرض الواقع وتنسخ ما قبلها من أفكار. وفي علاقته بالتنمية، فإن هذا النمط من الاختراعات، يشمل كل ما له صلة بالتنمية في شتى تجلياتها. فالطاقة "النظيفة" والاقتصاد الأخضر والمدارس الإيكولوجية والإيكولوجيا الاجتماعية والتنمية المستدامة ...كلها نماذج من الاختراعات التكنولوجية "التنموية".

وتهدف الاختراعات التكنولوجية "التنموية"، بشكل عام، إلى دعم قدرات المؤسسات الفاعلة في الحقل التنموي، بصورة مستمرة، لغاية مجابهة سائر التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يفرضها تيار العولمة الجارف.

في الحقيقة، تحتل استراتيجية الاختراع التكنولوجي "التنموي" مكان الريادة والصدارة في سلم الاستراتيجيات التنموية ككل. فبدون التوسل باستراتيجية من هذا القبيل، تبقى المسارات التنموية معرضة للهشاشة على مستوى بنياتها التكوينية، مما يضعف، بالتالي، من فعاليتها وكفايتها.

تحتاج أي استراتيجية تنموية إلى التوسل بأدوات التكنولوجيا المتطورة –خاصة منها الرقمية-، بالشكل الذي ينسجم ويتلاءم مع هذه الاستراتيجية، ويخلق الفرص المتعددة لتطورها ونموها المستدام. وهو الأمر، الذي يتم، من خلال الاعتماد على جملة من المؤشرات التكنولوجية العالمية، يبقى من أبرزها ما يعرف بمؤشر التكنولوجيا كمؤشر فرعي تابع لمؤشر تنافسية النمو(Growth Competitivenes Index (GCI. ومن أهم ركائز هذا المؤشر- مؤشرات فرعية-، والذي يهتم، بالأساس، بمستويات تطور التكنولوجيا للدول المختلفة، نجد : مؤشر الإبداع التكنولوجي أو عامل الابتكار، مؤشر نقل التكنولوجيا، مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال ICT .

## -الإبداع

يجسد الإبداع على مستوى الاستراتيجية التنموية منطلقاً من منطلقات تنافس المجتمعات في الوقت الراهن، بحكم تبلوره كأساس قيمي لتثمين الثورة المعرفية والتكنولوجية والرقمية، وباعتباره منبع رئيسي للتقدم التنموي الخلاق والتفوق الاستراتيجي المستدام، ومصدر حيوي للرفع من مستويات القيمة المضافة لاقتصاديات الدول.

فالإبداع، يتناول، وفق هذا التحديد، مجريات التحول من النمو إلى التنمية. فالنمو، كمقاربة محاسبتية صرفة، خاصة بخلق وتقاسم الثروة وما يرتبط بها من قيمة مضافة، يطرح، على الدوام، أسئلة كبرى حول فرص نجاحه وتطوره. وذلك كله، يتم في سبيل إيجاد الصيغ الضرورية لتحول النمو نحو التنمية[30]. هذه الأخيرة، تجعل من الإبداع مؤشراً من مؤشرات

[30] Gisèle Béjot,« La croissance économique et le développement» , ( Dijon : Educagri éditions ,2008 ), p.7.

الرفع من حكامتها– كفايتها وفعاليتها- . ولن يتأتى لها الوصول إلى ذلك، إلا برسم استراتيجيات حقيقية، مبدعة في تصوراتها وجريئة في رؤاها، تنبني، بالضرورة، على تفكير استراتيجي عميق وبعيد المدى.

هنا، نجد أن التفكير الاستراتيجي، هو تفكير افتراقي أو تباعدي Divergent ، لكونه يعتمد الإبداع والابتكار في البحث عن أفكار جديدة أو يكتشف تطبيقات مستحدثة لمعرفة سابقة. وهو لذلك، يحتاج إلى قدرات فوق العادية للتخيل والتصور وإدراك معاني الأشياء والمفاهيم وعلاقاتها[31].

إن الإبداع كعنصر من عناصر الاستراتيجية التنموية، يعمل، أساساً، على مساعدة هذه الاستراتيجية على رسم سياسات بعيدة الأمد بخصوص البرامج التنموية.

ويفترض الإبداع إيلاء العناية اللازمة بكل العوامل المساهمة في إنتاج المعارف والتقنيات، والتي بإمكانها أن ترفع من المردودية التنموية للدول.

الإبداع والخلق والتجديد والابتكار كلها عناصر من الأهمية بمكان، للدفع بالمجتمعات نحو مدارج الرقي والتطور وإتاحة أسس تقدمها وتفوقها. وهي العناصر الكفيلة بتكثيف مساهمات المؤسسات المختلفة في ضمان تنافسية أفضل للبرامج التنموية المقترحة، مع تطوير دعامات تحفيز نشاطات الأفراد والجماعات، من منطلق توفير ركائز التكنولوجيا الحديثة- أو الذكاء الاصطناعي- وتشجيع أسس البحث العلمي – خاصة في المجالات الجديدة، من قبيل، الإعلاميات والشبكات الرقمية والطاقات المتجددة- وتوطيد كفاية الابتكار.

إنه، وبالنظر للأهمية المركزية التي تحظى بها هذه العناصر على مستوى تبلور وتطور الاستراتيجية التنموية، يبدو، لزوماً، توفير الظروف المواتية لترسخها الإيجابي داخل منظومة الفعل التنموي الرائد.

وعلى ضوء ذلك، يمكن التأكيد على أن ثروة الأمم الحالية تقاس بمنجزاتها العلمية ومبتكراتها التقنية وتراكماتها المعرفية. الأمر الذي يستوجب العمل، وباستمرار، على إيجاد قنوات يتم عبرها دعم الابتكارات العلمية والتكنولوجية وتحويل مخرجاتها إلى مشاريع ناجحة. وهو ما يمكن أن يتم، أساساً، من خلال ما يمكن أن نسميه ب"حاضنات الابتكار"، والتي تشتغل، وفق إطار مؤسساتي، على توفير كل عوامل الجذب والتحفيز للأفكار والطموحات ذات الصلة بالخلق والابتكار، ومنها على سبيل المثال، الحاضنات التكنولوجية الموجودة في مراكز البحث العلمي والمؤسسات الجامعية. وهي الحاضنات الكفيلة بمساعدة

---

[31] مجيد كرخي ، مرجع سابق الذكر، ص51 .

كل الفاعلين على تطوير وتنمية أفكارهم الإبداعية على مستوى المشاريع التي ينوون إخراجها من القوة إلى الفعل.

تمثل المبادرة الإبداعية-على مستوى إدراك المعارف الجديدة خصوصاً-، جوهر تطور ونجاح المشاريع التنموية، والتي تتم صياغتها وإنجازها ضمن سياقات الاستراتيجية التنموية لأية دولة من الدول، مما يجعلها تعزز، بشكل متواصل وجذاب، القدرات التمكينية لمختلف الفاعلين المساهمين في هذه الاستراتيجية، مع شمول ذلك لسائر القطاعات الحيوية داخل الدولة، والتي من المفروض أن تحقق نتائج جد إيجابية في مساراتها التنموية، إن هي ارتكزت في آليات اشتغالها على مقومات المبادرة الإبداعية ورسخت في كنهها الإيمان العميق بمبادئ ثقافة الابتكار.

إن من شأن الإبداع على الصعيد التنموي، أن يشكل أداة هامة لدعم فرص الارتقاء الإيجابي بالمشاريع والبرامج التنموية. ويمكن التأكيد هنا، على أن ذلك، لا يمكن أن تقوم له قائمة، إلا بالحرص الشديد على تطوير المبادرات الفردية والجماعية الخاصة بإيجاد الآليات الحديثة المتعلقة بإدارة العمليات الإنتاجية المختلفة، والقمينة بضمان طابع الاستدامة للمسارات التنموية.

## -التشريع

يعتبر التشريع من العناصر الأساسية للاستراتيجية التنموية. وهو من العوامل غير الاقتصادية، التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، عند التفكير في حل المشاكل الاقتصادية المطروحة.

في هذا الجانب، تتولى الدولة- ممثلة في مؤسستها التشريعية- تقنين الاقتصاد وتوجيهه، من خلال وضع قوانين–تتسم بالجودة والكفاية-، كفيلة بتنشيط دينامية الاستثمارات. وهو ما يبرز، عبر سن جملة من الإجراءات الداعمة، من قبيل : الإعفاءات الجبائية، الإعانات المالية ومختلف التشجيعات والمحفزات...، والتي تستهدف تحريك دعامات النشاط الاقتصادي ككل.

ويفترض مبدأ التشريع في الاستراتيجية التنموية الحرص على تبني، وبصفة مستمرة، أساليب قانونية مستحدثة أو ما يمكن أن نسميه ب"تقنيات التجديد القانوني"، من خلال صياغة قوانين جديدة[32]، تواكب الفعل التنموي وتوفر ضمانات ممارسته الممارسة الفضلى،

[32] نرى في هذا الشأن ، وبخصوص التشريع المغربي، ضرورة القيام بالتجديد القانوني- وهو الأمر المطلوب، بإلحاح شديد، في الوقت الراهن على مستوى قوانين معينة-، بحيث يساهم هذا التجديد في الرفع من الدعامات الإيجابية للفعل التنموي بالمغرب. وهو ما يمكن أن يبرز عبر قوانين عديدة، من قبيل الظهير الشريف لـ13 أغسطس 1913 المتعلق بالتحفيظ العقاري، الظهير الشريف ل 27 أبريل 1919 المتعلق بأراضي الجموع، الظهير الشريف ل 15 نونبر 1958 المتعلق بتنظيم حق تأسيس الجمعيات ... وذلك، عبر القيام بمراجعة شاملة لهذه القوانين عوض الاقتصار على مقاربة

مع مراعاة مختلف التحديات المطروحة على مستوى هذه الأخيرة. المسألة، التي بإمكانها، تحقيق التنمية المنشودة، وفق أبعاد تولي أهمية بالغة للجانب القانوني- تبسيط المساطر وتوحيدها، إرساء نظام قانوني للتحفيزات الضريبية...-، وكذا الجانب القضائي -الفصل في النزاعات، ردع ظواهر الفساد من رشوة وغدر وإثراء بلا سبب...-
فالآليات القانونية، إن هي قامت على المواكبة والمصاحبة المستمرتين للعملية التنموية، من شأنها خلق وضعية مناسبة، بإمكانها الرفع من الإنتاجية وضبط التنافسية.

كما أن الأداء القانوني الفعال، هو الذي يقوم على عناصر، تتجسد، على وجه الخصوص في : عصرنة الإواليات القانونية، تأهيل الترسانة التشريعية، الدعم القانوني للخدمات، البناء القانوني للمؤسسات، توحيد وتجميع القوانين التي يتم سنها في مدونات، معيرة مخرجات القوانين... فالعصر الحالي، يستدعي وضع استراتيجية تنموية خاصة بإعادة إنعاش وتطوير القطاعات المنتجة، لمواءمة تغيرات واقع الاقتصاد العالمي الجديد في سياق العولمة، والتي تستوجب ضرورة توفير آليات قانونية ومؤسساتية، متعلقة بالأهداف التنموية، من المفروض على أي مجتمع من المجتمعات السعي الدائم نحو تحقيقها-من حيث الصياغة والتنفيذ والتتبع- والتفكير في خلق الظروف المواتية لإنتاج الوقع الإيجابي لهذه الأهداف على الأفراد والجماعات.

التشريع "التنموي" الجيد، إذاً هو الذي يتوخى الإسهام الفعال في إيجاد محفزات التكامل التنموي. ومن ثم، تنويع اختيارات المسارات التنموية، وجعلها، قادرة، بالتالي، على خلق ديناميكية شاملة داخل السيرورة التنموية، مع التعزيز المتواصل لإجراءات مواجهة الاختلالات المرصودة على صعيد طرائق اشتغال هذه السيرورة.

## _التنظيم

التنظيم كعنصر من عناصر الاستراتيجية التنموية، وكواحد من العوامل الهامة في سيرورة الإنتاج – من وجهة نظر الاقتصادي وعالم الاجتماع الأمريكي جوزيف شومبيتر -، يبرز في كل أبعاد إدارة الفعل التنموي والمكونات المرتبطة به، حيث يعمل التنظيم على توفير الأرضية المناسبة لتحقيق المشاريع والمنجزات التنموية.

التنظيم، وفق هذا السياق، يجعل من التفكير الاستراتيجي منطلقاً رئيسياً لتعزيز قدراته. وهو التفكير، الذي يعد في عمقه تفكيراً منظماً Systematic Thinking، باعتماده الرؤية

---

الإصلاح الجزئي-عبر التغيير والتنميم، من خلال ورود عبارة "غير وتمم"-، بما يواكب، من جهة أولى، تحديات العصر الحالي، وفق قاعدة "تغير الأحكام لتغير الأزمان". ويساهم، من جهة ثانية، في الرفع من مقدرات الفعل التنموي بالمغرب. فالتجديد القانوني، في نهاية المطاف، هو مواءمة القوانين مع متطلبات الواقع والاستجابة لضرورات التمكين الإيجابي والفعال لفرص تطوير وتنمية هذا الواقع، بما يخدم مصلحة الفرد والمجتمع.

الشمولية للعالم المحيط ولربطه الأجزاء في كلها المنتظم ولانطلاقه من الكليات في تحليله للظواهر وفهمه للأحداث.

هذا التنظيم، ومن أجل الدفاع عن مقومات تأثيره وتأثره، غالباً، ما ينمي أبعاده المتشابكة، من خلال توسله بالتفكير الاستراتيجي، كتفكير متعدد الرؤى والزوايا، يتطلب النظر إلى الأمام في فهمه للماضي ويتبنى النظر من الأعلى لفهم ما هو أسفل ويوظف الاستدلال التجريدي Abstract لفهم ما هو كلي ويلجأ للتحليل التشخيصي Diagnostic لفهم حقيقة الأشياء بواقعية. ومثلما يكون للخيال وللحدس دوره في طرح الأفكار التطويرية السابقة لزمنها، فإنه يوظف الأساليب الكمية ولغة الأرقام وقوانين السببية والاطراد في فهم المتغيرات المستقلة والمتابعة في علاقات الأشياء مع بعضها [33].

ويستلزم التنظيم، عبر ذلك، تطوير الوظائف الخاصة بمؤسسات الحكامة، بأنماطها المختلفة- التوجيهية والتنظيمية والتقييمية والتقويمية-.

هذا التطوير، يصبح، مع مرور الوقت قادر، بوضوح ودقة، على ضمان نجاعة الفعل التنموي. وذلك ما يتحقق، من خلال حرصه الشديد على خدمة أغراض هذا الفعل، عبر تسهيل الإجراءات وتبسيط المساطر، التعجيل بدراسة ملفات الاستثمار، البت الإيجابي في الأذون والرخص الإدارية، تحسين وظائفية المرافق العمومية، تعزيز البنيات التحتية، من طرق وموانئ ومطارات... بناء على ذلك، يلعب التنظيم دوراً لا يستهان به في الرفع من مردودية الفعل التنموي. وهو ما يتجلى في مساهمته على صعيد المستويات التالية : -
إثراء المضمون "المستدام" للأنشطة المرتبطة بالفعل التنموي : اجتماعياً، اقتصادياً، ثقافياً، سياسياً، بيئياً... ؛

- دعم النسق الإنتاجي لمكونات الفعل التنموي – مؤسسات الدولة، الإدارات، المقاولات، الجمعيات، العائلات... -؛
- تطوير وحدات اشتغال كل التدفقات المساعدة على تحقيق الإنجاز العالي للفعل التنموي وضمان إدماجه في سيرورة المجتمع المنجز؛
- طرح المشاريع التنموية، وفق تصورات منهجية ومقومات تنظيمية، تكرس ريادة الفعل التنموي.

هذه المستويات، تجعل من طبيعة الاستراتيجية التنموية طبيعة مركبة، تتوخى في عمقها، عبر التنظيم، كعنصر من عناصرها الجوهرية، بلورة سياسات جديدة، بعيدة المدى، تدعم الإمكان التنموي وتوجهه نحو المزيد من التحفيز والتطوير وتوفير إنتاجية أكبر وأكثر كفاية. وذلك، شريطة وضع الإجراءات العملية الكفيلة بتدارك معوقات التنمية، والتصدي لحالة

[33] مجيد كرخي ، مرجع سابق الذكر، ص ص 51-52 .

الانفصام التي يمكن أن تنشأ بين القطاعات المنتجة والفاعلين المتدخلين فيها، والأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التنظيمية المؤثرة -بفعالية وفاعلية- على المسارات التنموية.

على أساس ما تقدم، يعطينا الوقوف على عناصر الاستراتيجية التنموية فكرة واضحة عن الدور المطلوب من هذه الاستراتيجية، بخصوص تمكينها من مؤشرات أداء سهلة القياس وفائقة الضبط. وهي المؤشرات، التي يعبر عنها بصفتها مستلزمات أو اشتراطات ضرورية لنقل أي استراتيجية من الوجود ب"القوة" إلى الوجود ب"الفعل".

## 2-المخطط التنموي

التخطيط هو عملية استشرافية ترنو وضع تصورات محددة لبرامج ومشاريع مستقبلية تحقق متطلبات الأفراد والجماعات والمؤسسات وتضمن أسس النجاعة والفعالية والكفاية لكل مكون من مكونات هذه العملية الاستشرافية. فالتخطيط أداة استراتيجية لتحقيق الأهداف الإيجابية للمؤسسات المختلفة والرفع من قدراتها التمكينية.

التخطيط التنموي هو، بالأساس، تخطيط استراتيجي Planning Strategic . وهو كل عملية شاملة، تتوخى تحقيق الأهداف، وفق رؤية استراتيجية بعيدة المدى للمنظمات المختلفة، المشتغلة في الحقل التنموي، وخلق المواءمات الضرورية بين نشاطاتها المتعددة ومواردها المتاحة، مع القيام بصفة مستمرة ودورية بخطوات لتحليل الوضع الحالي لهذه المنظمات، وتقييم نتائج مدخلاتها ودراسة آثارها المرتقبة على الفئات المستهدفة من عملية التخطيط التنموي الاستراتيجي.

التخطيط التنموي بهذا المعنى، يبني دعاماته على مكونات ثلاثة : المدخلات، الخطط الغايات. كما أن اشتغاله يتم وفق مستويات ثلاثة : المستوى النسقي، مستوى وحدات الفعل التنموي، المستوى الوظيفي.

### أ-مكونات التخطيط التنموي

التخطيط الاستراتيجي، هو أداة لتحقيق الممارسات الفضلى الخاصة بالمنظمة، من حيث الرفع الإيجابي من إنتاجيتها ودعم قدراتها التمكينية وزيادة كفايتها وفعاليتها، بصفة شاملة وكلية[34].

[34]Anthony Taylor, "What is the Strategic Planning Process?"، SME. https://www.smestrategy.net/blog/what-is-the-strategic-planning-process.

ويشمل التخطيط الاستراتيجي، عبر التحديد السابق، المنظمة ككل. ويتوخى في ذلك، الوقوف، وبدقة، على مستويات الأداء العام للمنظمة، ومعرفة كفاية وفعالية اشتغالها، وفق ترابطات معينة مع باقي المنظمات.

ويسعى التخطيط التنموي، باعتباره تخطيط استراتيجي، في كنهه، إلى معرفة أداء المنظمة المشتغلة في الميدان التنموي في المنظور الزمني، من خلال أبعاده الثلاثة : القريب، المتوسط والبعيد، مع التركيز على تحديد التوجهات الكبرى للهدف العام للمنظمة، وضبط غاياتها المأمولة، وفق منطق تسلسلي من الأولويات، والإبداع الخلاق، المحكم والمتواصل لطرائق تحقيقها.

من أبرز مكونات التخطيط التنموي نجد : المدخلات، الخطط، الغايات.

## المدخلات

تشمل المدخلات كمكون من مكونات التخطيط التنموي كل من المعطيات والقيم والسمات الفريدة.

فبخصوص المعطيات، فإنها تبرز في عملية تجميع المعلومات المتعلقة بالمخططات التنموية السابقة والعمل على متح الإيجابي منها، والقيام باستقراء الاستبيانات الضرورية، بغية الوصول إلى تحليل موضوعي خاص بها، وجمع المعطيات من الأجهزة المسيرة للمنظمة، مع الحرص الشديد على تدقيقها وتنقحيها المستمرين.

أما القيم، فالمقصود بها على مستوى التخطيط التنموي مجموع الممارسات التي تتم في سياق أنماط التنمية المختلفة. وهي القيم، التي ينبغي أن تنغرس في كيان العاملين داخل المنظمة، من أجل تجويد فعل التدبير بشكل عام، والفعل التنموي بشكل خاص، ومنها الشفافية والمسؤولية والتخليق والمساواة... كقيم معيارية قابلة للتطبيق الإيجابي. وبالتالي، يمكن القول، أن من شأن تبني هذه القيم في دواليب المنظمة التمكين السلس والمرن من تحقيق رسالتها. مع الأخذ بعين الاعتبار، كون التخطيط التنموي كتخطيط استراتيجي يلعب، وعبر هذه القيم، دوراً محورياً في تحقيق التوازن المطلوب بين المدى القصير والمدى الطويل لأي استراتيجية[35].

[35]Paul Carlson ,«The Long and Short of Strategic Planning » ,The Journal of Business Strategy, May/June1990.

وفيما يتعلق بالسمات الفريدة، بوصفها من مشتملات المدخلات، فهي الخصائص المميزة التي تتسم بها أي منظمة من المنظمات، في إطار تباين أو اختلاف مع باقي المنظمات، أي ما يميز المنظمة عن غيرها من المنظمات المشابهة لها[36]. وتشكل السمات الفريدة عناصر دفع إيجابي وحقيقي نحو المزيد من النجاعة والكفاية، على مستوى أداء المنظمة، بالشكل الذي يجعلها منظمة ريادية بامتياز.

وعلى ضوء ما سلف، تتجلى أهمية مكون المدخلات في اعتبارين اثنين : يشمل الاعتبار الأول، تحليل البيئة الخارجية التي تشتغل في دواخلها المنظمة– أي كل ما تتعامل به المنظمة خارج إطار نشاطها، والذي يؤثر عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة-، والسياق المحيط بها : مؤسساتياً، ثقافياً، اجتماعياً، اقتصادياً، تكنولوجياً وقانونياً... ، في حين ينظر الاعتبار الثاني، إلى العوامل الداخلية المتحكمة في تطور بنية اشتغال المنظمة-والمقصود بذلك دراسة أداء جميع الأنشطة داخل المنظمة وتحديد مجالات القوة والضعف بها- ، من حيث معرفة قيمها والسمات الفريدة المميزة لها ودراسة أوضاعها الحالية والمستقبلية والإمكانات التي تمتلكها وقدراتها التنافسية والفرص المتاحة أمامها في علاقتها الترابطية مع باقي المنظمات والإكراهات التي من الممكن أن تعترضها واقتراح سبل تجاوزها.

هكذا، يعتبر تحليل البيئة التي تعيشها المنظمة في الماضي والحاضر بتفاصيلها المختلفة، من أهم المراحل في بناء خطتها الاستراتيجية، لأن هذا التحليل، ما هو إلا أداة لإجراء مراجعة شاملة لأحوال المنظمة والظروف التي تعمل فيها وكشف القضايا الرئيسية لنشاطاتها، والتي لها صلة وثيقة في تحديد نجاح المنظمة أو فشلها.

---

[36] Nancy D. Olsen and Howard W. Olsen." Elements of a Strategic Plan" ‹https://onstrategyhq.com/wp-content/uploads/2010/01/Elements-of-a-Strategic-Plan-Article-in-Ledger-Winter-09.pdf

وحيث أن بيئة المنظمة تحتوي على تعقيدات ومتغيرات عديدة وتحكمها سياسات وقواعد عمل وأساليب تنظيمية، فإن تحليل كل هذه المفاصل يجعل المنظمة قادرة على تشخيص القوي من الضعيف من آليات عملها. وبذلك، تستطيع توظيف النافع والكفء منها في عملها القادم وتجنب أو استبعاد الأساليب أو الآليات التي لم تعد تتناسب مع تطور المنظمة وتوجهاتها المستقبلية [37].

هنا، تتبلور مجموعة من القيم الجوهرية، والتي تتفاعل داخل فضاءات ثلاثة : البيئة الخارجية العامة والبيئة الداخلية-علاوة على الأسواق- . وهي الفضاءات الهامة، التي تتحدد من منطلق تراكم عوامل ونواتج أي تخطيط استراتيجي[38].

ومن شأن دقة المعطيات وإيجابية القيم وكفاية السمات الفريدة المتعلقة بمكون المخرجات، ووفق الاعتبارين السابقين، أن تضمن ريادة فعل المنظمة، ومساعدتها على إنجاح خططها الاستراتيجية –خاصة التنموية منها-. وذلك، من خلال ترجيح فرضية تبني أسس القرار الاستراتيجي الصائب.

## -الخطط

من الناحية النظرية، على المخطط التنموي، أن ينبني على مجموعة من الخطط التي تتداخل وتتكامل فيما بينها، من أجل ضمان مؤشرات نجاحه وتحقيق الأهداف المتوخاة منه كصيغة من صيغ الارتقاء الاستراتيجي بالرؤى والتصورات المرتبطة به. ومن أبرز هذه الخطط، نجد أساساً :

**خطة الصياغة والإعداد** : والمراد بهذا المكون، هو وضع تصورات معينة بخصوص المخطط التنموي المنشود. وهي التصورات، التي تتأسس في سياقها كل أبعاد المنطق الشمولي للتنمية، مما يرسم، ووفق منهجية استشرافية رصينة، الكيفية النموذجية- أو بمعنى آخر نموذج مثال-، القمينة بخلق نمط تنموي منصف ومستدام. والملاحظ أن هذا النمط من الخطط، وفي إطار من المسؤولية الغائية – الجماعية والمشتركة-، يتطلب جهود كبيرة وخبرات متراكمة ومعرفة واسعة بظروف المؤسسة – هنا نقصد المؤسسة المشتغلة في

---

[37] مجيد كرخي ، مرجع سابق الذكر، ص193 .

[38] Gordon .E.Greenley ,« Does Strategic Planning Improve Company Performance ? » ,University of Binmigham Long Range Planning, Vol .19.No 2.1986 ,pp.101-109.

الفعل التنموي- ومستقبلها والبيئة الخارجية التي تحيط بها وتشارك بها جميع المستويات الإدارية في المؤسسة[39].

**خطة العمل والتنفيذ** : وهي المتعلقة بوضع إجراءات محددة للتنزيل الفعلي والفعال للمخططات التنموية، بالشكل الذي يؤسس لإدراك خاص باشتراطات القرار التنموي، ويوضح في الآن نفسه، مستوى القدرات المتوفرة لدى مختلف المتدخلين في هذا القرار. في هذا الشأن، كثيراً ما تضفي عملية التخطيط الاستراتيجي على بنية المخططات الموضوعة المزيد من سمات التحليل الملائم والصياغة المناسبة والتنفيذ الناجح[40].

والتنفيذ الناجح للاستراتيجية – التنموية بالأساس- يتعلق بتحويل المسائل ذات الأولوية إلى خطط عمل من أجل المبادرات الاستراتيجية، ثم تنفيذ خطط العمل هذه على مستوى الوحدات. وعند هذه النقطة يبدأ التداخل بين التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ.

وتتضمن خطة العمل من أجل المبادرة الاستراتيجية الأهداف البعيدة المدى والخطوات العامة اللازمة لتنفيذ تلك المبادرة. وسيتفرع من خطة عمل عالية المستوى من هذا النوع كثير من خطط العمل الأكثر تفصيلاً. ومن المحتمل أن تتضمن عملية التخطيط السنوية للوحدة وخطط عملها التي تدعم المبادرات الاستراتيجية. وعادة ما تتضمن خطة العمل الخاصة بالمبادرة الاستراتيجية المعلومات والمكونات الآتية : القضايا ذات الأولوية، الأهداف والمقاييس، الخطوات، المصادر، المشاركة، تقدير الأثر[41].

**خطة التقييم والتقويم** : فبعد إنجاز المخطط التنموي يبدو، وجوباً، على متخذي القرار التنموي، العمل، وبشكل حثيث، على القيام بتشخيص تقييمي لمجمل مكوناته. كما ينبغي،

---

[39] مجيد كرخي ، مرجع سابق الذكر، ص78 .

[40]Byron K. Simerson,« Strategic Planning: A Practical Guide to Strategy Formulation and Execution » , ( California : ABC –CLIO,2011 ), p.16.

[41] مجموعة مؤلفين ،" تنفيذ الاستراتيجية : حلول من الخبراء لتحديات الحياة اليومية"، ترجمة الحارث النبهان، ط1 ( الرياض : العبيكان، 2015 ) ، ص ص 51-52 .

وكنتيجة لذلك، الحرص على القيام بالتصحيحات اللازمة، فيما يتعلق بالاختلالات التي يمكن أن تظهر خلال مرحلة التنفيذ على وجه الخصوص. وعلى ضوء ذلك، سيتم تبني خطة لاستدراك كل اختلال محتمل. فالتقييم هنا – والمقصود به تقييم البيانات والمعطيات التي تم استخدامها أو الاشتغال عليها والبرامج التي تم تنفيذها والمشاريع التي تم إنجازها -، عبارة عن قياس وتقرير نهائي عما تم بالفعل. والخطوة الأولى في التقييم، هي تحديد ما الذي يتم قياسه، مع التشديد على كيفية تقييم الفاعلية( العلاقة بين المدخلات والمخرجات) حتى لا يتم إهمال تأثير البرامج- أو البيانات، أو المعطيات أو المشاريع-.أما التقييم النهائي، فيعني مدى تحقق التغيرات المنشودة لما يتفق مع وجهة النظر الأخلاقية والاجتماعية. وبذلك يشمل التقييم ثلاثة مجالات : المخرجات والنتائج والتأثير[42].

وبخصوص التقويم، فهو يبرز باعتباره الغاية التي يتم التطلع إلى تحقيقها من جراء عملية التقييم، والمتمثلة في التعديل والتصحيح والتحسين[43].

**خطة التواصل** : وهي الخطة التي تتوخى ترسيخ فعل الإدراك أو الاستيعاب للمسألة التنموية ككل، من حيث توضيح أبعادها وتجلياتها وتعميق الفهم التام لدى فريق المنظمة بأهدافها الاستراتيجية، مع تحديد الأولويات وطرائق الاستجابة لمختلف الاحتياجات المطروحة على صعيد الفعل التنموي، سواء بالنسبة للأشخاص أو بالنسبة للجماعات. والتواصل كمهارة فعالة يتم التوسل بها على مستوى السيرورة التنموية المتحركة هو الأداة المعيارية /المرجعية الكبرى التي توضح في عمقها، وبشكل جلي، طرائق إعداد وتنفيذ وتقييم وتقويم الخطط، وما يرتبط بها من قضايا واختيارات ذات الأهمية القصوى على مختلف مناحي الفعل التنموي، والتي تعود في نهاية المطاف، بالنفع العملي والملموس على الاستراتيجيات التنموية المتخذة.

## ـ الغايات

عند اتخاذ استراتيجية، مهمة، قرارات حاسمة، يتعين استحضار على مستوى المنظمات جملة من الغايات : تحليل المعطيات، مناقشة القضايا، استخلاص النتائج... [44]

---

[42] سامي عبد العزيز،" من الصابونة إلى الرئيس؛ التسويق الاجتماعي والسياسي" ، ( الجيزة : دار نهضة مصر للنشر ، 2012 ) ، ص153.

[43] عبد الكريم غريب،"الكفايات واستراتيجيات اكتسابها"، ط 1 ( الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة ،2001) ، ص216.

[44]Byron K. Simerson, op. cit. , p.27.

الغايات عموماً، وباعتبارها من مكونات التخطيط التنموي تتجلى في جملة من العناصر، من قبيل :

**الرسالة** : وهي المهمة الملقاة على عاتق المنظمة، والتي، غالباً، ما تتم في إطار وظائفي خاص، يمكنها، في نهاية الأمر، من إنجاز الأهداف المرسومة في رؤيتها الاستراتيجية. وذلك، بعد تحديد مساهمة كل طرف من الأطراف المتدخلة في اتخاذ القرار التنموي، وكذا الفئات المستهدفة بهذا القرار. في هذا الصدد، لابد من البحث عن أسس تواجد المنظمة في حد ذاتها وأهدافها وسبل تحقيق هذه الأهداف[45]؛

**الرؤية** : تتبلور الرؤية، بوصفها الطموح المأمول تحقيقه من طرف المنظمة. وذلك، خلال مدة زمنية تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. والرؤية، هنا، هي التصور العام، الذي تعمل أي منظمة على رسم أبعاده، وفق منظور مستقبلي، يجسد روح عمل الفريق. ومن ثم، فهي، تبرز، بصفتها أساس التخطيط الاستراتيجي؛

**الهدف السنوي** : وهو الهدف الذي يوضع في ظرف زمني محدد في سنة، بغية تطعيم الهدف البعيد المدى. ومن أجل المزيد من الضبط، على الهدف السنوي، أن يكون واقعياً وقابلاً للتحقيق والقياس، وأن يكون له وقت محدد[46]؛

---

[45] Mission and Vision Statements", bain&company .
https://www.bain.com/insights/management-tools-mission-and-vision-statements/.

[46] Dan Mccarthy, "7 Elements of a Strategic Plan"،the balance careers.
https://www.thebalancecareers.com/strategic-plan-elements-2276139.

**الهدف البعيد المدى** : هو نتاج لتراكم الأهداف السنوية. وهو كهدف استراتيجي، يرصد تطور التخطيط، كما يعالج زوايا النظر الخاصة بالرؤية ومستويات تحققها في السياسات المختلفة المتبناة من طرف بعض مكونات الحكامة من دولة وقطاع خاص.

الغايات بذلك، ووفق العناصر السابقة الذكر، تشكل مكوناً هاماً من مكونات التخطيط التنموي، إلا أنه، وفي مجتمع المخاطرة –وفق تعبير عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك-، تبرز، وبشكل حاسم، الرهانات أمام تحقق غايات التنمية ككل.

في هذا الشأن، ومن أجل الضبط السليم لمشتملات التخطيط التنموي الريادي والفعال، ينبغي، وبصفة استشرافية، دراسة التحديات المطروحة وتحديد المخاطر المحتملة، مع وضع آليات للتخفيف من الآثار السلبية لهذه المخاطر-الكائنة أو التي من المتوقع أن تكون- على المنظمة.

## ب-مستويات التخطيط التنموي

يبرز المخطط التنموي كاقتراح متواصل للخطط التنموية، من حيث إعدادها وصياغتها وتنفيذها وتتبعها وتقييمها وتقويمها.

من منظور أن التنمية عملية متداخلة الأبعاد ومتشابكة المجالات ولها مستويات عديدة للظهور والتطور-من حيث الأمد( خاصة المتوسط والبعيد) وطرائق اتخاذ القرار والفئات المستهدفة-، فإنه يبدو لزوماً، على مختلف مكونات وعناصر الحكامة- الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطن- وضع تصورات وخطط وبرامج، تجيب في عمقها على متطلبات هذه العملية الإجابة الآنية والمستدامة. وذلك، عبر محاربة كل التفاوتات الاجتماعية والمجالية والحد من كل مظاهر الفقر والهشاشة وتحقيق كل أشكال التكامل بين المبادرات الفردية والسياسات العامة وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين وتوفير مستويات من الحياة الكريمة وتوجيه مسارات بناء المستقبل.

يهتم التخطيط التنموي، جوهرياً، بوضع الأجزاء الخاصة بالمنظمة في إطار نسق متكامل ومرتب، يتوخى تحقيق جملة الأهداف الإنمائية والرفع من قدراتها التمكينية وريادتها التنافسية.

ويتجلى كنه التخطيط التنموي، في ثلاثة مستويات رئيسية، تحدد عمق تدخلاته في السياقين المحلي والعالمي. وهي المستويات، التي تشتغل بصورة متماهية / متداخلة، يسعى من خلالها المستوى الأدنى على تحقيق نتائج المستوى الأعلى، والعكس صحيح. وهذه

المستويات الثلاثة هي: **أولاً** ؛ التخطيط التنموي على المستوى النسقي أو التخطيط الكلي، **ثانياً**؛ التخطيط التنموي على مستوى وحدات الفعل التنموي أو "استراتيجية النشاط"، **ثالثاً** ؛ التخطيط التنموي على المستوى الوظيفي أو تخطيط الإنجاز.

## ـ المستوى النسقي

ونقصد بهذا المستوى، ما يرتبط، عادة، بطرق اشتغال المنظمات الفاعلة في المجال التنموي وكيفيات إدارة أنشطتها ومسارات تحديد الخصائص المميزة لكل منظمة على حدة والرسائل الغائية الملقاة على عاتقها، مع ضرورة العمل على تخصيص الاشتراطات المتعلقة بالموارد والإمكانات. وذلك، في ظل فعل تشاركي بين مختلف وحدات تنمية الأفراد والجماعات. والتخطيط التنموي على المستوى النسقي، يحاول، وبشكل دائم، الإحاطة بالعديد من عناصر تبلور وتطور فعل المنظمة داخل المحيط الكلي لفعل التنمية. وذلك من قبيل : الغرض الأساسي للمنظمة، الرؤية الاستراتيجية الموضوعة، حكامة الأجهزة المسيرة للمنظمة، معايير الإنجاز لدى الفرد والجماعة، تخصيص الموارد وترشيد استخدامها، هيكلة بنيات اشتغال المنظمة... يرتكز التخطيط التنموي، وفق مسارات المستوى النسقي، على دعامات فعل ما يسمى ب "الاستراتيجيات الكوربوراتية / الكلية Corporate Strategies" والتي تتعلق بطرائق اشتغال المنظمة، مع وجوب تحديد درجات تأثيرها على باقي مكونات الفعل التنموي ودراسة نتائج انصهارها مع معطيات البيئة الخارجية، وما يمكن أن تساهم به في توسيع مجالات النشاط الإنساني ككل.

وتقوم الاستراتيجية التنموية، وفق هذا المنظور، على تحفيز منطلقات الفعل التنموي، من خلال دعم التنسيق التام بين رؤساء الوحدات الاستراتيجية للمنظمات المختلفة وتوسيع فرص الارتقاء بأنشطتهم الإنتاجية وتثمين مسارات التنمية في سائر تجلياتها. والمسؤولية الأساسية لهذا المستوى النسقي، هي التفكير في التوظيف الأفضل لمشتملات المنظمة ومساعدتها على تجاوز العقبات الوظيفية التي قد تعترض سبل اشتغالها، مع ضبط طرائق اتخاذ القرارات الاستراتيجية العامة المحددة للفعل التنموي في الأفق المستقبلي، من قبيل : الاندماج والتمكين والتشارك وتحسين كل أبعاد اشتغال المنظمة وتحليل سائر نتائج هذا الاشتغال في الأمدين المتوسط والبعيد.

ويمكن النظر إلى التخطيط التنموي، باعتباره نظام قائم الذات، يتوخى، بالأساس، تجميع المعطيات الضرورية الخاصة بالاستراتيجيات التنموية، وأيضاً تحديد مساهمة هذه المعطيات المجمعة في الزيادة على مستوى منسوب النجاعة والفعالية، فيما يتعلق برسالة المنظمة المشتغلة في مجال الارتقاء التنموي، مع القيام بكل إجراءات التحليل الدقيق لمضامين البيئة الداخلية المؤثرة في دعامات التنمية، وكذا البيئة الخارجية الموفرة للفرص والإمكانات المتاحة، وكذلك تحديد مقومات مجابهة المخاطر المحتملة.

التخطيط التنموي النسقي عبر كل المكونات السالفة الذكر تظهر مخرجاته من خلال تبني أنماط متعددة من الاستراتيجيات : الاستراتيجيات الغائية، الاستراتيجيات الوظيفية، الاستراتيجيات الشمولية، الاستراتيجيات الكلية، استراتيجيات اشتغال الوحدات التنموية. وبذلك، يمكن التأكيد على أن نظام التخطيط التنموي وفق الأبعاد الكلية / النسقية، هو نظام متكامل المستويات تعتمل في كنهه كل من المدخلات وقنوات التغذية الإرجاعية المرتدة "Feedback channel" والمخرجات. وهي كلها مستويات متقاربة الأهداف بحكم أنها لا تتواني عن تحقيق متطلبات الفعل التنموي المنشود.

المستوى النسقي، ومن أجل صياغة حقيقية لمكونات الاستراتيجية التنموية عليه أن يوفر البيئة الحاضنة لعناصر الارتقاء النموذجي بالسياسات المتخذة على الصعيد التنموي، مع القيام، وبشكل مستمر، بعمليات التصحيح للاختلالات التي قد ترصد في لحظات زمنية معينة بخصوص آليات اشتغال المنظمات.

## - مستوى وحدات الفعل التنموي

يعتبر هذا المستوى الثاني من التخطيط التنموي استجابة فورية وآنية للضرورة القيمية الملحة، المرتبطة بطرق اشتغال المنظمة على صعيد الفعل التنموي ككل. وهو ما يتم، أساساً، من خلال الزيادة التدريجية في نسقية نشاط الوحدات المتجانسة، أي الحرص على الإدارة المتكاملة/ الفعالة للأنشطة ذات الصلة بالأبعاد الاستراتيجية المحققة لأغراض المؤسسات المشتغلة في المجالات التنموية، والعمل على تدارك النقائص التي من الممكن أن تعترض فاعلية /جاهزية تدخلاتها.

وتتبلور "استراتيجية النشاط" في مختلف مجالات النسق الإنتاجي للموارد التنموية وكل أشكال المواءمة الضرورية للفعل التنموي المؤسساتي المرتبط بالإدارة العليا للمنظمة المشتغلة على مستوى هذا الفعل.

ذلك يعني أن "استراتيجية النشاط "، هي دينامية متطورة، تستهدف تحريك دواليب الأداء التنموي وضمان أسس فعاليته، وفق نماذج من الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لمجمل التحولات المتلاحقة التي يعرفها العصر الحالي على مستوى السياسات التنموية. فعمل استراتيجية النشاط على هذا الصعيد، يعتبر دعامة أساسية لترسيخ كل تجليات الفعل التنموي الرائد.

التخطيط التنموي على مستوى وحدات الفعل التنموي، يجعل إدارة الأنشطة تتم بفاعلية مطلقة، ويمكن الأعمال المختلفة من صياغة استراتيجية للإنجاز فائقة الدقة والضبط، قمينة بإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التنموية المطروحة.

مستوى وحدات الفعل التنموي، هو مستوى يحدد، بشكل مسبق، نوعية الخدمات التي ينبغي على المنظمة تلبيتها. وكذا، الفئات المستهدفة منها، ومدى الخضوع لضوابط والتزامات الفعل التنموي. وكل ذلك، يختلف في تقييمه الموضوعي، من منظمة إلى أخرى، بالنظر إلى اختلاف البنيات التي تتأسس عليها الرؤية الاستراتيجية للمنظمة، وكذلك على اعتبار الخصائص التي تميز منظمة عن أخرى.

استراتيجية النشاط عبر ذلك، تختلف من منظمة إلى أخرى. حيث أنه يظل من الصعوبة بمكان، إيجاد استراتيجية موحدة يمكن تنزيل تصوراتها وتطبيق اشتراطاتها، بشكل شامل ومندمج، على جميع المنظمات. فكل واحدة، تحتاج إلى استراتيجية مختلفة خاصة بها، بالنظر إلى أن كل منظمة تحتضن في دواخلها نشاط متميز عن الأخرى. وتبقى أهم سمة لاستراتيجية النشاط، هي العمل، وبطريقة متناسقة، على بلورة الأنشطة الرئيسية المختلفة للمنظمة، مع الحرص على وضع دعامات للمواءمة الحقيقية بين استراتيجياتها المتفرعة واستراتيجيتها الكلية.

كما تتجسد أبعاد التخطيط التنموي على مستوى وحدات الفعل التنموي في صياغة القرارات الاستراتيجية " المصيرية" المتوافق عليها، بخصوص التحديد الكلي لمشتملات التنمية في شتى تجلياتها وفتح منافذ جديدة لتطوير التصورات المرتبطة بأنماط عيش المواطنين وفرص ارتقاء المنظمات.

## ـ المستوى الوظيفي

لكل مشروع وظيفة / رسالة يرنو تحقيقها، عادة ما تساهم معايير قيمية على تجويد إنجازها وتحسين أدائها، في إطار دوافع المجتمع المنجز The acheving society. هذه الوظيفة / الرسالة تعمل وفق نمط معين، يرفع من الإدراك المؤسساتي للتصورات الاستراتيجية ويجعل منها تصورات متماسكة ومتجانسة مع أهداف وحدات العمل الاستراتيجي، والتي توزع مكونات مقاربتها الوظيفية، بطريقة متساوية، على وحدات أخرى متفرعة عنها، تميل، وبشكل تلقائي، إلى هيكلة نظرتها النقدية الشمولية تجاه فعل المنظمات المشتغلة في مجال التخطيط التنموي، وكذا تعزيز قدراتها الإنتاجية في كل مناحي السيرورة التنموية.

المنطلق التنظيمي لوحدات العمل الاستراتيجي، يتطلب إيلاء العناية اللازمة لوضعيات اشتغال المنظمة. الأمر، الذي يجعل من التخطيط الاستراتيجي الوظيفي، مسألة من الأهمية بمكان، على مستوى رسم الإطار العام وطرح الأفكار الرئيسية لتوجيه هذه الوضعيات نحو الرفع الإيجابي من مقومات تطورها اللامحدود بخصوص مختلف السياسات المتخذة على صعيد الأنشطة التنموية.

عليه، سنجد أنفسنا، وبغية الاسترشاد المنهجي للخطط التنموية الرائدة، أمام نمطين اثنين للاستراتيجية الوظيفية : استراتيجية الوحدات الاستراتيجية والاستراتيجية الكلية. مع الأخذ بعين الاعتبار، كون طرائق استخدام دعامات كل من الاستراتيجيتين، تتنوع حسب الأنشطة المزمع القيام بها على صعيد المنظمة بين الأنشطة المتعددة، والتي تتوخى، بالضرورة، تعزيز قدرات المنظمة والنشاط الواحد، الذي يهدف إلى التقدم بهذه الأخيرة، خطوات مهمة نحو الوضعيات المتطورة.

ومن ثم، فإن تخطيط الإنجاز، هو نموذج حقيقي لصناعة الوظائف "الفضلى" المتعلقة بالأنشطة الرئيسية للمنظمة. وهو الأمر، الذي يستوجب ضمان الأرضية المناسبة لممارسة هذه الأنشطة، سواء على مستوى التفكير أو التنفيذ أو التقييم.

ويتعلق هذا المستوى من مستويات التخطيط التنموي، بخلق سياسات للرفع الريادي من منسوب الاستجابة للمتطلبات المجتمعية الآنية والملحة، والخاصة بمجالات التدبير الاقتصادي وإدارة الأعمال. وهي المسألة، التي من الممكن جداً تحقيق أهدافها المأمولة، إن توفرت إرادة حقيقية لإحداث التغيير، عبر توفير مداخل إصلاح بنيوي وعميق، وعلى شتى الأصعدة : الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي والبيئي... ويمكن القول في الأخير، أن المخطط التنموي بمكوناته ومستوياته السابقة الذكر، هو من أدوات السياسة التنموية، والتي غالباً ما يتحقق إنجازها الأفضل عبر طرائق غائية ريادية، من قبيل الخطط والبرامج.

## 3-السياسة التنموية

يمكن تعريف السياسة التنموية، بوصفها جزء من السياسة العامة للدولة التي لها علاقة بقضايا التنمية. وهي عبارة عن مجموعة المبادئ والأهداف والمعايير والقيم، التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم التنمية المختلفة وإدارتها ورقابتها وتقييم نظمها وأنشطتها، من أجل تحقيق أفضل النتائج التنموية الممكنة، في إطار النموذج السياسي والاجتماعي القائم. وتأتي هذه السياسة في سياق جملة التشريعات والقواعد التي تسنها الدولة للتحكم في حركة النشاط التنموي في المجتمع. كما تتحدد في مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويمكن تحقيقها في صورة خطط وبرامج ومشروعات يتم تنفيذها في إطار تدابير وإجراءات متعددة [47].

والسياسة التنموية من منظور هذا التحديد العام، تؤكد من جهة، على أهمية جانبها المعياري. وعبره كل ما يمت لها بصلة، من أسس وإدراكات قيمية . ومن جهة أخرى، عن ترسخ جانبها "التطبيقي"، من خلال جملة الممارسات العملية المرتبطة بها.

---

[47] بخيت أحمد درويش،" قيم الأخبار في الصحافة المصرية في إطار السياسات التنموية : دراسة تطبيقية في الصحافة القومية والحزبية خلال 1987-1990"،( رسالة دكتوراه ، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1996)، ص 68.

## أ-سمات السياسة التنموية

مما لا ريب فيه، أن أي سياسة كيفما كانت، عليها أن لا تفتقد إلى مستوى معين من الحماس الكبير تجاه تحقيق أهدافها الحاسمة والارتقاء بها إلى مدارج "الكمال" القيمي. وهو الأمر، الذي ينبغي استحضاره لضمان سمات إيجابية خاصة بريادة فعل التدبير في أي مجال من مجالات النشاط الإنساني.

إن من أبرز سمات السياسة التنموية، بل ومن أهم مقومات الاستحضار الفعال لمسارات التنمية ككل، نجد الشمولية والتكاملية والاستدامة.

### -الشمولية

من منظور اعتبار الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، تعد التنمية عملية شاملة تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع ككل وللأفراد على السواء. وذلك من منطلق، المشاركة النشطة والحرة والأساسية في التنمية وفي التوزيع العادل للعائدات-من خيرات وثروات-[48].

السياسة التنموية، هي كل سياسة تنظر إلى التنمية نظرة شمولية تمس كل الأبعاد والتجليات المرتبطة بالإنسان والاستجابة لكل الإمكانات ذات الصلة بتحقيق ارتقائه الاجتماعي. وذلك كله، من منطلق مركزية الإنسان ومحوريته في كل فعل تنموي.

يحيل مبدأ" الشمولية" -في علاقته بمفهوم " التنمية"- على الاستثمار الكلي لمختلف الخيارات المتاحة للأفراد والجماعات والاستخدام الموسع للموارد والإمكانات والتوظيف الجمعي للوسائل والأدوات من أجل تحقيق وافر للأهداف والغايات التنموية.

فنتحدث عن الشمولية في معالجة القضايا في شتى تجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية والسياسية، والبحث عن الحلول للمشاكل المطروحة، وتعزيز أساليب الدمج، وتوسيع المشاركة في نظام معالجة تأثيرات مثبطات التنمية والأسباب الكامنة من ورائها. وذلك كله، وفق إواليات جمعية تفكر تفكيراً متعدد الأبعاد والمستويات.

فالمنطلق الشمولي، يجعل متخذي القرار التنموي، يعملون جاهدين، على تبادل أنجع الرؤى وتقاسم أفضل الممارسات وتبني أحسن المنهجيات، بخصوص السياسة التنموية. وهو ما يبرز، على مستوى وضع وتنفيذ وقياس وتتبع الأهداف الشاملة والمستدامة للتنمية ككل. وتكمن الشمولية- الاجتماعية والاقتصادية أساساً- في صلب الأهداف التي يتم التنصيص عليها في أدبيات المؤسسات المهتمة بقضايا التنمية، والمتمثلة في القضاء على كل أشكال

---

[48] علي الزعبي،" السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي : حالة الكويت"، (الكويت : مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، مايو 2015 ) ، ص 21 .

الفقر والإقصاء والهشاشة والتهميش والعمل على تعزيز دعامات الرخاء المشترك وتوطيد لبنات صرح مجتمع الرفاه.

ففي نهاية المطاف، يبدو من الصعوبة بمكان، تحقيق هذه الأهداف، ما لم يستفد الجميع، بطريقة عادلة ومنصفة، من الثمار الإيجابية للتنمية. وهي المسألة التي تستوجب، وعلى نحو مستمر ومتواصل، التركيز على كل الأبعاد الشمولية للسياسة التنموية المتبعة داخل الدولة.

إن المشروعات والبرامج التي تسعى إلى معالجة القضايا ذات الارتباط بالتنمية، في بعدها الشامل، إنما تقوم بذلك، اشتراطاً، من منظور رغبتها التواقة في تحقيق كل غايات التنمية المستدامة، وجعلها، بالتالي، ترفع من مستويات الأمن الإنساني لجميع الأجيال المتعاقبة. هكذا، وفي إطار من التماهي بين "الشمولية" و"التنمية"، ينبثق مفهوم "التنمية الشاملة"، والذي ينظر إليه باعتباره "التركيز على جميع مواطن الضعف في مجتمع ما، سواء كان ذلك اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً، وتساهم القوى الداخلية والخارجية مجتمعة بتحقيق التقدم والتنمية في مختلف الأبعاد، والعمل على تقوية نقاط الضعف التي تعاني منها، كما تسعى إلى تفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد بفتح أفق الابداع والابتكار أمامهم"[49].

لذلك، فالسياسة التنموية، وفي إطار شمولي، ينبغي أن يتم تبنيها وفق منطق براغماتي خالص بالارتكاز، ليس وفقط على رفع معدلات ومؤشرات النمو الاقتصادي، ولكنه من اللازم أن تشمل أيضاً الارتقاء بالإمكان البشري والبنيات المجتمعية والسياسات الحكومية المستقبلية.

## ـ التكاملية

تشكل السياسة التنموية مجموعة القرارات الصادرة عن السلطات والأجهزة المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه التنموية. وتوضح هذه القرارات مجالات التنمية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيديولوجية المجتمع. ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم أو وضع خطة تحوي عدداً من البرامج ومجموعة من المشروعات التنموية المترابطة والمتكاملة[50].

فالسياسة التنموية، تتوخى، في كنهها المتكامل، البحث عن الحلول المواتية لتجاوز المعوقات البنيوية للتنمية في المجتمعات المختلفة –. وهي المعوقات التي تظل تعزز باستمرار سيرورة التخلف-. وذلك، عبر الانطلاق من التكريس الفعلي والفعال لتداخل أدوار الفاعلين، والتوسل بالمقاربات ذات الإنتاجية المرتفعة لمؤشرات التنمية، من قبيل المقاربة التكاملية، والتي تربط

---

[49] "العمالة، القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة"، ( الدورة الخاصة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي، ويندهوك، ناميبيا ، 23 -25 أبريل 2014) . أنظر : www.au.int .

[50] منى عطية خزام خليل ،" العولمة والسياسة الاجتماعية"، ( الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2010 ) ، ص 25 .

الرباط الوثيق بين الاشتراطات الضرورية للفعل التنموي والأهداف الاستراتيجية الممكنة، وتجميع كل العوامل المساهمة في تحسين اختيارات الأفراد والمجتمعات، وفق نموذج رائد لتدبير الموارد المتاحة.

غالباً، ما تثبت العديد من المحطات في المسارات التنموية أهمية الوقوف على تكاملية البرامج والمشروعات المرتبطة بها، مع مراعاة كل الجوانب التي تبعدها عن التناقض الذي من الممكن أن ينقص من كفايتها، خاصة في ظل سياق العولمة، التي أضحت في الوقت الحالي، سيرورة متراكمة التجارب، والتي تفرض الأخذ بعين الاعتبار كون التنمية المستدامة من منطلق هذا السياق، تبقى مشروعاً مجتمعياً، يتسم بكل مظاهر الضبابية والغموض. وهي الملاحظة، التي تسمح لنا، بإعادة تركيب أسئلة التكاملية والتناقض، بطريقة أحادية الاتجاه[51].

كما تنطوي التكاملية، بوصفها سمة من سمات السياسة التنموية على عنصر فعال، وهو المتعلق بالتكامل بين المشاريع المبرمجة في سياق هذه السياسة. وذلك، لأنها أقيمت أساساً لحل وعلاج مشكلات المجتمع. إذ، يجب في هذا الشأن، مواجهة كل المشكلات المطروحة، بخطة محكمة ومتكاملة، تتصف بما يلي :

- الشمول، أي تغطية جميع جوانب التنمية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو عمرانية؛

- التوازن بين قطاعات التنمية المختلفة، أي الاهتمام بكل قطاع بقدر حاجة المجتمع والقطاعات الأخرى إليه؛

---

[51] Jean –Pierre Revéret ,«Mondialisation et développement durable :complémentarité ou contradiction ? » , Dans «La mondialisation contre le développement durable? » , Géraldine Froger( dir. ) ,(Bruxelles :Peter Lang ,2006 ), p.21.

- التنسيق، أي منع التداخل والتكرار والتضارب بين جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، سواء كانت حكومية أو أهلية؛

- التفاعل، أي تشجيع التعاون المستمر والجاد بين التنمية المختلفة حتى تبدو جهداً واحداً متوازناً ؛

- الأصالة، أي الربط بالجذور والاستفادة من التراث وعدم الإغراق في المعاصرة على حساب الخبرات الماضية[52].

التكاملية، تتجلى عموماً على مستوى السياسة التنموية في تحديد عوامل التداخل القائم بين أنشطة هذه السياسة وأهدافها. إذ، أن السياسة التنموية، هي بمثابة الأسلوب أو الفلسفة التي تتم بها عملية التنمية أو هي تحديد خطوط التحرك الجوهرية التي تكفل نقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم. كما أنها الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف التي يتم مراعاتها عند وضع الخطط والمشروعات والبرامج، ولا يمكن النظر إليها بمعزل عن الأنشطة المتعددة والمتداخلة التي تنتهي باتخاذ القرارات المؤثرة في المجتمع. وهذه الأنشطة المتداخلة تبدأ أولاً بصياغة أهداف عامة يسعى المجتمع للوصول إليها-وهذه هي صياغة أهداف السياسة التنموية-وتستمر عبر مراحل مختلفة حتى يتم ترجمتها في عدد من الخطط التفصيلية والبرامج ذات الأهداف المحددة التي يتم تنفيذها عبر شبكة كبيرة من الهيئات والأجهزة[53].

كما أن التكاملية، كسمة من سمات سياسة الفعل التنموي، تبرز على مستوى تحديد الأهداف المتوخاة منها، من خلال الحرص على رفع من دالة الإمكان التنموي وتجويد فرص الارتقاء الدائم بها. وذلك، بالشكل، الذي يؤهل متخذي القرار التنموي على اختيار القيمة" الفضلى"- ضمن مجموعة من التوليفات الموجودة والصيغ الممكنة- للسياسة التنموية، التي من المفترض، أن يكون لها، بالغ الأثر على الفئات المستهدفة منها.

والبعد التكاملي، وفق هذا السياق المعياري الصرف، هو البعد الذي ينبني على قاعدة اتساق / ائتلاف الأهداف التي تصبو إليها أي سياسة تنموية. وذلك، رغبة من هذه الأخيرة، بالتموقع في منأى عن مشكلة المفاضلة بين الأهداف، في الحالة التي يكون فيها عدد الأدوات– المتوسل بها من طرف السياسة التنموية- أقل من عدد الأهداف. فنستطيع، حينئذ، ومن خلال خيار التكاملية، ضمان تحقيق كل الأهداف المأمولة من السياسة التنموية.

---

[52] فيصل محمود الغرايبه ،" أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية"، (عمان : دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2010) ، ص71.

[53] بخيت أحمد درويش، مرجع سابق الذكر، ص 68.

من منطلق هذا البعد المرتكز على قاعدة اتساق/ ائتلاف الأهداف، يبدو من الضروري التأسيس لطرائق جديدة، ذات طبيعة بنيوية، قادرة على تحفيز – خلق عوامل جذب واستقطاب- متخذي القرار التنموي والفاعلين في السيرورة التنموية على حل المشاكل التي قد تعترض هذه الأخيرة، مع توفير إواليات متنوعة ونتائج مختلفة، فيما يتعلق بكيفيات حل هذه المشاكل والعمل على تجاوز تبعاتها السلبية، خاصة في الدول النامية أو الدول السائرة في طريق النمو.

## ـ الاستدامة

يصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الانكليزي الذي له أكثر من معنى. فكلمة "Sustainable "، تعني "القابل للاستمرارية أو الديمومة"، كما تعني "القابل للتحمل"، وبالتالي "القابل للاستمرار". وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل، في ترجمتها إلى اللغة العربية، تعبير "التنمية المستدامة"، ويمكن أيضاً، في اللغة العربية، أن نلجأ إلى كلمة "الدعم" للتعبير عن معاني المفهوم"[54].

ونقصد ب"الاستدامة" في أدبيات التنمية الاستفادة المستمرة والمتواصلة بين الأجيال المتلاحقة من فوائد التنمية المختلفة.

الاستدامة بذلك، هي تلبية حاجيات الجيل الحالي دون المساس بحاجيات الأجيال المقبلة في ظل التقعيد لسياسة تنموية مستديمة. وتعني، الاستدامة، كعنصر من العناصر التي يقوم عليها نهج التنمية البشرية المستدامة- حسب تحديد تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1995 -عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية. مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل، نتيجة خيارات الحاضر[55].

ورغم أن مسارات السياسة التنموية –التي ترنو تحقيق النمو المستدام- هي مسارات متعددة، فإن الغاية الحقيقية من مجمل هذه المسارات هو توجيه التنمية التوجيه الأسلم نحو خدمة مختلف شرائح المجتمع للدرجة التي تصبح معها السياسة التنموية هي جملة القرارات التي تتضمن اتجاهات منظمة ومجالات وطرقاً واجب استخدامها لتحديد الأهداف التنموية للمجتمع، أو أنها نتاج التفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج التنموية، حيث تنبع تلك

---

[54] محمد كمال التابعي، " التنمية البشرية المستدامة : المفهوم والمكونات"، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 14 ، 2006، ص 10.

[55] فتيحة بوحرود، عمر بن سديرة " التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة "، (الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7 -8 أبريل 2008 ) ، ص647.

السياسة من أيديولوجية المجتمع، لتعبر عن أهدافه البعيدة وتوضح مجالات البرامج والخطط التنموية وتحدد الاتجاهات العامة لتنظيمها وأدائها[56]. وهو ما يتم من خلال السعي- عبر السياسة التنموية- إلى خلق حالة من التماهي بين الاستدامة والدمقرطة. فالسياسة التنموية وفق هذا السياق، تنبثق بوصفها جملة المبادئ والقرارات التي تتوصل إليها الحكومة والتنظيمات والجماعات والقوى السياسية والمهنية والاجتماعية في إطار ديمقراطي وبمقتضاها تتحدد الأساليب والغايات التنموية للمجتمع. ويتم تحديد هذه السياسة، في إطار مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تأخذ صورة تشريعية في أغلب الأحوال وتحقق الأهداف التنموية المبتغاة[57].

للاستدامة في علاقتها بالتنمية عدة تطبيقات، تجد مرجعياتها الكبرى في التنزيل السليم لمختلف الأبعاد الإيجابية المتعلقة بالمسارات التنموية. هنا، نجد أن من أبرز مشتملات الاستدامة، هناك السوسيو سياسي والبيئي والتكنولوجي. والتحدي المطروح، في هذا الشأن، ومن أجل فحص الخيارات المتنوعة للمستقبل، هو تحليل هذه المشتملات، بالطريقة التي يتم من خلالها إدماج كل أبعادها. وعلاوة على ذلك، فإن الجوانب البشرية والتكنولوجية لأي نظام سوسيو اقتصادي، تظل، ديناميكياً ، مترابطة ومتراصة. كما أن البنيات السوسيو سياسية، تعكس مدى التطور التكنولوجي والاقتصادي، والعكس صحيح[58]. إنه، ولكي تصبح الاستدامة جزءاً لا محيد عنه من السياسة التنموية كمبدأ من مبادئها، لا بد

---

[56] كمال التابعي ،" علم الاجتماع الاقتصادي "، ( القاهرة : دار النصر للنشر والتوزيع ،2009) ، ص 75 .

[57] محروس محمود خليفة،" السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث"، ( الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،2003) ، ص 15 .

[58] John.B.Robinson, Caroline Van Bers ,Deanna McLeod,«Life in 2030 :The Sustainable Society Project »in «Achieving Sustainable Development» Edited by Ann Dale, John Bridger Robinson, (Vancouver :UBC Press,1996 ), p.4.

من القيام بمواءمة وترابط بين ثلاثة عناصر متوازية ومتداخلة فيما بينها تعضد بعضها البعض. وهي المتمثلة:

**أولاً**، في توسيع قاعدة الإنتاج في إطار مراعاة الاقتصاد للكثافة السكانية المتزايدة والحرص على توفير الفرص الممكنة للأجيال المتعاقبة؛

**ثانياً**، حرص كل مكونات الحكامة من دولة وقطاع خاص ومجتمع مدني والمواطن على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتقوية دعامات الكفاية والنجاعة؛

**ثالثاً**، وأخيراً عمل مكونات الحكامة السابقة على تنويع كل القطاعات الاقتصادية وتجويد الخدمات الاجتماعية مع التحفيز المستمر على كل أشكال الخلق والابتكار.

السياسة التنموية، من خلال ذلك، وكسياسة مستدامة، تمتح قوتها العلمية والعملية، من مفهوم "التنمية المستدامة" أو كما يسميها البعض، بالتنمية القابلة للاستدامة. وهي التي أسست لها كمفهوم "لجنة برونتلاند"[59]، وذلك منذ أواخر عقد الثمانينيات من القرن المنصرم.

إذ، يعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك"، والصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987.

والملاحظ أنه، ولحدود يومنا هذا، مازال مفهوم "التنمية المستدامة" المفهوم الأكثر التباساً في الممارسات التنموية الدولية، حيث لم تتمكن التجارب المتراكمة من النزول به كمفهوم، من علياء التجريد النظري إلى أشكال وأبعاد عملية واضحة المعالم[60].

ورغم هذا الغموض الذي يكتنف مفهوم "التنمية المستدامة"، فإنه يمكن القول، أن فكرة هذه التنمية كثيراً ما تم تعزيزها وتكريسها، وفق مسارات ومحطات دولية مختلفة، ومن أهمها، المصادقة على "فكرة التنمية المستدامة" رسمياً في مؤتمر قمة الأرض، والذي عقد في "ريو دي جانيرو" عام 1992؛ حيث تمت المصادقة عليها كفكرة، بشكل رسمي. وذلك من منظور، إدراك القادة السياسيين – في هذا المؤتمر- لأهميتها في ضمان كينونة الوجود البشري في العالم بأسره ، لاسيما، وأن هؤلاء القادة ، قد أخذوا، من جهة أولى، على عاتقهم مسؤولية التمكين التنموي لجزء كبير من سكان العالم مازال يرزح تحت ربقة الفقر، كما أخذوا، من جهة ثانية، في اعتبارهم أن هناك تمظهرات عدة لتفاوتات كبيرة في أنماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية وتلك الفقيرة، علاوة على أن النظام البيئي

---

[59] تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر من عام 1983 ، برئاسة "غرو هارلم برونتلاندGro Harlem Brundtland" رئيسة وزراء النرويج وعضوية ( 22 ) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم. وذلك، بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي، دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

[60] أسامة الخولي، " البيئة وقضايا التنمية والتصنيع. دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية "، عالم المعرفة، عدد 285 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، شتنبر 2002 ، ص 79.

العالمي ما فتئ يعاني من تهديدات جمة وضغوط خطيرة، كل هذه الإشكالات وغيرها كثير أخذت تفرض ضرورة إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بطرق معقلنة ورشيدة، بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للفقراء ومنع حدوث مخاطر، من شأنها، أن تنعكس سلباً على البيئة العالمية. ومن ثم، تم رصد خطوات جبارة على صعيد صياغة ميثاق عالمي للحكامة التنموية، من طرف جميع الدول سواء منها النامية أو الصناعية. وهو الميثاق، الذي رسم معالم عهد جديد من التنمية، لمعالجة مختلف قضايا الفقر والمشاكل التي قد تعاني منها الدول الأقل فقراً، مع بذل الجهود المضنية، من أجل زيادة سبل النجاعة الطاقية والبحث عن الموارد الفعالة والكافية، إضافة إلى إحداث كل أشكال التحول الإيكولوجي في النشاط الاقتصادي للتخفيف من حدة وجسامة الأعباء المطروحة في الوقت الحالي على كاهل البيئة.

عموماً، لقد صنفت التعاريف التي حددت بشأن التنمية المستدامة إلى صنفين – وهي التعاريف التي تحدد ، بالأساس، مجمل غايات التنمية كسياسة -، هما:

**الصنف الأول، تعاريف مختصرة وموجزة:**

وهي التعاريف، التي يطلق عليها عادة، تسمية "التعاريف الأحادية للتنمية المستدامة". ووفق الدلالات السيميائية، يمكن اعتبار أن هذه التعاريف هي أقرب للشعارات "الصاخبة" و"الرنانة". ومن ثم، فهي في الغالب الأعم، تفتقد للعمق العلمي والتحليلي. ومنها:

- التنمية المستدامة، هي رافعة أساسية لقدرات الحكامة التنموية العالمية؛

- التنمية المستدامة، هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار؛

- التنمية المستدامة، هي تنمية الإمكانات وإتاحة الفرص أمام الأجيال المتعاقبة على مستوى الأمد البعيد؛

- التنمية المستدامة، هي التنمية التي تؤكد على عقلنة وترشيد الموارد والطاقات.

**الصنف الثاني، تعاريف أكثر شمولاً، ومنها:**

* **التعريف الاستشرافي** : عرف تقرير برونتلاند- السابق الذكر-، والذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987، بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة، بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على إشباع احتياجاتها".

فهذا التعريف، وفي إطار القراءة المستقبلية للتنمية، يؤكد على مسألة التحكم الاستباقي في الموارد والطاقات-، والتي ما فتئت تعاني من مظاهر الندرة والتبذير وعدم التجدد- ،وجعلها

تتموقع في منأى عن المخاطر المحدقة بسائر أوجه وكافة تجليات التنمية. ومن ثم، توفير فرص التنمية الحقيقية للأجيال المتعاقبة.

* **التعريف الإيكو مؤسساتي** : تعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام 1989 ) كما يلي:"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية". التعريف الإيكو مؤسساتي، ووفق هذه العناصر، سيجعل من التنمية المستدامة، إطاراً فعالاً للتنمية الشاملة والمندمجة، والتي لا يمكن أن تتحقق رهاناتها، إلا بتضافر جهود كل دول ومجتمعات العالم، وفي سياق الانخراط الواعي لجميع مكونات الحكامة، في بناء منظومة متكاملة من التنمية العادلة والمنصفة.

## ب-مخرجات السياسة التنموية

السياسة التنموية هي سياسة تصبو في مخرجاتها إلى تحقيق الغايات الفضلى المتعلقة بمختلف مجالات النشاط الإنساني.

ومن ثمة، وبغية التحديد الدقيق لدور نشاط ما وضبط أولوياته، من المفيد جداً، توضيح المقاربة الجديدة للتنمية. وذلك من منظور اعتبار هذه المقاربة، مفهوم مفتاح، تدور في فلكه معظم الأنشطة الإنسانية[61].

السياسة التنموية، غالباً، ما ينتج عن تبنيها توفير ريادة كافة مقومات النمو والاستدامة للمشاريع والبرامج ، وفق منظور يرتكز، بالأساس، على وضوح الرؤية الاستراتيجية

[61] Huynh Cao Tri,op. cit,p.13.

للدولة، ونجاعة تصوراتها التنموية، مما يدعم فاعلية النموذج المستدام الذي تتبناه كخيار استراتيجي.

من خلال ذلك، وعبر كل أبعاد الفعل الاستراتيجي المتسم بالتصورات العميقة الخاصة بالتدبير المستدام للتنمية، كثيراً ما تتبلور مخرجات السياسات التنموية المتبناة من طرف الدول في التجليات التالية : التأسيس لنمط متطور يمكن من تحقيق نمو أكثر سرعة، الرفع من مؤشرات التنمية البشرية للأفراد والمجتمعات، من حيث التعليم النافع والشغل المنتج والصحة السليمة والسكن اللائق، حكامة فعل التدبير العمومي، وضع قواعد متفق عليها لتيسير الاستفادة الجماعية من نمو أكثر عدالة وإنصاف.

وبشكل شمولي، يمكن الوقوف على مخرجات السياسة التنموية كما يلي : الجدوائية الإنتاجية، الكفاية الغائية، العدالة المعيارية.

## ـالجدوائية الإنتاجية

تعد الجدوائية الإنتاجية من أهم مخرجات السياسة التنموية، خاصة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وهو ما يبرز في الأدوار الهامة التي تقوم بها هذه السياسة-عبر تجسيد دعامات طموحها المنشود -في تحريك دواليب السيرورة التنموية، من خلال الرفع الإيجابي من إواليات المردودية، والزيادة المعتبرة في القدرة التنافسية، وتوفير الاشتراطات اللازمة لتطوير التفاعل المتماهي بين كل من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للاستثمار، وتحفيز عوامل جذب واستقطاب المشاريع الاستراتيجية ذات الجدوى الشمولية، وتنويع فرص الإنتاج في كل مجالات الحياة الاقتصادية، مع ما يرتبط بها، من ضمان أسس فعالة على الصعيد الاجتماعي . وذلك كله، من منظور اعتبار الإنتاجية –كعنصر من عناصر التنمية البشرية المستدامة- ، هي مقدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة [62].

اللافت أن الجدوائية الإنتاجية تمتح الشيء الكثير من تيمة الجدوائية Faisabilité في حد ذاتها . ولهذه الأخيرة، حسب العديد من الباحثين المشتغلين في علمي الاقتصاد والاجتماع والدراسات التنموية، نمطين اثنين :

ـ**جدوائية الصف الأول** : أي إمكانية إنجاز تخصيص معين في اشتراطات تقنية محددة وبموارد كذلك محددة، مع الأخذ بعين الاعتبار، معايير معقولة ومضبوطة في ملاحظة ورصد المتغيرات الواقعة، والتوسل بفرضيات أساسية، من قبيل وجود المعلومات الكافية لدى الجميع ووجوب الخضوع التام للقواعد الاجتماعية من طرف الأفراد[63].

---

[62] فتيحة بوحرود، عمر بن سديرة ، مرجع سابق الذكر، ص647.

[63] M. Fleurbaey, «Théories économiques de la justice» , ( Paris : Économica , 1996 ),p. 13.

إن جدوائية الصف الأول، وفق هذه الاشتراطات، عليها أن تصبح جزءاً من تقييم معايير العدالة. وهي لا تشكل مع ذلك، وبصفة ضرورية، مرحلة حاسمة، بحكم أن معياراً غير قابل للإنجاز في الصف الأول، من الممكن جداً، أن يصبح منطلقاً لتحديد معيار مشتق قابل للإنجاز[64]؛

**-جدوائية الصف الثاني:** هي في المقابل، يمكن أن تعتمد، بالإضافة إلى عناصر جدوائية الصف الأول، عناصر أخرى، محددة لطبيعتها الجوهرية، كالتباينات القائمة بين المعلومات المتوافرة لدى الأفراد، وتجاهل المنظمات العامة، والسلوك الاستراتيجي للأفراد في مواجهة المؤسسات وقواعد اللعب[65]؛

---

[64]Caroline Guibet Lafaye, «Justice sociale et éthique individuelle »( Québec : Les Presses de l'Université Laval,2006 ),p. 35.

[65] Ibid,p.36.

بالاستناد المنهجي إلى هذا التنميط الخاص بالجدوائية. ومن منظور تعاملنا مع السياسة التنموية، بوصفها إجراءات متداخلة وتدابير متراصة، يسترشد بها في الاشتغال، ومن منطلق التعامل معها كمشروع، سنجد، من حيث المبدأ، أن الأصول الإنتاجية لهذه السياسة، تبرز، مباشرة، من خلال التوسل، فيما يعرف في الإتيمولوجيا الاقتصادية ب"دراسة الجدوائية" أو"دراسة الجدوى".

هكذا، وبخصوص التركيبة المتعلقة بدراسة جدوى مشروع ما، يمكن القول، أن من المهام الرئيسية لهذه الدراسة، هناك خلق طرائق للتفاهم بين مختلف الفاعلين وضبط سياقهم التداولي وتجميع مسالك ومبادئ الممارسات الفضلى والتطلع إلى التوسل بمبادرات اتخاذ القرار واقتراح آليات البناء المتكامل لدراسة الجدوى.

وبشكل عام، فدراسة الجدوى، تسمح للمؤسسة بالتساؤل حول فائدة ورؤية مشروع ما. وهي الدراسة، التي تهدف في عمقها، إلى إدماج ، تقييم وفهم المجالات المفيدة للمشروع. وبفضل دراسة الجدوى، يمكن أن نحدد القدرات والإمكانيات الحقيقية للمؤسسة، بغية إنجاح مشروع ما. وكذا، مميزات ومساوئ، مخاطر والشروط المساهمة أو السلبية، وأيضاً مقاربات تسويق المشروع، بشكل إيجابي، وفرضيات تحققه : تقنياً، قانونياً وتنظيمياً ومدى قبوله اجتماعياً ودرجات ربحه مادياً. وبالتالي، فإن دراسة الجدوى، تعتبر بمثابة الحجر الأساس لتنمية مشروع ما [66].

جدير بالإشارة ، أن الجدوائية الإنتاجية، وبوصفها من مخرجات السياسة التنموية، تعمل ومن أجل ضمان ريادتها "الإنتاجية"، وفي شتى مناحي تدخلاتها، على الاستعانة المتواصلة بأدوات تحليل وتشخيص دراسة الجدوى، والتي تتم في إطار علمي استشرافي بحت. وهو ما

---

[66]Gilles Corriveau, Valérie Larose , « Démarrer brillamment son étude de faisabilité » , dans «Guide pratique pour étudier la faisabilité de projets » , Gilles Corriveau ( dir. ) ,

( Québec : Les Presses de l'Université du Québec ,2012 ),pp. 9-14.

يتجسد، عبر الانتقال" المحتمل" بالمشاريع المرتبطة بأي سياسة تنموية، من مستوى مرجعي عادي إلى مستوى أكثر تطور، يراعي، من جهة أولى، حظوظ نجاح هذه المشاريع – وفي الحالة المعاكسة فرضية فشلها وإمكانيات تجاوز هذه الفرضية-. ويعمل من جهة أخرى، على توفير اشتراطات استدامتها.

## ـالكفاية الغائية

السياسة التنموية التي تتوخى تحقيق الكفاية، هي سياسة تيسر عمليات اتخاذ القرارات وتبني الإجراءات، من الزاوية التي تؤدي لنتائج مفيدة لتطوير الفعل التنموي ككل.

وتتجسد الكفاية L'efficience، معيارياً، في تلك القدرة التي تتوفر لدى المنظمة، والتي تمكنها، وفق تخطيط زمني محكم التدبير، وبمرونة مطلقة، على تحقيق أهدافها المحددة، مع مراعاة مستلزمات الفعالية والتجويد في تنزيل مخرجاتها والنجاعة والترشيد على مستوى استغلال مواردها. مع ضرورة القيام اللازم بكل الخطوات الكفيلة بتجسير الفجوات التي من الممكن أن تنشأ، في أي لحظة من لحظات البناء التكويني للمنظمة.

تعني الكفاية ( نسبة المخرجات الفعلية ) المتحققة ( إلى المخرجات القياسية أو المخططة ) .ويمكن التعبير عنها كالآتي:

**الكفـــاية = المخرجـات المتحققـة (الإنتـاج الفعلـي) ÷ المخرجـات القياسـية أو المخططـة (الإنتاج القياسي أو المخطط).**

وهنـا، يتضـح وجـه العلاقـة بـين مفهـوم "الإنتاجيـة" ومفهـوم "الكفايـة"، حيـث أن الإنتاجيـة تعبر عن القدرة على الإنتاج، في حين تعبر الكفاية عن مدى تطابق الإنتاج الفعلي مع الإنتاج المخطط، أي أن مؤشر الكفاية، يعد اختباراً معيارياً لمؤشر الإنتاجية. ويتضح من خلال ذلك، أن الإنتاجية تعد قياس للقدرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات، وفقاً لمواصفات محددة وبأقل تكلفة ممكنة[67].

[67] أنظر:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%81%D8%A7%D8%A1%D8%A9_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

كما أن معايير الكفاية، في هذا السياق، تعمل على تحديد مجمل طرائق اشتغال الحساب النسبي للأبعاد التقنية وضبط مختلف الوظائف المرتبطة بالإنتاجية أو كفاية الاقتصاد العام بنمطيها : الكفاية التقنية وكفاية التوزيع [68].

فمعايير الكفاية، تتوخى بذلك، تحديد الأهداف المأمول تحقيقها على مستوى المنظمات الفاعلة، مع وضع الوسائل المناسبة لأجرأتها وصياغتها في قوالب /نماذج معينة، تتجسد، من خلالها المضامين الكبرى لما يمكن أن نسميه ب " الكفاية الغائية ".

ويقصد ب"الكفاية الغائية"، كتعبير صريح عن تجاوز مثبطات ما يعرف ب"الهشاشة المؤسساتية La fragilité institutionnelle"، خطوة الدفع التلقائي باشتراطات النجاعة والفعالية لدى المؤسسات المختلفة-بما فيها عناصر ومكونات الحكامة من دولة وقطاع خاص ومجتمع مدني-في الاتجاه الأفضل غائياً -خاصة على مستوى الأمد الطويل- .

الكفاية الغائية، بذلك، هي كفاية ديناميكية Efficience dynamique، بوصفها - عكس الكفاية الستاتيكية L'efficience statique -، القدرة الخلاقة والريادية على الإبداع والابتكار في الأهداف، مع ضمان حسن استجابتها وفعالية مواءمتها، وباعتبارها أيضاً البعد الأكثر الأهمية في المعنى الاقتصادي للكفاية [69].

---

[68] Timothy J. Coelli, Dodla Sai Prasada Rao, Christopher J. O'Donnell, George Edward Battese, «An Introduction to Efficiency and Productivity Analysis» , Second Edition ,(New York: Springer,2005 ),p. 51.

[69]Jesus Huerta de Soto, «La théorie de l'efficience dynamique»,(Paris: L'Harmattan,2017 ),p. 37.

وعلى مستوى السياسة التنموية، تتأكد الكفاية الغائية في مختلف الأهداف – الغايات-التي يمكن أن تروم هذه السياسة تحقيقها، باعتبارها من مخرجاتها الأساسية . وهي الأهداف، التي يتعين على متخذي القرار التنموي استحضارها، باستمرار، بغية تمكين بلدانهم من الوصول إلى درجات معقولة من النمو الاقتصادي- تحفيز مؤشرات الظرفية الاقتصادية، تحسين مناخ الاستثمار، الرفع من نسب النمو... -، ومن خلالها إرساء منظومة متكاملة من التنمية الاجتماعية – تجويد الخدمات الاجتماعية، بما فيها التعليم والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية...-

## ـالعدالة المعيارية

يقصد بالعدالة، في مدلولها القيمي، ذاك الالتزام المعياري بالعمل القانوني وتبني سلوكيات وفقاً لقواعد القانون، سواء استندت هذه القواعد على التوافقات البشرية أو على الاشتراطات الاجتماعية، والمناداة بضرورة الخضوع الطوعي لضوابط المساواة والإنصاف بين الأفراد والجماعات.

ويؤكد بعض المفكرين والباحثين على المفهوم العام للعدالة، بوصفه يحيل على ذاك التصور الإنساني المرتبط بها، والذي يتوخى في جوهره تحقيق-وبصفة معيارية- التوازن المطلوب بين جميع أفراد ومكونات المجتمع، من حيث الحقوق.

وبذلك فالعدالة، كغائية معيارية مأمولة ، متضمنة في مخرجات السياسة التنموية، تعني، بالأساس، وضع ركائز لنمو عادل، منصف ومستدام، يستفيد من ثماره الجميع، على قدم المساواة، مع محاربة كل أشكال الفوارق الهيكلية السائدة داخل مجتمع ما، من فوارق طبقية وفئوية وفوارق مجالية : الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي والفوارق الجغرافية. العدالة، وفق التصورات السابقة، والتي تلبسها لبوساً معيارية صرفة، تحمل في كنهها دلالات اجتماعية ومجالية.

فبخصوص البعد المجالي للعدالة، فإنه كثيراً ما اعتبر ركيزة أساسية لأي سياسة تنموية طموحة في أي مجتمع من المجتمعات. فالاستناد المرجعي على هذا البعد، يمكن في عمقه من إيجاد الحلول المناسبة للعديد من الاختلالات التنموية. وذلك، عبر تبني سياسات، تحرص على إطلاق ديناميات اقتصادية فعالة وفاعلة، تستثمر، بشكل إيجابي، إمكانيات كل تراب جغرافي – على الصعيد الوطني أو الجهوي أو الإقليمي أو المحلي - وتيسر توزيعاً

أكثر عدلاً وإنصافاً للثروات والخيرات وتخفف من الأعباء الناجمة عن تمركز إنتاج وتوزيع الثروات في مجالات ترابية محددة.

في هذا الشأن، تعددت في الأعوام الأخيرة الأبحاث الجغرافية المهتمة بالبعد المجالي /الجغرافي، وبصفة خاصة لدى الجغرافيين الفرنسيين، بالنظر إلى انعدام العدالة (أو عدم المساواة) يعتبر من المشكلات الشائكة التي تعترض العالم وتطرح سؤالاً جوهرياً عن العلاقة المفصلية بين التباينات المجالية، أو انعدام العدالة المجالية من جهة، والفروق الاجتماعية من جهة أخرى[70].

هكذا، فالعدالة المجالية، تسعى، وبشكل مطلق، إلى تحقيق نوع من المصالحة مع التاريخ، وأيضاً مع المجال. ومحتوى هذه المصالحة، يتجسد في إرساء كل أبعاد العدالة المجالية لاستدراك كل مظاهر القصور الذي تئن تحت وطأته العديد من المناطق داخل مجتمع ما في إطار تجليات واضحة للتفاوت الترابي. وهو ما قد يبرز في بعض مجالات هذا المجتمع من المجال القروي. وبالتحديد ذلك، الحيز المرتبط بالمناطق الجبلية، والتي من الواجب لترسيخ نموذج تنمية فعال صالح للجميع، تثمين إمكانياتها وتحسين خياراتها التنموية وتحويلها إلى ثروات وقيم مضافة، عبر الحرص على إطلاق ديناميات استثمارية ترابية ناجعة ومحققة للصيرورة التنموية.

هنا، نستطيع التأكيد، وفي سياق معياري دقيق للعدالة، وعبره، التأسيس لمخرجات "فضلى" للسياسة التنموية المتبعة في بلد ما، على أنه، من الممكن جداً، ألا تتناقض التفاوتات المجالية مع الإنصاف المجالي. وذلك، في الحالة، التي تكون فيها هذه التفاوتات، نتاج خالص لتنمية حقيقية، يستفيد من ثمارها الجميع، تنمية متسمة بإعادة توزيع عادل لخيراتها، من منطلق قاعدة ترابية مجالية. وهو الدور، الملقى، بالدرجة الأولى، على عاتق الدولة[71]. أما فيما يتعلق

---

[70] عبد الكريم داود ،" العدالة المجالية والتنمية في تونس : قراءة جغرافية في مفهوم العدالة"، ضمن " ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي"، مجموعة مؤلفين، ط1 ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014) ، ص479 .

[71]Bernard Bret , « Les Inégalités : Une Question de géographie politique» , L'Information géographique, vol .60 ,no.1 (1996 ),p.10.

بالبعد الاجتماعي للعدالة، تجدر الإشارة، بداية، إلى أن مفهوم "العدالة الاجتماعية"، نشأ وتطور بشكل مطرد، وتم تبنيه مؤسساتياً في أواخر عقد الأربعينيات من القرن المنصرم، حيث أضحت العدالة الاجتماعية تمثل إطاراً مرجعياً ما فتئت تعتمد عليه غالبية المؤسسات – بما فيها الدول -في صياغة سياستها وبرامجها التنموية.

ومن ثم، وعند الوقوف على طرائق مأسسة العدالة ككل، سنجد أن الجدوائية المرتبطة بإنجازات النظريات الاقتصادية للعدالة- وعلى وجه الخصوص الإنجازات الاجتماعية-، تستوجب التمييز بين حقلين : العدالة السوسيو الاقتصادية للمجموع وعدالة الماكرو الاقتصادي. هذه الأخيرة، لا تخص سوى الجماعات الصغيرة للفاعلين ولا توجه اهتماماتها سوى للقضايا الجزئية.

إن النظرية الاقتصادية للعدالة، توفر عبر ذلك، للاقتصاد العمومي مسألتين هامتين : فمن جهة أولى، توفر له أهداف مستوحاة من مختلف السياسات -ذات النفحة الاجتماعية أساساً، بما فيها السياسة الجبائية، الحماية الاجتماعية، خلق وتوزيع الخيرات العامة... وبشكل عام، أهداف تعمل على الانكباب على مجالات التشريع الاقتصادي. ومن جهة ثانية، توفر له معايير تسمح بالمقارنة بين النماذج المختلفة للتنظيم الاقتصادي وبين الدول وبين الأنظمة الاقتصادية القائمة[72].

لاشك أنه، ومن منطلق معيارية تحليل نتائج النظرية الاقتصادية، يمكن الحكم على كون هذا المجتمع عادل، وذاك المجتمع غير عادل، مادام أن "المجتمع العادل" أكثر نجاعة اقتصادية من "المجتمع غير العادل"، ومادام أيضاً أن العلائقية الاجتماعية عنصر مركزي في الاقتصاد[73].

[72]Caroline Guibet Lafaye, op. cit, p. 39.

[73] مراد دياني،" اتساق الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في نظرية العدالة، أو استقراء معالم النموذج الليبرالي المستدام لما بعد الربع العربي "، ضمن " ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي"، مرجع سابق الذكر، ص361 .

ينبغي اليوم لأي نظرية مستدامة للعدالة أن تحاول التوفيق، داخل نظام عام متناسق، بين الاحترام المتساوي لتنوع تصورات الحياة الجيدة في المجتمع والاهتمام المتساوي بمصالح جميع أفراد المجتمع[74].

هنا، وفي إطار البعد المستدام للعدالة الاجتماعية، يبدو أنه غير مجد، بالبات والمطلق، أي حديث عن التنمية المستدامة لا تحتل العدالة الاجتماعية فيه مساحة معتبرة، مثلما أنه غير مجد أي حديث عن العدالة الاجتماعية يختزلها في إجراء أو أكثر منعزل عن المجرى العام للتنمية، ولا يبرز ما بينها وبين قضية التنمية المستدامة من روابط عضوية قوية [75].

ويعني مفهوم "العدالة الاجتماعية"، من خلال ما سبق، كل الممارسات المرتبطة، إيجاباً، بمنظومة متكاملة ومستدامة من السياسات والإجراءات القمينة بضمان فرص النمو للجميع على قدم المساواة، أي بشكل منصف، بعيد كل البعد عن كل أشكال المحاباة أو الإقصاء.

إجمالاً، وإذا عملنا، معيارياً، على خلق حالة التماهي المطلق بين المعنيين المجالي والاجتماعي للعدالة، وفي سياق تطبيقات العدالة التوزيعية ومدى تبلورها في مخرجات السياسة التنموية، فإننا نستطيع القول، أن العدالة المجالية داخل البلد الواحد، يمكن أن تتحقق عبر العدالة الاجتماعية. وذلك، من خلال، آليات تعديل للفروق الاجتماعية بين المجموعات البشرية في مختلف الأقاليم. ويمكن أن يحصل التعديل من خلال التهيئة، كعمل إرادي ومعقلن لمجموعة بشرية على مجالها الترابي. وإذا اتسمت تلك التهيئة بالصبغة الإرادية والعقلانية، فذلك يعني أنها تمت في إطار من التشارك والتوافق بين مختلف الفاعلين، في مجتمع ديمقراطي وعادل[76].

## 4 -النموذج التنموي

كما سلفت الإشارة إلى ذلك، فالنموذج التنموي، من حيث جوانبه النظرية، يتبلور بوصفه صيغة مؤسساتية للتمكين من أسس ومقومات التنمية، صيغة متداخلة الأبعاد، تهدف في كنهها، إلى بناء منظومة معيارية متكاملة ومندمجة، خاصة بضبط التوازنات البنيوية والهيكلية واستشراف السياسات والاستراتيجيات التنموية المختلفة.

والنموذج التنموي بهذه السمات التحديدية المتنوعة، هو تعبير جلي ومميز، عن السعي نحو الوصول إلى شتى مدراك التنمية وتجاوز أعبائها الكثيرة. وذلك ما تتجسد مؤشراته القيمية،

---

[74] المرجع نفسه ، ص362 .

[75] إبراهيم العيسوي ،" العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها "، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014) .

[76] عبد الكريم داود، مرجع سابق الذكر، ص490 .

من خلال الحرص الشديد لمختلف عناصر ومكونات الحكامة على تحقيق أنماط التراكم الإيجابي و"المنتج"، بخصوص سائر مجالات تدبير الشأن التنموي.

## أ-ماهية النموذج

لقياس أي نموذج، وباعتباره تمثل فكري ومؤسساتي خالص، ينتقل بإدراك الأشياء والظواهر والتصورات من وضعية "القوة" إلى وضعية "الفعل"، ينبغي، وجوباً، تحديده منهجياً ومعيارياً، وكذا إبراز أهميته، وفق عدة مستويات، مع تسليط الضوء على عناصره المتعددة وإماطة اللثام عن صيغه المتنوعة. وبناء على ذلك، تتجسد ماهية النموذج، في كونها، وبشكل عام وشمولي، ارتباط علائقي متراص، يجمع في كل واحد المقاصد الكبرى لهذا المفهوم النظري- النموذج- المتحرك.

### -تعريف النموذج

يمكن تعريف النموذج Le modèle، بذلك التمثل الذهني لحقيقة/ شيء/ مسألة/ ظاهرة ما، ووضع تصورات دقيقة ومضبوطة لكيفية اشتغاله الاشتغال السليم.

لغوياً، فالنموذج هو تمثيل لحقيقة معينة. ويعني المثالية أو تصوير الواقع؛ فالنموذج يحمل معنى التوضيح أو التجسيم للواقع. فهو شكل مبسط للواقع أو تدريبي للواقع، أي نتخيل الواقع من خلاله. وكصفة، تعني النموذجي أو المثالي. أما استخدامه كفعل فيعني التوضيح أو الإظهار.

أما علمياً، فإنه ينظر إلى النموذج بوصفه تمثيل لحقيقة ما. وهو عبارة عن مثال ذو صفات محددة أو عبارة عن نظرية أولية أو فرض أو تخمين للحقيقة. والنموذج من خلال ذلك، هو تبسيط للحقيقة، يقدم افتراض يقبل الاختبار والفحص، أي يحتمل الصواب أو الخطأ[77].

والنموذج في العلوم الإنسانية، يختلف حسب مجالات اهتماماتها وطرائق دراساتها.

ففي علم السياسة، يمكن الحديث عن النموذج في علاقته بالسستمة Systématisation، أي القدرة على إنتاج المفاهيم التي تسمح بتعميق التحليل وتركيبة القوانين المرجعية وبناء النماذج التي تقدم الرؤية الاستشرافية[78].

وفي علم الاجتماع، تتعدد تحديدات النموذج؛ فهناك، أولاً، من يرى أنه أداة علمية للتصنيف الاجتماعي أو وسيلة منهجية لضبط الجوانب العلائقية للمنظومة الاجتماعية. وهناك، ثانياً،

---

[77] علي العزاوي ،" الأساليب الكمية الإحصائية في الجغرافية "، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2017) ،ص361 .

[78]Philippe Braud , «La science politique » , (Editions CHAARAOUI,2017) ,p .3.

من يعرفه كطريقة فضلى لتدبير الإواليات الخاصة بالأدوار التي يقوم بها أي تنظيم اجتماعي، أي أنه الدليل الاسترشادي لبناء الدور الاجتماعي. وهناك، ثالثاً، من يعتبره نتاج تركيبي /توليفي شامل لمنطلقات وغايات العملية الاجتماعية، أي الحرص على تجميع هذه المنطلقات والغايات، بغية تنظيمها وتسويغها بشكل كامل.

كما أن النموذج المتعلق بأي مسألة اقتصادية كانت أو اجتماعية أو إدارية أو علمية، وبصفة عامة، ما هو إلا شكل مبسط ومركز وتوضيحي لهذه المسألة، وفق منطق علائقي، يجمع في كل واحد مختلف العوامل المتحكمة في تبلور هذه المسألة وقياسها مع ظروف نشأتها وتطورها ومعالجتها للإشكاليات المرتبطة بها.

ومن ثمة، فالنموذج يختصر في القدرة على تبسيط الوضع المعقد للواقع، من خلال التوسل بعلاقات وعناصر محددة مسبقاً كمدخلات لاستخراج متغيرات متعددة مرتبطة بهذا الوضع، في إطار نتائج تضبط المؤشرات المستقبلية لتطويره والرفع من إمكاناته، باعتباره وضع متداخل الأبعاد ومتشابك السبل.

وتعريف النموذج، حسب موسوعة ويكيبيديا wikipedia النموذج العلمي بشكل مجرد (أي النموذج الاصطلاحي)، هو عبارة عن تركيب نظري يمثل عملية فيزيائية أو حيوية أو اجتماعية، مع مجموعة متغيرات ومجموعة علاقات منطقية أو كمية بين المتغيرات.

تؤلف النماذج بهذا المفهوم، لتمكننا من الاستنتاج ضمن إطار منطقي مثالي، فيما يتعلق بالقضايا والعمليات التي نبحثها، وتشكل مكوناً هاماً جداً من النظريات العلمية.

ونقصد ب"مثالي" هنا، أن النموذج يمكن أن يتضمن افتراضات، نعرف أنها قد تكون خاطئة أحياناً أو على أقل تقدير تبسيطية، لكن الغاية من هذه الافتراضات، هو تبسيط عملية النمذجة، فيكون النموذج الحاصل متحققاً في حالات خاصة محددة فقط. وتبدأ عملية من تحسين النموذج وتطويره، ليلائم كافة الظروف، عن طريق تقليل الافتراضات التبسيطية وتحسين العلاقات ضمن النموذج. ويكون كافياً للنموذج أن يقدم حلولاً تقريبية بشكل معقول للمسائل التي نطرحها لها. فلا نطالبه بحلول غاية في الدقة[79].

هنا، ومن منطلق بنائي /تطويري، يبدأ النموذج في الاشتغال. كما يعمل- وبشكل مواكب- على تحسين مستويات ترسخه كبنية منظمة. وهو ما يتجلى، بالأساس، في الارتقاء الوظيفي الذي تضطلع به عملية" النمذجة" La modélisation، بوصفها صيرورة متحركة، تتوخى في كنهها، تطوير النموذج وصياغته في تركيبة محددة ، تنقله من الجانب المثالي اللاصق

[79]https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC_%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A

به، من حيث اعتباره تمثل ذهني خالص إلى الجانب الواقعي المأمول تحققه، بوصفه المبتغى المنتظر من أي نموذج كيفما كان.

والنمذجة أو عملية بناء النموذج، عبر ذلك، هي القدرة على إرساء منظومة متكاملة ومفكر فيها لتحقيق غاية عملية معينة ، والعمل أيضاً على محاكاة أوضاع محددة لتصرفات، من شأنها أن توجه بشكل أنسب القرارات وتضمن للفعل تماهيه مع الممارسات الفضلى.

والمقصود بذلك، وضع حلول مواتية للمشاكل المطروحة، مع الضبط الدقيق لمختلف العمليات المرتبطة بها، والإحاطة الشاملة بمجمل العوامل المؤثرة فيها.

على هذا الأساس، فالنماذج جميعها تشترك في سمة واحدة تتلخص في الهدف الرئيسي المتوخى من عملية النمذجة، باعتبارها "جملة الإجراءات والعمليات الخاصة ببناء نموذج معين لتفسير وإدراك الدلالات المعقدة لظاهرة ما". من هذا المنظور، يرى لوري I.Lowry، أن النمذجة هي "عبارة عن فن تبسيط العلاقات ضمن نظام ما".

## ـأهمية النموذج

للنموذج، وفق التحديدات السابقة، أهمية منهجية ذات أبعاد استراتيجية عميقة ومتنوعة. وهو ما يتجلى في عدة مستويات:

- **على مستوى المشكلات والإكراهات** : قدرة النموذج على تعريف مشكلة ما ووصفها بشكل دقيق ومضبوط. الأمر، الذي يمكنه، كتمثل ذهني، من توضيح عناصر المشكلة المطروحة وإيجاد الحلول المواتية لها على المستوى العملي وتوفير الإمكانيات الضرورية للتعرف على الإكراهات المرتبطة بالمسألة المدروسة. وذلك، ما يتم بصيغة مبسطة ومرنة ومتناسقة؛

- **على مستوى التوقع والتدبير** : استخدام النموذج الاستخدام الأفضل على مستوى ما يتملكه من إواليات للفعل التوقعي التأويلي بخصوص المسائل التي تدخل في صميم تراكم التجارب الإنسانية وتلاقحها المستمرين في الزمان والمكان وفتح المنافذ الضرورية في وجه متخذي القرارات، من خلال وضع تصورات عن الحالة الآنية والمستقبلية للمؤسسات وتحديد درجات تطورها التدبيري، مع منح الكفاية اللازمة للحكم على قدرة المؤسسات المختلفة على إنجاز مشاريعها وتحقيق أهدافها وبلورة تصوراتها ؛

- **على مستوى الخيارات والبدائل** : طرح الخيارات المتعددة والبدائل المختلفة بخصوص السياسات، مما يمكن كل المتدخلين في سيرورة فعل التدبير، وفي سائر القطاعات، من إيجاد كل الصيغ القمينة بإعطاء النجاعة الضرورية لتطور السياسات المتخذة والمساعدة على الإحاطة الشمولية بالمقاربات الكمية والكيفية الخاصة بالظواهر المدروسة، ومعرفة

مستويات تأثيرها على المحيط المتغير، ومدى استهدافها للفئات التواقة إلى الإنجاز الكلي للمشاريع والبرامج، مع إبراز النتائج المختلفة للقرارات المتخذة فيما يخص الخيارات المطروحة ومعالجتها – أي تحليلها و تشخيصها- بشكل واعي وممنهج ؛

- **على مستوى الاستخدام والتوظيف** : هنا نتحدث عن نمطين من النماذج : النموذج المادي الملموس Physical Model، وهو النموذج الذي يتم استخدامه بغية تجسيد على أرض الواقع مجمل الحقائق المادية الملموسة، ذات التأثير المباشر على الفئات المستهدفة، من تدخل مجالات الفعل التدبيري. وذلك من قبيل، النماذج المرتبطة بالمشاريع التنموية، والنموذج التجريدي البحت Abstract Model أو ما يطلق عليه، بصيغة أخرى، "النموذج الفكري الخالص"، حيث يتم، من خلاله، توظيف مختلف الأبعاد الفكرية وعوامل بعث الحركية المطلقة في مكوناته، من منظور اعتباره نموذج ديناميكيDynamic Model ، متحرك باستمرار في الزمن والمكان، لا يتوانى عبر آليات اشتغاله في القضاء على مظاهر سكونية الوقائع المرتبطة بتواجد النموذج الستاتيكي Static Model ؛

-**على مستوى التقييم والتقويم** : يستطيع النموذج، وبطرائق مختلفة تقييم القرارات المتخذة بخصوص الظواهر / المسائل المدروسة وتحديد نقاط قوتها ونقاط ضعفها وإبراز مدى تأثيرها على البنيات المؤسسة لدوائر اتخاذها، بما فيها الفئات المستهدفة منها وإرساء، بالتالي، نظام متكامل فيما يتعلق بصيرورة إنجازها الكلي – الفعلي والمأمول-، مع ضرورة القيام المتواتر بمعالجات تقويمية تصحيحية لكل الأفعال والممارسات، ذات الصلة بكل قرار متخذ على حدة.

## - عناصر النموذج

والنموذج كيفما كانت طبيعته ومجال توظيفه يرتكز على مجموعة من العناصر الأساسية، تتمثل كما يرى ذلك M.Kilbridge فيما يلي : الموضوع، المهمة، النظرية، الطريقة.

**الموضوع** : والمقصود به مضمون المسألة التي تعالج ظاهرة ما، أي بماذا يتعلق النموذج؟ أي تحديد مجالات تدخل النموذج ومختلف القضايا التي يؤطرها ويعمل على وصف أبعادها وضبط طرائق صياغتها وتقديم الحلول المواتية أو العلاجات الضرورية للمشاكل القائمة ذات الصلة بتصوراته كتمثيل توضيحي / تبسيطي ووضع دراسة محكمة حول ترابطاته الشبكية وجمع المعلومات المتدفقة من كل صوب وحدب. كل هذه المكونات / المشتملات التي يتضمنها أي نموذج متوسل /محتذى به، من شأنها أن تساعده على الوصول إلى النتائج المرجوة، بكل يسر ومرونة.

**المهمة** : ومعنى ذلك تحديد ما هو منتظر من النموذج، أي ماذا سيفعل النموذج؟ وهو ما يبرز في اتجاهين اثنين : مثالي وواقعي؛ فالاتجاه الأول، يستند إلى "ما ينبغي أن يكون"، من أجل تحقيق الأهداف ذات التصورات المثالية، وفق منطلق وصفي خالص، يبحث في

الحلول الطوباوية للمشاكل . أما الاتجاه الثاني، فهو المرتكز على النظام الحقيقي "الكائن"، وعلى ما هو سائد تقريرياً في الواقع الميداني، أي دراسة الوضعيات الموجودة. المهمة كعنصر من العناصر الأساسية للنموذج كثيراً ما تتبلور في النتائج المرتبطة بالمعادلات المطروحة في السياقين السابقين –المثالي والواقعي-.

**النظرية** : والمراد من ذلك الدعامات التي يقوم عليها النموذج، أي على أية نظرية يتأسس النموذج؟ فالنموذج يستند في كنهه على نظرية دقيقة الرؤى والتصورات، تيسر له اشتراطات علمية لاستطلاع الواقع الحقيقي الخاص بمختلف مجالات الحياة : الإنساني، الاقتصادي، الاجتماعي، الإداري، الثقافي، البيئي... هذه النظرية، ومن أجل بلوغ مراميها، تتوسل بمقاربات منهجية مختلفة، تتروح أولاً بين المقاربة الوصفية التحليلية، والتي تؤكد على أهمية الجانب الاستقرائي في تحديد المتغيرات المؤثرة في مسألة أو ظاهرة ما، وما يدور في فلكها، من مشاكل قد يصعب، أحياناً، إيجاد حلول مناسبة لها-تفسيرية بالأساس-، وكذا ثانياً المقاربة التنبؤية كمقاربة للتوقع والاستشراف بخصوص طرائق اشتغال المؤسسات المختلفة وقدراتها التمكينية على المجابهة العلمية للمستقبل والمحفوف بالمخاطر المحدقة به من كل جانب، ثم أخيراً المقاربة التخطيطية أو الإحصائية كنمط إيجابي من المقاربات الكمية، القادر على وضع مخططات مدروسة ومضبوطة لكل مجالات الفعل التدبيري، مع الرفع المعياري من المؤشرات الفعالة لعملية ربط الأهداف المتوخاة بالنتائج المتحققة.

**الطريقة** : ومعناها القناة المرجعية التي يتبلور من خلالها النموذج، أي كيف يستخدم النموذج نظريته؟ وهي الطريقة التي تختلف من مجال مدروس إلى آخر، من منظور اعتبار النموذج تمثيل تخطيطي مبسط، يقوم بتوضيح الأمور المتضمنة في الظواهر. فالطريقة، على ضوء ذلك، تبين، بدقة ومرونة، التأثيرات المتبادلة بين مختلف العناصر الثلاثة السابقة- الموضوع / المهمة/ النظرية –، مع وصف تشخيصي عميق لمجمل العلاقات التي قد تنمي المعارف المرتبطة بتطور النموذج.

## - صيغ النموذج

وفق تعاريف العديد من الدارسين، يمكن أن نستشف جملة من الصيغ الخاصة بالنموذج، من قبيل :

**النموذج نظرية:** هذه الصيغة تجعل النموذج يتبلور باعتباره تمثيل مبسط وواضح للأسس الموضوعية التي تتحكم في نظرية ما. في هذا الصدد، يعتبر بريتون أريسBritton Harris النموذج بكونه "مخطط تجريبي يستند على نظرية".

والنظرية، التي يتم الاستناد إليها من خلال ذلك لبناء النموذج، هي كما يرى غاستون باشلار Gaston Bachelard ، تسبق بطبيعتها التجربة. الأمر، الذي تتولد عنه المعرفة العلمية كرهان يتموضع بين النظرية والتجربة. هنا، سنجد، وبشكل دائم، أن الأولى هي التي توجه وتستبق الثانية، وليس العكس.

إنه، ومن أجل الاعتراف بالقيمة العلمية للملاحظة، ينبغي، وبالضرورة، الاعتراف بواقعها. وهو الاعتراف الذي ينبغي أن يمر عبر الاندماج في النظام النظري.

بصيغة أخرى، يمكن القول، أن العلوم لا تنطلق بتاتاً من الصفر –أي من التجربة البحتة-، حيث أنه يوجد دائماً نظام نظري سابق، بالشكل الذي يساعدها، أساساً، على الاسترشاد المنهجي به. ويجعل، بالتالي، معطيات التجربة تستقبل التفسير النموذجي للمسائل المدروسة[80].

**النموذج صيغة لتجاوز وتذليل الصعاب** : فحسب تعريف ج. راتكليف J. Ratcliffe ، فإن النموذج هو إعادة بناء مبسط للوضع الحقيقي، والذي يتأسس على تجاوز كل عوامل التعقيد على مستوى هذا الوضع، مع جعل أي مخطط يدرك غاياته والتموقع في منأى عن الصعوبات التي يمكن أن تكبح معالم تطوره.

ومن الصعوبات التي يعمل النموذج على تجاوزها، نجد تلك المرتبطة بالأبعاد العلمية للمسائل والظواهر المدروسة؛ فعلى مستوى تشكل الروح العلمية مثلاً، فإن التجربة الأولى، تعد في جوهرها، هي الصعوبة الأولى التي يمكن أن تعترض هذه الروح وتفرمل طموحها العلمي.

---

[80] Alberto Molina,« Théorie et expérience (Fiche notion): Comprendre La Philosophie» , (Paperback,2013 ).

والمقصود بالتجربة الأولى، في السياق المعرفي، هي تلك التجربة التي توجد قبل أو فوق النقد. هذا الأخير، الذي يعتبر عنصراً مندمجاً في مسارات الروح العلمية[81].

**النموذج حل رياضي لمشكلة ما :** ينظر إلى النموذج وفق مقاربة رياضية صرفة، من حيث أنه صياغة المشكلة-في أي مجال من المجالات- في إطار معين ومحدد، يمكن من إيجاد حل أمثل لها بالطرق الرياضية.

وتعتمد الطريقة ذات المدخلات الرياضية على عنصر التكرار في محاولة وضع الحلول المناسبة لمشكلة ما.

ويتم التوصل إلى الحل، عندما نجد حلاً يسمى "الحل الأمثل". ويسمى أسلوب الحل هذا، ب"طريقة التبسيط"، والتي توصل إليها علماء الرياضيات منذ عديد من السنوات. وذلك في محاولة لحل المشاكل ذات دوال خطية للهدف، وتحتوي على مجموعة من القيود الخطية. وقد قام عديد من الباحثين بتطوير طريقة التبسيط هذه. وهذا الأسلوب يعتمد على التكرار وهو يصل إلى الحل الأمثل من خلال عدد محدود من الخطوات.

ومن أجل التعامل مع المشكلة، من وجهة نظر التبسيط، يجب إدخال بعض أنواع جديدة من المتغيرات التي تسمح بالتعامل بسهولة مع مجموعة المتباينات التي توجد في المشكلة. وفي الحقيقة، فإن أول خطوة في أسلوب التبسيط، هي تحويل المتباينات إلى معادلات باستخدام المتغيرات المهملة[82].

النموذج من خلال هذه الصيغة، يبني قوته المنهجية، وبدقة عالية وبطريقة مبسطة، من خلال التوسل بالتكرار الروتيني والمتواصل للخطوات المتخذة، والمحددة مسبقاً. ويعمل بذلك، على وضع مشكلة ما في إطار قالب رياضي، يؤدي في نهاية المطاف، إلى إيجاد حلها الأمثل.

**النموذج بناء علائقي :** في هذا السياق، يتجلى النموذج كتمثيل مبسط لوضع ما كيفما كانت طبيعته : سياسي، اجتماعي، اقتصادي، إداري... وكمنظومة متكاملة من العلاقات الرياضية-

[81]Gaston Bachelard,« La formation de l'esprit scientifique ; contribution à une psychanalyse de la connaissance»,( Paris :Librairie Philosophique J.VRIN,2004 ),p.23.

[82] أمين حلمي كامل،" التخطيط والتطوير للإدارة المتكاملة للمنشأة الصناعية الحديثة"، ط1 (تاجوراء : مركز العربي البحوث الصناعية، 2009) ، ص291 .

كمية أو بيانية-، والتي تمكن جميع مكونات وعناصر الحكامة من اتخاذ القرارات المثالية الصائبة.

والعلاقات أو الروابط الرياضية، هي حلقات وصل وربط بين المفاهيم الدنيا لبناء وخلق مفاهيم عليا.

وترجع أهمية دراسة العلاقات الرياضية، لكونها حلقات وصل وربط بين أجزاء المادة المختلفة، مما تساهم في تكاملها وترابطها وخلق مفاهيم جديدة أعلى درجة من سابقتها. فهي العامل الفعال المساعد على تطوير ونمو المادة.

ويمكن القول، بأن المفاهيم والمهارات الغير مترابطة والغير متحدة، أي المبنية والمتعلقة على أساس الحفظ والتفكك، تميل إلى أن تنسى وتتلاشى بأسرع ما يمكن، بالمقارنة بتلك المبنية على أساس علائقي متين.

وهناك أهمية كبرى للعلاقات الرياضية، حيث بدونها لا يمكن الوصول إلى المفاهيم الثانوية، ونبقى نتعامل مع مفاهيم أولية غير مترابطة. وبالتالي، يصعب التطوير والتقدم في المادة[83].

فالنموذج، كبناء علائقي متداخل الأبعاد، وعلى ضوء ما سلف، يعبر في كنهه، عن مجمل العناصر الترابطية الشاملة، والتي تجمع في منظومة واحدة ومتكاملة- رياضية بالأساس- كل الخصائص المميزة - الثابتة والمتغيرة - للنموذج كبناء متراص ومتماسك.

**النموذج تبسيط عام لواقع معقد** : حيث يؤكد أيان ماسيرIan Masser على أن النموذج، هو تبسيط مفيد لواقع حال مركب. وعبر ذلك، فهو الأساس المثال لتجريد الواقع من التعقيد الذي قد يطبعه وتحييده عن مثبطات هذا الواقع. كما يبرز هنا كأداة يحتذى بها في كل ما من شأنه تيسير سبل البحث في مسألة ما أو ظاهرة معينة.

إنه، وفي سياق نظريات النماذج – ووفق مقاربة سياسية صرفة-، فالنموذج ما هو إلا صورة مبسطة للواقع، يقوم بتطويرها علماء الاجتماع، من أجل جمع البيانات ووضع النظريات والتنبؤ. فالنموذج الجيد، يطابق الواقع ولكنه يبسطه، لأن النموذج المعقد مثل العالم الحقيقي قد لا يجدي.

وعموماً، عند تبسيط الواقع قد تقع النماذج في شرك التبسيط المبالغ فيه. وتكمن المشكلة في القدرة المحدودة للعقل البشري، حيث لا يمكننا استيعاب كل المعلومات المتاحة في الحال، بل علينا أن نختار النقاط المهمة ونتجاهل البقية... قد نتوقف بعض الوقت لكي نسأل ما إذا

---

[83] عباس ناجي عبد الأمير المشهداني،" طرائق ونماذج تعليمية في تدريس الرياضيات "، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2016) ، ص67 .

كان النموذج قد بعد عن الحقيقة. في هذه الحالة، إذا بعد عن الحقيقة هنا يجب التخلي عنه أو تغييره. لا تتجاهل الحقيقة كونها لا تتطابق مع النموذج[84].

**النموذج تصور واقعي للحقيقة** : نجد هنا أن من بين تعريفات النموذج ، التحديد الذي أتى به كولان لي Colin lee ، من منظور اعتباره تمثيل واقعي وتجسيد حي للحقيقة، ييسر إمكانات ضبط وتفسير الحالات ذات الخصائص المهمة لأي حقيقة موضوع الدراسة والبحث.

فالنموذج، بذلك، هو تصور واقعي للحقائق، وفي الآن نفسه –وكأنه نوع من المفارقة الغريبة- هو صورة مثالية للتعبير عن الحقائق الواقعية، بقصد توضيح -تبسيط وإبراز- بعض سماتها المميزة[85]. أي النموذج يتحول بذلك، في عمقه، إلى وسيلة من وسائل الفهم الشمولي والواضح للحقائق المختلفة، يحرص على ضبطها المنهجي المتواصل؛ فالنموذج في نهاية التحليل، هو تبسيط للحقيقة، يتيح للباحث فرضاً يقابله بالواقع، يخضع للاختبار والفحص[86].

## ب-مفهوم التنمية

ينظر إلى "التنمية" كمفهوم، بوصفها، عملية مترابطة المدخلات والمخرجات، تتوخى في كنهها، تعزيز قدرات تثمين وإثراء حياة الناس، وتحويل اشتراطات الرفاه البشري نحو الأفضل، وتوطيد كل الأدوار – البنائية أو الإنشائية، الأدواتية أو الوسائلية- المرتبطة بالتمكين التنموي، والقادرة في صلب وظائفيتها الريادية على وضع إواليات غائية ناجعة، كفيلة بتفادي مختلف أشكال الحرمان( الجوع وسوء التغذية، سوء توزيع الثروات، تفشي

[84] مايكل ج. روسكين ، روبرت ل. كورد، جيمس ا. ميديروس، والتر س. جونز، " مقدمة في العلوم السياسية" ، ترجمة محمد صفوت حسن، ( القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ،2015) ، ص58 .

[85]Maurice H. Yeates, Barry J. Garner , «The North American City »,

( New York: Harper & Row, 1971), p.18.

[86] خير صفوح ،" الجغرافية : موضوعها ومناهجها وأهدافها"، ( بيروت : دار الفكر المعاصر ،2002) ، ص110 .

الأمراض المعدية وتدني الحالة الصحية، الوفاة المبكرة...)، وبالتالي، العمل على توفير سائر أنواع الحقوق والفرص والإمكانات لتوسيع حريات البشر[87].

هكذا، تتبلور التنمية، بالمفهوم العام، كسيرورة متكاملة الغايات، تتوخى، بالأساس، تجويد ظروف عيش المواطنين وتغيير أنماط مقاربتهم لحياة "الرفاه"، عن طريق تحسين مجالات تدبير الفعل الإنساني ككل، وتحريك دواليب اشتغال الاستراتيجيات التنموية "المستدامة"،

التي تتطلع، في استشرافيتها، إلى خدمة الأجيال المتعاقبة.

## ـ تحديد التنمية

تعتبر التنمية عموماً، من الإشكاليات المركبة المعقدة ذات الأبعاد المتداخلة والجوانب المتعددة. هكذا، تضمن توليفة التداخل / التعدد هاته، كفاية الفعل التنموي برمته، والذي أضحى يجسد في الوقت الراهن، على مستوى إدارة السياسات والبرامج والخطط، السبيل الواعد للرفع من نجاعة تدخلات مختلف الفاعلين الاجتماعيين بمجالات التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر وولوج الخدمات الأساسية، كما أنه يمثل الآلية الناجعة للتحديد الدقيق للمستهدفات، ولتحقيق أفضل النتائج في ميادين التنمية البشرية.

ويبدو أن عكس ذلك، أي الارتكاز على المقاربة الأحادية في معالجة القضايا التنموية، من شأنه إفشال مختلف حركات الإصلاح والرؤى التنموية، والذي يعد من أهم أسبابه ارتكاز هاته الحركات والرؤى على جانب واحد، ولو كان مهماً، على حساب إهمال بقية الجوانب، والعجز عن توفير المناخ الملائم والمحاضن التربوية والسياسية والإعلام والتعليم للفعل التنموي وامتلاك الرؤية الاستراتيجية، التي توفق إلى تحقيق التوازن بين تنمية خصائص وصفات الإنسان وبين تنمية وسائل وأشياء الإنسان[88].

[87] Amartya Kumar Sen, «Development as Freedom » , ( New York: Knopf , 1999).

[88] أحمد بن عبد الله غراب المري ، ضمن " إشكالية التنمية ووسائل النهوض. رؤية في الإصلاح"، مؤلف جماعي، ط1 ( الدوحة: مركز البحوث والدراسات العربية ، 2008) ، ص 12 .

هنا، يتأكد المفهوم الشمولي للتنمية بوصفها "عملية النهوض والارتقاء بالجانب المادي والمعنوي للمجتمع، باتجاه تحقيق الأهداف والمقاصد المطلوبة، والتي توفر الظروف المناسبة لسمو الإنسانية في جميع الاتجاهات".

وينطوي هذا المفهوم الشمولي للتنمية على عدة تحديدات، ومنها :

- التنمية عملية مستمرة ودائمة. ومن هنا، فلا وجود لمجتمع بلغ المرحلة النهائية منها؛

- التنمية عملية متعددة الأبعاد، ويجب أن تشمل جميع أبعاد حياة الإنسان( البعد الاقتصادي، البعد السياسي، البعد الثقافي، البعد النفسي...) ؛

- التنمية وسيلة لتحسين الجوانب المادية والمعنوية في حياة الإنسان. لذا، فإن الإنسان هو محورها.

وبناء على هذه التحديدات، يمكن أن نستنتج ما يلي :

- التنمية مفهوم نسبي يطرح من منظور قيمي؛

- لا يمكن تدوين قوانين عامة وشاملة للتنمية؛ بل يمكن الحديث عن معايير ومقاييس عامة لها في كل مرحلة زمنية[89].

على هذا الأساس، تمثل التنمية كركن من أركان الحكامة إحدى الرهانات الأساسية المعول عليها في مسار تعزيز المؤسسات الديمقراطية كمسلسل يتعين أن يدعم البنيات التنموية للمجتمعات، وكسيرورة شمولية تجعل نصب عينيها التنمية كنتاج خالص للديمقراطية التشاركية التي ترفع من قيمة المواطن- وبشكل عام الإنسان- وتمكنه من بلورة ذاته باعتباره جوهر أي فعل مجتمعي تعاقدي، حيث يتموقع تدبير الشأن العام -المحلي والجهوي والوطني- في أعلى سلم هرم هذا الفعل.

وبذلك، يمكن التأكيد على أنه بدون إشراك فاعل وفعال للمواطن في تدبير شؤونه وطنياً وجهوياً ومحلياً تفرغ الديمقراطية من محتواها القيمي الرفيع . وهو الأمر الجوهري على اعتبار أن الكنه الحقيقي للديمقراطية هو حكم الشعب للشعب بواسطة الشعب، حيث كل السلطة للشعب.

وفق هذا التحليل، لاشك أن التدبير الديمقراطي يرسم معالم السياسات التنموية الرائدة. وذلك عبر استلهام مختلف أبعاد وتجليات التنمية البشرية التي أضحت أكثر من أي وقت مضى مؤشراً أساسياً للتقويم في مختلف المجالات، كما أصبحت هدفاً لم يعد من الممكن عدم

---

[89] فيروز راد ، أمير رضائي،" تطوير الثقافة : دراسة اجتماعية في مفهوم التنمية الثقافية عند علي شريعتي"، ط2 (بيروت : مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،2016) ، ص ص 37-38.

استحضاره[90]، بحكم أهميتها على مستوى تحديد نجاعة تدخلات مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في سبيل تحقيق، كل عوامل التقدم والازدهار.

في هذا الشأن، يأتي تعريف هيئة الأمم المتحدة عام 1956 للتنمية، باعتبارها، "هي العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن".

ومن هذا المنطلق في التحديد، تتبلور التنمية بالمفهوم العام، كسيرورة متطورة وحيوية تتوخى، بالأساس، تجويد ظروف المواطنين وتغيير أنماط عيشهم، عن طريق تحسين دخلهم الفردي والرفع من شروط الرعاية الصحية وتقديم أحسن منتوج في مجال التربية والتعليم والتثقيف، عبر العمل الدؤوب على تكثيف برامج العمل ذات الطابع البشري والإنساني والأهلي، وإعداد مشاريع تنموية واستثمارات من أجل خدمة هؤلاء المواطنين والأجيال اللاحقة ضمن ما يسمى ب"التنمية المستدامة" أو "التنمية الطويلة الأمد". فتصير بذلك التنمية كل جامع للعديد من المجالات، بما فيها بطبيعة الحال، المجال الاقتصادي. ومن ثم، يمكن القول، أنه، وبدون عناء في التفكير، يدرك المرء أن التنمية التي تبدو لأول وهلة أنها قضية اقتصادية بحتة ، تتعلق لزوماً بمجالات كثيرة، على رأسها حقول السياسة والتعليم والعلاقات الدولية والبيئة... إلخ، هذا إذا اقتصرنا على الأوجه العملية عند التفكير بمسألة التنمية[91]، حيث تصبح هذه الأخيرة، ركناً أساسياً من أركان نظام الحكامة، والقادر برمته، على ضمان واستدامة النتائج الإيجابية لفرص التنمية ككل، وعلى شتى الأصعدة.

هكذا، يأتي تعريف التنمية، بوصفها عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية، سريعة ومستمرة، عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب[92].

تعني التنمية : النماء والزيادة بشكل مطلق. وهي كذلك، نمو في الأشياء والأشخاص والمنافع والفوائد، أي أنها الزيادة والوفرة والجودة. وهي أيضاً، الاستمرار والاطراد في ذلك كله.

ولفظ " التنمية"، هو من الألفاظ الدالة على معنى محدد، غير أنه واسع على نحو يجعله مستوعباً كل عمل يتجه نحو الرقي بالإنسان، في أي جانب من جوانب حياته. وقد كان أقرب

---

[90]"في الملخص التركيبي لتقرير" المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك" ، مجلة عدالة جوست، العدد 16 نونبر 2011 ، ص 84 .

[91] مازن موفق هاشم ، " الانسجام الثقافي شرط التنمية الراشدة "، ضمن " إشكالية التنمية ووسائل النهوض. رؤية في الإصلاح"، مرجع سابق الذكر ، ص28 .

[92] ميشيل توادور ، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة محمود حسن حسني، ( السعودية : دار المريخ للنشر) ، 2006.

معنى للفظ "التنمية"، هو النماء في المجال الاقتصادي، ولكن التنمية ليست خاصة بالأمور الاقتصادية البحتة، وإنما هي أبعد من ذلك وأشمل؛ فهناك تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية، وهناك تنمية بشرية أو إنسانية[93].

لقد برز مفهوم "التنمية" بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة مع موجة حصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي. وذلك، حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي، والذي يؤكد على أن ما تعاني منه دول العالم الثالث، من فقر وجهل، إنما هو نتاج منطقي لتخلفها – وليس لاستعمارها لسنوات طويلة – . ومن ثمة، طرح ذلك الفكر مفهوم "التنمية" كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث- خاصة منها الدول الواقعة في القارة الإفريقية من منظور اعتبارها أفقر قارة وأسوأ القارات على صعيد مؤشرات التنمية- أن تتجاوز حالة التخلف. ولن يتأتى لها ذلك -بطبيعة الحال من منظور المؤسسات المالية الدولية-، إلا بتبني خيار الحكامة، باعتباره الملاذ الوحيد والآمن للانعتاق من ربقة التخلف واللحاق بركب دول العالم المتقدم.

## - سيرورة التنمية

يمكن أن نميز فيا يتعلق بالتنمية، على الأقل، بين بعدين اثنين هامين : نشاط أو سيرورة التنمية «L'action ou Le processus du développement» وغائية التنمية La finalité du développement ».

ويبرز نشاط- أو سيرورة- التنمية بوصفه الجهد المبذول من أجل تثمين الإمكانات المتاحة لبلد ما (أو فرد ما).

وعلى ضوء ذلك، فالتنمية ليست فقط بشكل أساسي مجرد تحويل الموارد من بلد إلى آخر( على سبيل المثال المساعدات الدولية ) ، أو تحويل من قطاع جيو-اقتصادي إلى آخر ( كتمويل قطاع حضري من طرف قطاع قروي والعكس صحيح ) . إن التنمية وفق هذا المنوال، هي تعبئة الموارد الوطنية في بلد ما[94].

---

[93] علي حسن الشرفي،" دور الأمن في التنمية"،( المؤتمر السادس والعشرون لقادة الشرطة والأمن العرب ،2002) ، ص 11.

[94] Huynh Cao Tri, op. cit ,p.13.

وتستوجب سيرورة "التنمية" في كنهها، الوقوف على مقاربتين اثنتين –تبدوان متناقضتين تماماً-. وهو ما يتجلى، سواء على مستوى مجال التحليل الاقتصادي أو على مستوى النقاش العمومي.

فحسب المقاربة الأولى، فإن التنمية، تبدو كسيرورة صلبة تظل في أمس الحاجة إلى مزيد من - مما يعبر عنه أمارتيا صن ب "الدم العرق والدموع" « de sang, de sueur et de larmes » ، حيث الإرادة القوية التي ترافقها والتدبير المحكم لخيوط الحماية الاجتماعية الموجهة للفئات الأكثر فقراً والاستفادة من الخدمات الاجتماعية المفتوحة أمام الجميع، مع ضرورة الترسيخ المستمر والمستدام لجودة الديمقراطية. وبذلك، يمكن مستقبلاً أن تقطف ثمار التنمية.

وفيما يتعلق بالمقاربة الثانية، فإنها تعتبر التنمية، أساساً، سيرورة شاملة. وهي مقاربة جماعية في التفكير والتأمل، يعبر عنها وفق أشكال مختلفة، بعضها يهدف إلى إنعاش المبادلات المربحة لكل الأطراف (حسب تصور آدم سميث) وبعضها الآخر يتوخى تحسين اشتغال خيوط الأمن الاجتماعي أو تأسيس الحريات السياسية أو التنمية الاجتماعية أو أيضاً دمج اثنين أو أكثر من هذه الغايات[95].

وتنبغي الإشارة، إلى أنه هناك علاقة وطيدة بين طرائق اشتغال كل من سيرورة "التنمية" في بلد ما ونمط الحكامة السائد في هذا البلد؛ فأغلب دارسي نظريات التنمية، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، على أن أزمة إفريقيا هي أزمة حكامة قبل أن تكون أزمة حكم. وعبر ذلك، تبقى ورطتها التنموية عميقة. وهو ما يتجلى في كون معظم الدول الإفريقية تعاني، وبشدة، من تبعات ما يسميه لاري دايموند ب"الفخ التنموي"، إذ توجد الدول الثلاث والعشرون الأشد فقراً في العالم من حيث التنمية البشرية في إفريقيا[96]. وهو ما سيبرز من خلال القياسات المركبة ( تتأرجح من 0 إلى100 ) لمؤشرات التنمية البشرية على صعيد سائر الدول

[95] Amartya Sen,«Un nouveau modèle économique: développement, justice, liberté» Traduit de l'anglais par Michel Bessières,( Paris : Editions Odile Jacob,1999 ),pp.45-46.

[96] لاري دايموند،" روح الديمقراطية : الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة "، ترجمة عبد النور الخراقي ، ط1(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،2014)، ص378 .

الإفريقية، سواء فيما يخص متوسط العمر المتوقع وصلته بأمد الحياة، أو الدخل الفردي وارتباطه بالقدرة الشرائية للمواطنين ومستويات المعرفة وعلاقتها بمسائل محو الأمية ونسب التمدرس[97].

كما تبرز كذلك هشاشة سيرورة التنمية بأغلب البلدان الإفريقية. ومن ثم، هشاشة نظام حكامتها- على وجه الخصوص نمط الحكامة الاجتماعية-، من خلال تحليل بعض الأرقام المتعلقة بمؤشرات التنمية العالمية، من قبيل : نصف الأفارقة يفتقر إلى مورد لائق للماء الشروب، ثلاثون في المئة منهم يعانون من سوء التغذية، عشرة في المئة من أطفالهم يتوفون قبل السنة الأولى من عمرهم، و17 في المئة لا يتمكنون من بلوغ سن الخامسة من العمر[98].

إن هذه الأرقام الحية والدالة –كما يؤكد لاري دايموند- ليست عديمة الارتباط بمجموعة أخرى من المعطيات، وعلى رأسها : جودة الحكامة. فإلى حدود عهد قريب، ظلت إفريقيا منطقة صحراء/ قاحلة من حيث الديمقراطية، وسيادة القانون، وبقيت إحدى المناطق الأكثر فساداً في العالم والأكثر ضعفاً من حيث الحكامة.

في هذا الصدد، وخلال السنوات القليلة الماضية، طور عالم الاقتصاد الأرجنتيني دانيال كوفمان وزملاؤه في مؤسسة البنك الدولي ستة مقاييس لتقييم جودة الحكامة في بلد ما، ومن أهم هذه المقاييس نجد التعبير والمحاسبة( بما في ذلك حرية التعبير ومشاركة المواطن في اختيار الحكومة) كبديل للديمقراطية ( وإن كان جزئياً).

أما المقاييس الأخرى، فتقيم الاستقرار السياسي(وغياب العنف)، وفعالية الحكومة( في ميدان الخدمات العامة والإدارة العامة)، وجودة نظام الحكومة ( ليسمح بتطوير القطاع الخاص وتعزيزه )، وحكم سيادة القانون( بما في ذلك جودة تنظيم المجتمع وجودة المحاكم)، ومراقبة الفساد.

إن وضع إفريقيا يظل سيئاً للغاية على مستوى كل هذه المقاييس. فعلى العموم، تأتي في المرتبة الثلاثين نسبياً- أفضل بقليل على مستوى المقاييس السياسية التي تهتم بالمحاسبة والاستقرار، وأسوأ بقليل على مستوى مقاييس سيادة القانون، ومراقبة الفساد، والجودة المنظمة، وفعالية الحكومة.

---

[97] United Nations Development Programme( UNDP ),«Human Development Report 2006, Beyond Scarcity : Power, Poverty and the Global water Crisis » , (New york : Palgrave, Macmillan,2006 ),p.276, table 1 and pp.283-286.

[98] المرجع نفسه ، ص ص283- 308.

كما أنه، واستناداً إلى مؤشرات البنك الدولي، تعد إفريقيا والاتحاد السوفياتي سابقاً، المنطقتين الأسوء حكماً في العالم، مما قد يفسر سبب احتلال إفريقيا مرتبة أخيرة، وحصولها على مجموع معدل نقاط ضعيف على مستوى مؤشر التنمية البشرية[99].

الأرقام السابقة، وغيرها، ذات الارتباط المباشر أو غير المباشر بالتنمية وسيرورة اشتغالها، تزداد، إذاً، سوءاً وتفاقماً في البلدان التي تعاني من هشاشة بينة في نمط حكامتها –تمظهرات عديدة للحكامة السيئة Mauvaise Gouvernance -، الأمر الذي يستوجب على هذه البلدان التفكير الملي، في إيجاد صيغ مناسبة، للارتقاء بنماذجها التنموية إلى المستوى الذي معه تتمكن من إرساء منظومة حكامة فعالة ومنصفة للجميع، وقادرة بالتالي، على تجاوز مختلف مثبطات التنمية الحقيقية والشاملة.

## ـ غائية التنمية

نقصد ب"غائية التنمية"، مجمل المخرجات التي تتبلور عبر السياسات والاستراتيجيات التنموية المختلفة. وهي أساساً متعددة وغير محدودة. وبذلك، يمكن القول، أن للتنمية غايات يصعب حصرها كمياً، إلا أنها في المقابل، من الممكن جداً أن تحصر كيفياً. وهو ما يتجلى في الغايات التالية : مكافحة كل أشكال الفقر والهشاشة والجهل والمرض، تنمية إنتاجية اقتصاد العلم والمعرفة، التوزيع العادل للثروات والمداخيل، محاربة مظاهر الريع، الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات، تطوير منظومة القطاعات الأكثر خلقاً لفرص الشغل، تعزيز فرص التضامن الاجتماعي، تحسين أداء الخدمات الاجتماعية، ترشيد طرق صرف النفقات العمومية، تخليق مستويات اشتغال المرفق العمومي، تثمين قدرات الإمكان البشري، العناية بأنماط الرأسمال غير المادي...

وتهدف التنمية، بصفة عامة، إلى إشباع مطالب وحاجات الإنسان الأساسية، والتي تتمثل بالحاجات البيولوجية. ويتم إشباع هذه الحاجات الأساسية في أي مجتمع من خلال التنظيم والمؤسسات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع وما يصاحبها من قيم ومعايير تحدد من نوع العلاقات التي تسود بين أفراد المجتمع وحاجاتهم[100].

تستلزم غايات التنمية-كما هو الشأن بالنسبة لوسائلها-دراسة فاحصة وتدقيقاً، وصولاً إلى فهم كامل وتام لعملية النمو والتطوير، إذ لا يكفي أن نقنع بأن يكون هدفنا الأساسي أقصى قدر من الدخل أو الثروة، حيث أنهما كما أشار أرسطو " مجرد أداة نافعة للحصول على شيء آخر". كذلك، وللسبب نفسه، لا يمكن أن نعالج النمو الاقتصادي معالجة معقولة باعتباره غاية في ذاته، وإنما يلزم أن تكون التنمية معنية أكثر بتعزيز الحياة التي نبنيها ودعم الحرية

---

[99] لاري دايموند، مرجع سابق الذكر، ص ص379-380.
[100] فيصل محمود الغرايبه ، مرجع سابق الذكر، ص 75.

التي نستمتع بها. ويجدر بالذكر، أن توسع نطاق الحرية التي نملك كل الأسباب العقلية للنظر إليها بعين التقدير كقيمة ليس الهدف منه فقط أن تكون حياتنا أكثر ثراء وأقل قيوداً، بل – وأيضاً-أن تهيئ لنا إمكان أن نكون أشخاصاً اجتماعيين أكثر نضجاً وكمالاً نمارس إرادتنا الخاصة ونتفاعل مع العالم الذي نعيش فيه، وأن نؤثر فيه [101].
ويمكن تحديد غائية التنمية، بشكل جلي، من منظور اعتبار التنمية كركن من الأركان الأساسية التي يرتكز عليها صرح الحكامة، خاصة على مستوى تحقق الغائيات المأمولة للتنمية المستدامة. الأمر الذي تترسخ مضامينه المتشعبة والمتعددة الأبعاد في التعريف الشمولي الغائي لهذا النمط المتطور من التنمية. وهو التعريف الذي ينظر إلى التنمية المستدامة، بوصفها التنمية التي تتوخى الاستجابة إلى الاحتياجات الماسة للإنسان في الوقت الحالي. هذه الاحتياجات المتطورة باستمرار دائم والمطلوبة بإلحاح شديد. وذلك كله، دون المساس بالفرص التنموية للأجيال المستقبلية وقدراتها التمكينية على تحقيق أهدافها.

وهي التنمية، التي تركز، في عمقها، على مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام والإشراف البيئي المتكامل والمسؤولية الاجتماعية الفعالة.

فالتنمية المستدامة، وفق هذا التعريف الشمولي الغائي، هي سيرورة متحركة للارتقاء الإيجابي بالأبعاد الطبيعية والحضارية والمجتمعية، وتعزيز دعامات تنمية كل أشكال الفعل البشري. وذلك شريطة الالتزام الصريح بتلبية احتياجات الحاضر، مع وجوب عدم المساس، بقدرات الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.

وتنطلق ركيزة التنمية البشرية من التشديد على أن "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم"، وبالتالي لابد من أن يكونوا " محور التنمية وغاياتها". وهذا هو الذي يحدد وظيفة التنمية، في أنها "عملية تستهدف توسيع خيارات الناس" [102].

يتجلى لنا من خلال ما سبق، أن "التنمية المستدامة" تتبلور في عمق تحديدها كمفهوم غائي شامل يرتبط باستمرارية واستدامة الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والمؤسساتية والبيئية لأي مجتمع من المجتمعات، حيث تمكن أسس ومرتكزات التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والاستجابة لمتطلباتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الراهن، مع حفظ كل تمظهرات التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على ضبط العلاقات الإيجابية القائمة بين النظام البشري والنظام الحيوي، حتى لا يتم الجور المستبد والتعدي الغاشم على حقوق الأجيال المستقبلية في العيش بحياة كريمة.

---

[101] أمارتيا صن ،" التنمية حرية : مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر"، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة؛ 303 ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مايو2004).

[102] باسل البستاني،" جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة : منابع التكوين وموانع التمكين" ، ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2009) ، ص57 .

كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة في طياته، كل معاني ودلالات القدرة على مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي، والذي يجب التغلب عليه، مع ضرورة عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية، وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية.

ومما تجدر الإشارة إليه كذلك، أنه رغم شمولية غائية "التنمية المستدامة" لمجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية والبيئية وغيرها، إلا أنه من الملاحظ، أن هناك نوع من التركيز على البعد البيئي في فلسفة ومحتوى التنمية المستدامة. وهو ما يرجع، بالأساس، إلى كون إقامة المشاريع الاقتصادية الكثيرة والمتنوعة، غالباً، ما يجهد البيئة ويضعفها، سواء من خلال الاستخدام الكثيف وغير المعقلن للموارد الطبيعية القابلة للنضوب أو من خلال ما تحدثه هذه المشاريع المتراكمة من هدر كبير أو تلويث مضر للبيئة.

ومن ثم، تأخذ التنمية المستدامة أهميتها الاستراتيجية ومكانتها الحيوية. وهو ما يبرز، من خلال عنايتها الفائقة بتوفير الوضعيات المناسبة لسلامة البيئة، وإيلاء الاهتمام المنصف لعوامل التماهي المطلق بين الظروف البيئية والظروف الاقتصادية والاجتماعية. ولتكون، بالتالي، حماية البيئة والرفع من مظاهر تجويدها ومحاربة كل أشكال التأثير السلبي عليها وأجرأة كل أبعاد الاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية، جزءاً لا يتجزأ من منظومة تحريك دواليب سيرورة التنمية المستدامة.

ويمكن القول، أن تركيز المنظور التنموي المستدام على الأبعاد البيئية، مرده بالأساس، وبالدرجة الأولى، إلى ما تعاني منه البيئة في الوقت الحالي في مختلف أنحاء العالم، ولاسيما في الدول النامية، من عدة مشكلات، أصبح البعض منها، ملحاً ويتطلب الحل العاجل، فقد أدت زيادة السكان في مختلف الدول إلى كثافة الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، بما يفوق قدرتها على العطاء في أكثر الأحيان، مما نشأ عنه العديد من مشكلات التلوث وتدهور البيئة[103]. الأمر الذي يجعل من التنمية، وبعدها البيئي، مطلباً من المطالب الكبرى والاستراتيجية التي يؤسس لها بعمق ما يسمى بنمط "الحكامة الإيكو تنموية".

وغني عن البيان أيضاً، أن عملية دمج الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات البيئية في عمليات صنع واتخاذ القرارات المختلفة، هو بمثابة الطريق السليم لتحقيق كل غائيات التنمية المستدامة. فالاعتبارات البيئية التي يشملها قرار ما، تم اتخاذه على مستوى سياسة معينة، لا تمثل – بالضرورة – تضاد مع الاعتبارات الاقتصادية التي يهدف إليها هذا القرار. فعلى سبيل المثال، فإن السياسات الزراعية المتبناة من طرف العديد من الدول، والتي تعمل على حفظ نوعية الأراضي الزراعية وإصلاحها بهدف تحسين آفاق التنمية الزراعية على المدى

[103] الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، " الإنسان وتلوث البيئة "، ( مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، المملكة العربية السعودية، 2000) ، ص8.

البعيد، وكذا زيادة الكفاية والنجاعة في استخدام الموارد الطاقية المختلفة من شأنها كرؤى استراتيجية، أن تساهم المساهمة الفعالة في خدمة الأهداف البيئية المتنوعة.

### -تيبولوجية التنمية

تقوم فكرة التنمية على تحقيق هدف أساسي، يتمحور، جوهرياً، حول تنمية قدرات الإنسان وإتاحة الفرص أمامه لتطوير الذات وتوسيع خيارات السير بمستوى معيشته نحو الأفضل وضمان التوزيع العادل لعوائد البرامج التنموية الموجهة إليه، بالشكل الذي يمكن من توطيد كل مقاصد الحكامة التنموية.

وتعتبر التنمية بذلك، ركناً من الأركان الرئيسية للحكامة. وعلى ضوء هذا التحديد، تنبثق علاقة ترابطية قوية بين المفهومين –التنمية والحكامة-. وهي العلاقة القمينة بتحقيق اشتراطات الإمكان التنموي المتعدد، المنصف والمستدام. وذلك ما تتجلى كل أبعاده الغائية في سائر التصنيفات ذات الصلة بمفهوم" التنمية".

### *التنمية الاقتصادية

تأسس البراديغم التنموي خلال سنوات السبعينيات من القرن المنصرم، على النموذج الاقتصادي، والذي يتمسك في تحليله بعنصرين اثنين : الدخل كمعيار رئيسي يجب التوسل به والثروة المادية كهدف محوري ينبغي الوصول إليه[104].

في هذا الإطار، ستنصب انشغالات غالبية المنظرين والمهتمين بالدراسات التنموية على نمط التنمية الاقتصادية، حيث سيتكرس بذلك البعد الاقتصادي كبعد محوري وأساسي في عملية التنمية، أي التركيز فقط على البعد المادي في حياة الإنسان وغض الطرف عن البعد المعنوي. الأمر، الذي سيجعل هذه النظرة الأحادية في حياة الإنسان تنطوي على عواقب وخيمة، إذ ستؤدي إلى شعور البشرية بالغربة والضياع ، وليصبح الإنسان أداة للتنمية، من دون أن يتمكن من تفجير طاقاته في هذه العملية.

[104] Alexandra de Heering, Stéphane Leyens ,op. cit, p.257.

هنا، ستتولد العديد من التوصيفات الخاصة بهذا النمط الاقتصادي من التنمية، من قبيل : "العقلنة الاستغلالية" عند يورغن هابرماس، "الاستلاب" عند كارل ماركس، "انمحاء الشخصية" عند ماكس فيبر و"مسخ الإنسان" عند كارل مانهايم...

وعلى هذا، فإن هذه التوصيفات هي من جملة الآثار السلبية للتوجه البحت نحو الأبعاد الاقتصادية للتنمية، في حين تلح الضرورة على توسيع النظرة إلى التنمية – بحسب رأي مايكل تودارو- لتذهب إلى ما هو أبعد من المعيار الاقتصادي الضيق[105].

بناء عليه، إن مسارات التنمية الاقتصادية تمس عدة جوانب في السيرورة التنموية، من بينها، ضمان أسس التخصص الكفء الفعال والناجع للموارد الإنتاجية، والحرص على الاستغلال الرشيد والمعقلن لمؤشرات النمو المتواصل والمتراكم، علاوة على القدرة على التفاعل الإيجابي والمتواصل مع مختلف الآليات المؤسساتية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بأداء كل عنصر من عناصر الحكامة، من دولة وقطاع خاص ومجتمع مدني ومواطن.

التنمية الاقتصادية من خلال ذلك، هي بالدرجة الأولى، تنمية القوى الإنتاجية Les forces productives، والتي تتشكل من عمل العنصر البشري وأدواته الإنتاجية. وهي تنمية تفترض عملية إعادة إنتاج موسعة، أي إنتاج يتسم بالنمو على صعيد وسائل الإنتاج وخيرات الاستهلاك . فهي تنمية، تفترض بذلك، تراكم الرأسمال Une accumulation de capital.

وتعرف تنمية القوى الإنتاجية في اللغة المتداولة - بالمعنى الضيق- بالنمو الاقتصادي La croissance économique . وهو نمو مرتبط بنوعين اثنين من التقدم :

- التقدم الاجتماعي Le progrès social، من خلال تقييم مستوى العيش والعمل الكامل . وهو تقدم تابع بالضرورة لمستوى التقدم الاقتصادي؛

- التقدم الاقتصادي Le progrès économique . وهو تقدم تابع لمعدلات النمو المتعلقة بالناتج الوطني الخام P.N.B [106].

---

[105] فيروز راد ، أمير رضائي، مرجع سابق الذكر، ص ص38-39.

[106]Le Thanh Khoi , op. cit, p. 39.

رغم أهمية التنمية الاقتصادية في تحقيق أسس تقدم الدول والمجتمعات، فإننا قد نجد مظاهر لاستنزاف كبير قد يمس بنيات التنمية بصفة عامة. في هذا الشأن، تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى التفكير العميق في إيجاد الصيغ المناسبة للتقليص المتواصل من حجم استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، والذي قد يبلغ أضعاف أضعافه في الدول الغنية بالمقارنة مع الدول الفقيرة. وكمثال على ذلك، تشير الدراسات، إلى كون استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية يصل إلى مستوى أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

البعد الاقتصادي، وعلى ضوء هذا المنظور، يجعل الدول المتقدمة، تمتلك طموحاً كبيراً في الاستنزاف الهائل للثروات والموارد العالمية، بغية تلبية "نهمها" الاقتصادي الجشع واللامحدود.

رغم ما سلف، يمكن القول، أن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يستتبعه بالضرورة تحقيق التنمية الاجتماعية أو السياسية. ويتوقف الأمر إلى حد كبير على عدالة توزيع ثمار التنمية الاقتصادية[107].

ومن أجل تثبيت الدعامات الديمقراطية لهذا البعد، غالباً ما نقف عند حقيقة مفادها، أن التنمية الاقتصادية، تحول مجتمعاً ما بطرق شتى، بحيث يصير من الصعب جداً فيه تركيز السلطة في يد شخص واحد أو حزب واحد أو نخبة محدودة غير مسؤولة. أولاً، تغير هذه التنمية البنية الاجتماعية والاقتصادية لبلد ما يوزع السلطة والموارد على نحو واسع. ثانياً، تحول المواقف والقيم بعمق في اتجاه ديمقراطي[108]. تتسم التنمية بالاستدامة الاقتصادية، عندما تتضمن في جوهرها السياسات التي تكفل لها استمرار كفاية الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع وأداء الدور المأمول منها، وتكون في الآن نفسه، سليمة من الناحية الإيكولوجية، في إطار حرصها العميق على ضمان التوازنات البيئية المختلفة. فالتنمية الفلاحية، مثلاً، تتميز بالاستدامة، حينما تكون سليمة من الناحية الإيكولوجية، وقابلة للتنفيذ العملياتي والإجرائي من الناحية الاقتصادية، وعادلة ومنصفة من الناحية الاجتماعية، ومناسبة ومتنوعة من الناحية الثقافية، وأن تكون بالدرجة الأولى إنسانية تتوسل بمناهج علمية شاملة، وتعالج طرائق التنمية الفلاحية بشكل متكامل ومتراص، من خلال الاهتمام بأسس التنمية القروية

---

[107] أدهم أحمد حشيش،" المجتمع الأهلي ومحاربة الفساد في ضوء مبادئ قانون التنمية"، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 28 ، خريف 2010 ، ص 74.

[108] لاري دايموند، مرجع سابق الذكر، ص156.

المستدامة، وربطها بعناصر أخرى، تظل من الأهمية بمكان، على مستوى تحريك دواليب سيرورة هذه التنمية، من قبيل المحافظة وترشيد استغلال الثروة المائية، تكريس النجاعة الطاقية والالتزام بتوفير الطاقات البديلة وضمان التنوع البيولوجي للمكونات الحيوانية والنباتية.

## *التنمية الاجتماعية

تتعدد تعريفات التنمية الاجتماعية كنمط من أنماط التنمية؛ فريتشارد وارد ينظر إليها باعتبارها "منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة، مع التركيز على الجانب الإنساني منه. وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع". ولعل أهم ما يشير إليه هذا التعريف هو أن التنمية الاجتماعية تهتم أساساً بالإنسان. وذلك بدراسة وتوجيه وتوضيح فعاليته في عملية التنمية.

وقد اتجه البعض في تعريفهم للتنمية الاجتماعية إلى التركيز على العلاقات والروابط لرفع مستوى الفرد اجتماعياً وثقافياً وصحياً؛ حيث يشير إلى أن المقصود ب"التنمية الاجتماعية" هو تنمية العلاقات والروابط القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه وغده ورفع مستواه الاجتماعي والثقافي والصحي وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وتعاونه مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل. ويؤكد على أن المقصود من التنمية الاجتماعية هو رفع مستوى الحياة الاجتماعية، من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي والخدمات بشتى أنواعها وتنمية العلاقات التي تربط أفراد المجتمع ببعضهم البعض.

ويحدد "روب" التنمية الاجتماعية بأنها تكيف يهدف لتغيير الظروف أو التكيف الهادف مع الظروف. فالتنمية تعتبر تغيراً من مواقف غير مرغوب فيها إلى مواقف أخرى مرغوب فيها. كما تعني استخدام الإرادة البشرية لإعطاء التغير اتجاهاً منطقياً من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة. وهي بذلك تعتبر مرتبطة بالأهداف الإنسانية في انصهارها مع القيم الاجتماعية. وينظر إلى هذه الأخيرة من زاوية قدرة الإنسان على التحكم وضبط الأحوال والظروف المعيشية في بيئته الطبيعية والاجتماعية ونمو اتجاهات الإنسان نحو التعاون الاجتماعي الداخلي والخارجي ونمو العلاقات التعاونية التلقائية. فالتنمية بما تتطلبه من عناصر تحمل معنى التماسك بين أفراد يعيشون معاً في علاقات مستمرة خلال فترة زمنية محددة، يتقاسمون ظروفاً معيشية واحدة ويناضلون من أجل إعطاء معنى ومضمون واتجاه لبعض جوانب التغير الاجتماعي لتحقيق رفاهيتهم وإدراكها.

ويعرف وفيق أشرف حسونة "التنمية الاجتماعية"، على أنها هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات... إلخ، حيث

يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي القائم. وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة.

ويمكن بتحليل المفاهيم السابقة للتنمية الاجتماعية، تحديدها إجرائياً على النحو التالي :

- التنمية الاجتماعية عملية تعتمد على أسلوب التخطيط الاجتماعي؛

- العنصر البشري هو أساس عملية التنمية الاجتماعية؛

- هناك مجالات متنوعة للتنمية الاجتماعية يتم عن طريقها تنمية العنصر البشري مثل التعليم والصحة والدفاع الاجتماعي؛

- تتم عملية استثمار العنصر البشري بعد إعداده في النشاط الاجتماعي والاقتصادي بهدف تنمية المجتمع ككل؛

- هناك عائداً من الخدمات الاجتماعية يمكن قياسه عن طريق المدخلات والمخرجات؛

- يحتاج المجتمع إلى استمرارية عملية التنمية الاجتماعية لتأثيرها وتأثرها بالتنمية الاقتصادية؛

- الهدف النهائي للتنمية الاجتماعية يتركز في إحداث تغيرات اجتماعية مرغوبة في بناء ووظيفة المجتمع وتساهم في تحقيق الأهداف المستقبلية المنشودة [109].

فالتنمية الاجتماعية تتبلور من مجمل التعاريف السابقة كعملية إرادية مخططة وهادفة وبناءة تسعى إلى تطوير تكامل العلاقات والروابط الاجتماعية، وتتوخى العمل على خلق جملة من التغييرات البنيوية على صعيد عدد من الأنشطة الاجتماعية، وما يرتبط بها من قيم ونظم ومعتقدات وسلوكيات يتم على مستواها إحداث التحولات العميقة في البنيات الاجتماعية المختلفة، عبر التوسل بسلسلة متداخلة من العمليات المخطط لها وفق استراتيجيات ملائمة، والاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات والتوظيف الأنجع للطاقات وبلورة وشائج التواصل والتعاضد بين سائر مكونات وعناصر الحكامة. كل ذلك، من أجل المساهمة في تحقيق هدف أسمى، وهو السعي إلى تحسين الوضع الاجتماعي للفئات الاجتماعية المختلفة، أي أن التنمية الاجتماعية الحقيقية هي التي ترفع رهان خدمة الإنسان ورفاهيته، وتحقيق سبل تنميته مادياً وروحياً.

تتمثل سيرورة التنمية في كل الخطوات التي تتوخى في كنهها تحقيق سبل تنمية بشرية، تركز في أبعادها الاجتماعية المتعددة والمتنوعة، على تحسين مستويات الرعاية الاجتماعية

---

[109] فيصل محمود الغرايبه ، مرجع سابق الذكر، ص ص 64-66 .

لجميع الفئات والشرائح المجتمعية، من حيث العمل الحثيث على التقليص من مؤشرات الفقر والفاقة والهشاشة والإقصاء وضمان تعليم نافع وصحة لائقة وشغل منتج...

ولن يتحقق المراد المتوخى من التنمية البشرية، في تجليها الاجتماعي، إلا بالحرص الشديد، على تبني آليات متطورة ومتجددة للمساهمة الجمعية في العملية التنموية، وعلى رأسها، التوسل بعنصر المشاركة. إذ، تؤكد تعريفات التنمية المستدامة، في هذا الشأن، على أن التنمية الحقيقية، ينبغي أن تكون من الإنسان، وبالإنسان، وإلى الإنسان، بحيث يشارك الجميع في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم. ومن ثم، يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة.

علاوة على عنصر المشاركة، تبرز أيضاً، أهمية عنصر الإنصاف. وهو العنصر الذي يأخذ توجهين اثنين : فهو، إما إنصاف الأجيال المقبلة، والتي يجب أخذ مصالحها وطموحاتها- بشكل استشرافي- في الاعتبار، وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، وإما إنصاف من يعيشون اليوم من البشر، ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية. الأمر الذي يتطلب، وبطريقة مستمرة ودائمة، القضاء على كل أشكال التفاوت الصارخ بين دول الشمال ودول الجنوب.

كما تهدف التنمية كذلك – في بعدها الاجتماعي- إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، كالتعاونيات والجمعيات، من طرف ما يسمى ب"أبناك الفقراء"، وتوفير فرص تحسين التعليم، وتجويد خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات الهاشة، بما فيها المرأة والطفل وأصحاب الاحتياجات الخاصة.

## *التنمية الإيكولوجية

منذ مؤتمر استكهولم عام 1972 زاد التأكيد على أن المكونات الطبيعية لكوكب الأرض(أو النظم الإيكولوجية ) تشكل في مجملها نظام الحياة الذي يعتمد عليه بقاء البشرية وتطورها المجتمعي في المستقبل. وبهذا، فإن الاستغلال الرشيد والأمثل لمعطيات هذا النظام هو بمثابة صمام الأمان لبقاء ومستقبل الأجيال.

فالقضية، بذلك- والحل في الوقت نفسه أيضاً-، تكمن في إيجاد أنماط إنمائية بديلة، تضمن قابلية استمرار التنمية بدون تدمير للبيئة.

ولقد كانت أولى الجهود التي بذلت في هذا الصدد، متمثلة في صدور ما يعرف ب "إعلان كوكويك"، عن ندوة "استخدام المصادر والبيئة واستراتيجيات التنمية"، والمنعقدة في المكسيك عام 1974 ، بالتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إذ أشار هذا الإعلان، بشكل واضح، إلى التفاوت والفوارق العالمية التي

كانت قائمة آنذاك، وما زالت قائمة إلى حد الآن، فيما يخص استغلال الموارد الطبيعية، وما يخص التقدم نحو تخفيف حدة الفقر. وشدد في النهاية، على عدة مبادئ أهمها[110] :

- أن العوامل الإنسانية (الاجتماعية والاقتصادية) تمثل في غالب الأحيان السبب الرئيسي للتدهور البيئي؛

- يجب العمل على تلبية حاجات الإنسان الأساسية، دون تجاوز قدرات النظم البيئية المختلفة على الوفاء بهذه الحاجات؛

- يجب أن تكون لدى الجيل الحالي رؤية مستقبلية، تشدد على عدم استنزاف الموارد الطبيعية المحدودة المتاحة له، وعلى عدم الإهدار من نوعية النظم البيئية المختلفة، حتى لا يقلل من فرص أجيال المستقبل في التنمية والرفاهية المنشودة.

ومنذ ذلك الوقت، ظهر تغير كبير على مستوى التفكير الإنمائي العالمي، بحيث استخدمت عبارات "نجومية" جديدة، من قبيل "الأنماط البديلة في التنمية" و"التنمية الإيكولوجية" و"التنمية بدون تدمير" و"التنمية المستدامة" وغيرها للتعبير عن الفكرة نفسها، وهي أن التنمية والبيئة شيئان مترابطان ترابطاً وطيداً، ويدعم كل منهما الآخر. وإنه، إذا صحت المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، صحت تبعاً لذلك البيئة، والعكس الصحيح [111].

في هذا السياق، تقوم التنمية الإيكولوجية، بالأساس، على مواءمة النمو مع واقع المحددات البيئية، مع ضرورة الحرص على وضع برامج ومشاريع لتعزيز كل الأبعاد البيئية، عبر ضمان نجاعة القطاعات الاقتصادية وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، مع تفادي الإضرار بمصالح الأجيال المقبلة في إطار "استدامة" التنمية الإيكولوجية.

---

[110] van den Bergh, J., and J. van der Straaten (eds.) «Toward Sustainable Development: Concepts, Methods, and Policy» ,( Washington, DC: Island Press, 1994) ,p.5.

[111] فريد سمير ،" حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية"، (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ،2013) ، ص ص 20-22.

ويقصد ب"الاستدامة البيئية"، تلك القدرة، التي على البيئة، أن تمتلكها من أجل مواصلة الجهد في العمل بصورة سليمة وبعيدة عن كل التمظهرات السلبية المعيقة للمنظومة الإيكولوجية، والتي أضحت، في الوقت الحالي، أكثر هشاشة ورخاوة، من ذي قبل.

ومن ثم، تتجسد الغاية الفضلى للاستدامة البيئية في التقليص إلى أدنى مستوى من أخطار التدهور البيئي، وكذا جعل الطبيعة قادرة على تجديد مسببات التوازن البيئي.

هكذا، فمسار التنمية المستدامة بيئياً، يستوجب القيام بخطوات حاسمة على مستوى أنماط الاستهلاك والإنتاج، مع ضرورة تعزيز ذلك بتحسينات دائمة ومستمرة في الإدارة والأداء البيئيين. من منطلق اعتبار البيئة، تتبلور بوصفها "الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس أنشطته الإنتاجية والاجتماعية، والخزان الهائل للموارد الطبيعية المتجددة، مثل حقول الزراعة ومصايد الأسماك، والموارد الطبيعية غير المتجددة، مثل مناجم المعادن وآبار النفط"[112]، تتوخى التنمية المستدامة تحقيق العديد من الأهداف البيئية البالغة الأهمية، والتي تتجسد أساساً فيما يلي:

- الاستخدام الرشيد والمعقلن للموارد غير المتجددة أو القابلة للنضوب، أي الحرص على حفظ الموارد الطبيعية؛

- الرغبة التواقة في ترك بيئة سليمة للأجيال المستقبلية وخلق البدائل اللازمة لضمان سلامتها المستدامة؛

- الحماية المتطورة لأنظمة استيعاب النفايات بكل أشكالها وبلورة مخططات استراتيجية لضبط مستويات هذه الحماية؛

- الاستعمال الفعال لكل مورد من الموارد الناضبة، والعمل على تحديد قيمته الاقتصادية الحقيقية المنصفة، وتحديد سعر مناسب له بناء على تلك القيمة، بشكل يضمن التوزيع العادل للثروة الناتجة عن التكدس الإيجابي لهذه القيمة؛

- خلق المواءمات الضرورية بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، مع الالتزام بمبدأ مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، خاصة الناضبة منها. وعبر ذلك، تحقيق استدامة الحكامة على مستوى تجليها البيئي.

كل ذلك، من الصعب جداً الحديث عن أهميته القصوى-للأسف الشديد- ، في ظل التغييب الكلي، من لدن صناع القرار التنموي الدولي، للرغبة في دمج الاعتبارات البيئية في المخططات والسياسات التنموية. وهو الدمج، الكفيل بتجنيب الموارد والإمكانات الطبيعية، من كل أشكال المخاطر المحدقة والأضرار الكارثية على العالم بأسره.

---

[112] الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، مرجع سابق الذكر، ص 7.

## *التنمية الثقافية

في اللغة المتداولة، حينما نتحدث عن التنمية الثقافية، فإننا نحيل على تنمية التعليم( تقاس بالتمدرس )، العلم، التكنولوجيا والأنشطة "الثقافية" : المكتبات، المتاحف، نشر الكتب، الإبداع الفني...علاوة على المعنى الضمني للثقافة، من حيث اعتبارها "مجموع المجالات الفكرية لحضارة ما" [113].

وبذلك، يتجسد الهدف الأساسي لهذا النمط من التنمية في العمل على الزيادة في الثقافة بكل أشكالها وجوانبها ودعاماتها وتجلياتها، مع الحرص على أن يظل كل من التربية والتعليم والمعرفة والوعي كلها عناصر للوعاء الذي يحتضن التنمية الثقافية بكل ما تتضمنه من تمظهرات التطوير الفكري والارتقاء الثقافي، وهو الوعاء / الحاضن الذي يشكل ناظم اتصال بين مفهوم "التنمية" ومفهوم" الثقافة". وبذلك، سنجد أنه كلما زاد منسوب الثقافة زادت درجات التنمية، والعكس صحيح.

فالتنمية الثقافية، في هذا المقام، هي عملية الاعتلاء والارتقاء بالشؤون الثقافية المختلفة، في سياق الأهداف والمقاصد المنشودة، والتي توفر القاعدة المناسبة لتنمية المجتمع، ونضج البشرية وسموها / تعاليها.

وينطوي هذا التحديد لنمط التنمية الثقافية على نقاط مهمة عدة :

- المقصود بالشؤون المختلفة للثقافة هي الرؤى والقيم والعادات والتقاليد والقوانين والأيديولوجيات...؛

- التنمية الثقافية هي عملية دائمة ومستمرة لا يمكن وضع حد نهائي لها في المجتمعات البشرية؛

[113]Le Thanh Khoi , op. cit, p.29.

- تعتبر التنمية الثقافية أحد الأبعاد الأساسية في عملية التنمية بحيث أنها توفر القاعدة المناسبة للتنمية؛

- التنمية الثقافية هي علة التنمية ومعلولها في الوقت نفسه؛

- إن كمال البشرية هو الهدف المحوري في التنمية الثقافية.

وتمثل التنمية الثقافية بعداً واحداً في عملية التنمية، إلا أن للثقافة حضوراً ظاهراً مستتراً في جميع جوانب الحياة البشرية. ولذلك، يمكن تصور دور بارز لها في عملية التنمية[114].

على هذا الأساس، فهذا النمط من التنمية- النمط الثقافي-، هو عملية دائمة ومستمرة. وهو العامل المسبب للتنمية ونتيجة لها في الوقت نفسه.

وقد تبلورت على صعيد التنمية الثقافية اتجاهات نظرية مختلفة ومتباينة، من جملتها :

- **نظرية النفوذ والانتشار** : والتي ترى أن التنمية ممكنة عن طريق اقتباس العناصر الثقافية للغرب، وطرح الثقافة التقليدية. وهذا التيار الفكري يؤدي في النهاية إلى الانسلاب وانمحاء الهوية الثقافية، وتعزيز التبعية وجمود التنمية؛

- **نظرية المركزية الإثنية** : والتي تؤكد على الثقافة المحلية والتراث، وتتجاهل بشكل تام تقريباً أهمية المكتسبات الحضارية والتطور العلمي الحاصل في الغرب. وقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات جدية من قبل المفكرين؛

- **نظرية التنمية الداخلية** : وهي النظرية التي قد تبدو أكثر واقعية من النظريتين السابقتين بدليل استنادها إلى الأصول الثلاثة : الثقة بالثقافة المحلية، غربلة المصادر الثقافية، والارتباط الواعي مع الثقافات الأخرى. وبذلك تأخذ هذه النظرية في الحسبان إمكان إعداد أرضية ثقافية مناسبة لتنمية مزدهرة.

بما أن السلوكيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المنبثقة من المؤسسات التابعة للمجتمع، تلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية، وأن هذه السلوكيات نابعة من رؤى وقيم ذلك المجتمع، لذا تعتبر هذه الرؤى والقيم مفتاحاً لفهم التنمية أو التخلف في المجتمعات. أما إذا تعارضت رؤى وقيم المجتمع مع إجراءات ونشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلا يمكن التفاؤل ببرامج التنمية في ذلك المجتمع.

من هذا المنطلق، يجب أن يكون لتغيير الرؤى والقيم وتجانسها مع برامج التنمية، الأولوية في أمر التنمية، وأن يتم نشر وإشاعة المعتقدات الثقافية المساعدة للتنمية في المجتمع[115].

---

[114] فيروز راد، أمير رضائي، مرجع سابق الذكر، ص 52.

التنمية الثقافية، وكنتيجة لما سبق، تبرز كمكون إنساني نبيل، يجمع في طياته كل الأنماط السلوكية : الطرائق الشعبية، الأعراف أو التقاليد الأخلاقية، العادات الاجتماعية، المواقف، القوانين، المعتقدات النمطية، الأيديولوجيا، القيم والرؤى المعيارية...، أي كل الاشتراطات الضرورية القمينة بالتأسيس الإيجابي لمفهوم الإنسان "الفاضل"، أو على الأقل للرفع من مراتب الوعي الإنساني داخل عالم مشحون بصراع "الذوات". المكون الثقافي، إذاً، عبر ذلك، يعتبر كابح موضوعي لحالة شرود الإنسان وطبعها بكل إدراكات العقلنة والأنسنة.

## ثانياً : ماهية النموذج التنموي

يبرز التحليل السابق الخاص بمفهومي "النموذج" والتنمية"، أن النموذج التنموي هو تعاقد "ماهوي" متجانس، يتطلب في كنهه الالتزام المعياري الكامل بقضية التنمية، عن طريق التفكير في صيغ مبتكرة وجديدة لتحقيق أهدافها، وخلق حد أقصى من التراكم الإيجابي للجدارة والمردودية على مستوى أنماط الفعل التنموي ككل.

وتقضي ماهية النموذج التنموي، بأن الاستحداث الفاعل لكل ظروف الاستثمار "المنتج" لعوامل التنمية، هو المؤسس النسقي الضروري لكل من منطلقات ومواءمات وأنماط أي نموذج تنموي – قائم أو منشود-.

### 1-منطلقات النموذج التنموي

النموذج التنموي، وفق نمط سوسيو اقتصادي في التحليل، هو كل مساهمة – والتي تختلف من بلد إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى- تروم تجميع كل مكونات التنمية البشرية ( المكون الإنساني، المكون السياسي، المكون الاقتصادي، المكون الاجتماعي، المكون الثقافي والمكون البيئي...)، في إطار نسق واحد ومنظومة موحدة، وتوفير المنطلقات الضرورية لإبراز العلاقات الجدلية التي ينبغي أن تقوم بين هذه المكونات وبين أبعاد الفعل الإنساني برمته. وذلك كله، بغية إيجاد الصيغ الأساسية لتنمية أكثر شمولية واستدامة. وهي التنمية، التي تضبط من جهة، التوازنات الضرورية لدولة ما. كما تضمن من جهة أخرى، توزيع الموارد المتاحة والإمكانات المتوفرة، بشكل عادل ومنصف.

ويمكن تحديد منطلقات النموذج التنموي في خمسة، وهي : المنطلق البنيوي، المنطلق الوظيفي، المنطلق المؤسساتي، المنطلق الترابي، المنطلق التوزيعي.

#### أ-المنطلق البنيوي

---

[115] المرجع نفسه، ص ص74 -75 .

لقد نجم عن السياسات التنموية المتبعة في العديد من البلدان آثار سلبية على بنيات الاقتصاد والمجتمع. وهي المسألة التي فرضت على متخذي القرار التنموي في هذه البلدان، العمل على التفكير الاستراتيجي في إيجاد الحلول المواتية للخروج من المأزق التنموي الذي أصبحت تتخبط فيه على جميع الأصعدة. وذلك، من خلال البحث المستمر عن بدائل حقيقية للنموذج التنموي السائد، والقادرة على توفير النهج التنموي اللازم القمين ببناء دعامات صرح متين، فعال ومستدام للتنمية. وهو النهج، الذي يشكل في كنهه المحدد الرئيس لنوعية الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق التنمية على أرض الواقع، في إطار معايير سيرورة المجتمع المنجز.

وفق عناصر هذا المنطلق البنيوي، تتبلور سيرورة المجتمع المنجز– وعبره سيرورة النموذج التنموي- في توفر عدة عوامل مؤسساتية وبيداغوجية وتنظيمية وتدبيرية وتشريعية وثقافية جد معقدة، تحث الأفراد على الإنجاز وعلى التباري، من خلال بلوغ معايير الامتياز والكفاءة والجودة في خضم العولمة. ومما لاشك فيه، أن تقدم المجتمعات أصبح يقاس اليوم بمدى قدرتها على ضمان بيئة محفزة على البذل والعطاء والإبداع؛ بيئة قوامها تقوية المواطن بالتعليم والمعرفة وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية الرامية إلى تحسين الأداء وتطويره، ثم دعم هذا المواطن، من خلال رفع كل الحواجز التي تقف في وجهه لبلوغ كل الأهداف المتوخاة[116].

لئن كان النموذج التنموي يحيل على بيئة لها منطقها وتسعى إلى تحقيق التناغم بين الأجزاء المختلفة وتستنفر موارد مختلفة لتحقيق أهدافها، فإن تلك البنية ليست منغلقة على ذاتها. الغرض، إذاً، هو معرفة طبيعة العلاقات المتبادلة والتفاعلات الدينامية[117]. وهي العلاقات والتفاعلات التي تشتغل، في نهاية المطاف، وفق إواليات تطور ذاتها باستمرار، على شحذ الطاقات وتوسيع الخيارات وتثمين الممكنات، بغية تحقيق "القفزات النوعية " أو "الدفعات القوية" على مستوى سائر مسارات العملية التنموية لأي مجتمع من مجتمعات الإنجاز.

المنطلق البنيوي للنموذج التنموي، يحمل في طياته، دوراً إنشائياً للمقدرات الأولية، ويجعلها بالتالي، تستجيب لرغبات الأفراد والجماعات، بخصوص مختلف أنواع الحقوق والحريات والفرص والخيارات، والتي غالباً، ما تتعاضد عناصرها مع بعضها البعض، وفي إطار بنيوي خالص، من أجل مجابهة أي شكل من أشكال ما يمكن أن نسميه ب"الحرمان التنموي" : الجوع، سوء التغذية، الأمية، البطالة، قصر أمد الحياة، تفشي أمراض الفئات الهشة من أمهات وأطفال...

---

[116] محمد حركات ، مرجع سابق الذكر، ص ص133-134 .

[117] أشغال ندوة " العولمة الرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية" : الندوة العلمية الأولى لكلية الإدارة والاقتصاد، 24 - 25 مارس 2015 ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، (مركز الكتاب الأكاديمي) ، ص 260 .

على أساس هذا التصور المفعم بالكثير من التفاؤل تجاه المنطلق البنيوي للنموذج التنموي، من منظور دوره البنائي / الإنشائي الخالص، ستتبلور تجليات "اليد الطويلة" لدولة الرعاية، من خلال الرغبة في تحقيق سياسة اجتماعية تضمن الرفاه العام وتوفر تكافؤ الفرص ورفع شعار :" الاستثمار العمومي في الرصيد البشري" والسعي إلى إعادة التوزيع الأفقي للثروات بين الشرائح الاجتماعية، ضامنة بذلك هذه الدولة، إمكانات الحراك الاجتماعي وتلبية الحاجات الاجتماعية للجميع.

البعد البنيوي بذلك، هو بعد بمواصفات رعائية/ حمائية لسائر الفئات المجتمعية. إنه، ومن منطلق رفع العديد من الدول- خاصة في حقبة الستينيات من القرن الفائت- لشعار "تنمية الإنسان وتحقيق حاجاته الأساسية"، راهنت النماذج التنموية المتبناة حينها- كسلسلة متتالية من خطط التنمية-، وفي إطار الرفع المتواصل من سقف طموحها التنموي المأمول على تحقيق الرفاه الاقتصادي. كما راهنت أيضاً على البعد الاجتماعي، بما أخذته على عاتقها من مسؤوليات في تحسين ظروف العيش لمختلف الشرائح الاجتماعية، ولاسيما المعدومة ومحدودة الدخل. وتعهدت الدولة دون سواها بإدماج المقصيين والمهمشين وتوفير مواطن التشغيل للجميع وتعميم التعليم وتكثيف التغطية الصحية والطبية وتوفير حد أدنى من الدخل لكل فرد[118].

والملاحظ في الوقت الراهن، أن المنطلق البنيوي للنموذج التنموي مازال يتوسل به في العديد من البلدان. وذلك بصرف النظر، عن "تخندقها" الأيديولوجي أو نمطها في تدبير الشأن التنموي. وهو ما يبرز في برامجها الاجتماعية المختلفة –برامج الحماية والدعم بالأساس-.

## ب-المنطلق الوظيفي

إن الخطابات كما السياسات ليست معزولة عن السيرورة الاجتماعية للإيديولوجيات. ويقودنا هذا المنزع إلى الاستفهام بشأن الوظيفة الأساسية للنموذج التنموي.

ويقدم المنهج البنيوي الوظيفي بعض المداخل المساعدة على إبراز الوظيفة أو الوظائف الخفية للسياسات التنموية المتبعة[119]، وكذا الوظيفة أو الوظائف المرتبطة بالتدخلات التنموية لسائر المكونات الأساسية والفاعلة للحكامة -خاصة القطاع العام والقطاع الخاص -، والتي تختلف المنهجيات والاتجاهات المتبعة في تحديدها كوظائف على صعيد تحقيق الأهداف

[118] عائشة التايب ،" سياسات التنمية في تونس وتأثيرها في فرص العمل"، ضمن " النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، سياسات التنمية وفرص العمل : دراسات قطرية "، مجموعة مؤلفين، ط1 ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013) .

[119] أشغال ندوة " العولمة الرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية"، مرجع سابق الذكر، ص 260 .

الاجتماعية. وهذا الاختلاف ليس ثانوياً، بل له علاقة بتباينات جوهرية بشأن المقاربة العامة التي يعتمدها كل طرف تجاه القضايا الاقتصادية عموماً [120].

يمتح المنطلق الوظيفي عناصره الجوهرية من الأدوار الجديدة التي تقوم بها مكونات الحكامة في صياغة نموذج تنموي معين.

فالدولة مثلاً كمكون من مكونات الحكامة تسعى إلى تأدية العديد من الوظائف، بغية ضمان أسس بقائها واستدامة دعامات تطورها. وهي الوظائف، التي تتجسد في غالب الأحيان – وانطلاقاً من تجارب عالمية تراكمية مختلفة- كما يلي[121] :

- **وظيفة التثبيت** : وتقوم على اعتماد سياسات ضريبية وإنفاقية ونقدية وتسعيرية للصرف توفر فرص التشغيل واستقرار الأسعار ولا تؤدي إلى عجز في الموازنة أو إلى تضخم؛

- **وظيفة التشريع والتنظيم** : وتقوم على توفير التشريعات المشجعة للاستثمار وتحمي الملكية وتكافح الاحتكار وتحمي العمل والمستهلكين؛

- **وظيفة توفير السلع والخدمات العامة** : في مجالات الدفاع والأمن والبيئة وضبط النمو السكاني والتعليم والبحث والصحة والتنمية المناطقية؛

- **وظيفة الرعاية الاجتماعية** : وتتمثل بتحولات لرعاية الفقراء والجماعات الهشة عن طريق الإعفاءات الضريبية والتأمينات الاجتماعية وتدخلات المنظمات غير الحكومية؛

- **وظيفة الاستشراف الاستراتيجي** : ( من أجل اللحاق بركب التقدم ) وتقوم على بناء السيناريوهات والخطط في مجالات السياسات البحثية والتكنولوجية والاقتصادية.

الدولة، ومن أجل الأداء الفعال على صعيد النموذج التنموي الذي تتبناه/ أو من الممكن أن تتبناه، عليها أن تبلور -علاوة على قيامها، وبشكل أساسي، بالوظائف الآنفة الذكر- مقاربة وظائفية تشاركية مع باقي مكونات الحكامة : مؤسسات القطاع الخاص وفعاليات المجتمع المدني ومواطني المجتمع.

ويمكن القول، أن تدخلات كل مكون من مكونات الحكامة على مستوى إرساء معالم النموذج التنموي المأمول تتضح، وفق مرتكزات المقاربة الوظائفية التشاركية، كما يلي[122] :

---

[120] عبد الحليم فضل الله،" توزيع المهام بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأهداف الاجتماعية "، ضمن " دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية "، مجموعة مؤلفين، ط1 ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013) ، ص191 .

[121] كما هو وارد في التقرير العام للتنمية بمصر لعام 1995. أنظر : أحمد بعلبكي، "موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية : مقاربة اجتماعية-اقتصادية"، (بيروت : دار الفارابي،2007)، ص 50.

- **الدولة** : في سياق تجسير فجوات أي نموذج تنموي قائم، هناك أنواع محددة من الأنشطة والخدمات لا يمكن لغير الدولة القيام بها، مثل : معاشات التقاعد، مكافحة الفقر، المشاريع الكبرى، برامج الحماية الاجتماعية . وذلك من منظور، أن تدبير هذه المجالات – الأنشطة والخدمات- يتضمن مخاطر مرتفعة ويتطلب تمويلاً ضخماً، أو لأنه لا يخضع لمبدأ الاستبعاد[123]، ولا لآليات التسعير التلقائية في السوق. هنا، نجد ثلاثة اتجاهات متحكمة في صياغة الدولة لنموذجها التنموي :

- **أولاً، الاتجاه القطاعي** : على الدولة الاهتمام بالقضايا الجوهرية والمهمات الأساسية، مثل التعلم والعناية الصحية، من دون أن تنشغل بمسائل أقل أهمية؛ -**ثانياً، الاتجاه الاقتصادي** : حيث الجدوى هي الأساس في توزيع المهام التنموية – الاقتصادية والاجتماعية- بين الدولة وبين باقي مكونات الحكامة. والمبدأ هو البحث عمن يقدم الخدمات بأعلى كفاءة وفاعلية. والدولة عبر هذا الاتجاه، عليها أن تكون جد حريصة على تحديد الأهداف ورسم السياسات العامة وتهييئ البيئة التشريعية والقانونية، مع وضع ضوابط صارمة وملزمة لتطبيق ذلك؛

- **ثالثاً، الاتجاه الاجتماعي الوظيفي** : يركز على تحقيق الأهداف-التنموية بالدرجة الأولى-، وفق أعلى المعايير. هنا، ينبغي عدم تجاهل الفاعلية والكفاءة، لكن المعيار الأهم هو أن تحقق الدولة إحدى أهم وظائفها، أي إشباع الحاجات الأساسية بمستويات مقبولة، تشمل أوسع شريحة من السكان. ويرى هذا الاتجاه، الخدمة الاجتماعية من منظار المصلحة العامة، معطياً الأولوية للمستفيد- مستهلك السياسات التنموية- على المنتج- متخذ السياسات التنموية- وللقطاع العام على القطاع الخاص، لأنه الأقدر على المواءمة بين الموارد المتاحة والأهداف الاجتماعية المتوخاة. هنا يتولد مفهوم "الدولة التنموية" ، كدولة وثيقة الصلة بمبدأ العمد أو التغير الإرادي ومبدأ تلبية الحاجات الإنسانية. فكما أثبتت تجارب دول شتى، خصوصاً دول شرق آسيا لا يمكن الركون إلى قوى السوق لتحقيق نمو زراعي وصناعي جاد، ومن باب أولى لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة تفي بالحاجات الإنسانية للمواطنين. ولا مناص من اضطلاع الدولة بقيادة التنمية من خلال تخطيط قومي شامل، ومن خلال اشتراك الدولة في الاستثمار الإنتاجي– لا الاستثمار في البنية الأساس والمرافق الخدمية فحسب- بما يعوض النقص الملاحظ في قدرات القطاع الخاص ويتغلب على الخلل في توجهاته التنموية. وهذه هي الدولة التنموية التي، وإن كانت تفترض توسيع قاعدة الملكية العامة، وتفعيل مبادئ التخطيط الجاد، إلا أنها لا تستوجب

---

[122] عبد الحليم فضل الله ، مرجع سابق الذكر ، ص ص 191-194.

[123] يعرف الاستبعاد –من منظور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)- بكونه " النتيجة الطبيعية لحزمة مترابطة من المشاكل تتضمن : البطالة، ضعف المهارات، الدخل المنخفض، المساكن الرديئة، المعدلات المرتفعة للجريمة، العناية السيئة بالصحة، التفكك الأسري..."

إقصاء القطاع الخاص، ولا تدعو إلى استبعاد دور السوق في الحياة الاقتصادية. فدور القطاع الخاص ودور السوق مطلوب شريطة أن يمارس هذا الدور في إطار التوجيهات العامة للتنمية التي تضعها الدولة التنموية وفق المصلحة الوطنية، والتي تترجمها الخطة القومية الشاملة للتنمية إلى برامج ومشروعات، وتحدد ما يلزم من سياسات لحسن تنفيذها [124].

– **القطاع الخاص** : في مجال الارتقاء التنموي، عادة ما يكون القطاع الخاص بديلاً مناسباً لتجاوز مثبطات التنمية التي يمكن أن تلصق بالتدخلات غير الموفقة للقطاع العام. وبذلك، حينما يفشل هذا القطاع الأخير في القيام بمهامه وتأدية وظائفه أو حينما يمر بأزمة في فترة من فترات تدبيره التنموي، يكون من الملائم جداً، فتح المجال أمام القطاع الخاص، وعلى وجه التحديد، على مستوى حمله للمسؤولية الكاملة والتامة في توفير الخدمات الأساسية، ولو بشكل استثنائي، في إطار ما يعرف ب"المدخل الإنقاذي Rescue Approach "[125] .

هكذا، سنجد أن دور القطاع الخاص في مسار أي نموذج تنموي - التنمية المستدامة عموماً- حيوي إلى أبعد الحدود، حيث التنمية لا تتوقف في حال من الأحوال كلياً على ما يؤديه القطاع العام من دور. لاشك أن للقطاع العام دوراً أساسياً في التنمية، وكثيراً ما تكون مشاريع التنمية متوقفة على مبادرات منه، إلا أن القطاع الخاص، وبخاصة حيث الاقتصاد الوطني يصطبغ بإسهام بارز من جانب هذا القطاع، يؤدي دوراً في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التنمية لا تكون مستدامة، في حقيقة الأمر، مالم تكن نابعة من حيوية تلقائية خلاقة. وهذه الحيوية، لا تتوافر عموماً، إلا بوجود قطاع خاص، تدب في أوصاله حركية مشهودة [126].

المنطلق الوظيفي للقطاع الخاص على مستوى الصياغة الجيدة لأي نموذج تنموي، إذاً، يبرز من خلال الأدوار الريادية الهامة التي ما فتئ يضطلع به هذا القطاع في توطيد دعامات الاقتصادات خصوصاً وتعزيز حركة التنمية المستدامة عموماً.

- **المجتمع المدني** : الخصائص التطوعية التي تتصف بها المؤسسات المشتغلة في الحقل المدني تجعل منها مؤسسات رائدة على مستوى النموذج التنموي الذي ينشده أي مجتمع من المجتمعات الحية والنابضة بالغايات الوظائفية القصوى، من قبيل تحسين رفاهية عيش

---

[124] إبراهيم العيسوي، مرجع سابق الذكر، ص ص 31-32.

[125]" السياسة الاجتماعية المتكاملة : رؤى واستراتيجيات في منطقة الإسكوا"، (التقرير الثالث) ،( بيروت : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا،2009 ) ، ص 55.

[126] سليم الحص،" القطاع الخاص ومسار التنمية المستدامة "، ضمن " دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية "، مرجع سابق الذكر ، ص ص35 -36.

مواطني هذه المجتمعات؛ إذ يبرز عبر ذلك، الدور الحاسم للفعل التطوعي في عملية التغيير الكلية الموصلة لمجتمع الازدهار الإنساني[127]. في هذا الشأن، يبدو أن الاتجاه الوظيفي للهيئات التطوعية في شتى مكوناتها- الأسرة والمنظمات الخيرية وفعاليات المجتمع المدني-، له من السمات الإيجابية النزر الكثير. وذلك بحكم تبلورها كركن أساسي وفعال، في تحقيق توافق الآراء والطموحات، بخصوص السياسات التنموية – السياسات الاجتماعية على وجه التحديد-[128]، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، طبيعة علاقتها بالفاعلين الآخرين-باقي عناصر الحكامة-، والمتوخية في عمقها المساهمة الفضلى على صعيد مستويات الرفع من ممكنات الانتقال التنموي الحقيقي.

– **المواطن** : يشكل المواطن حجر الزاوية في أي منظور تدبيري / تنموي. فالتدبير الحديث والمتطور، والذي يتوخى، تبعاً لذلك، الرفع من القدرات التمكينية التنموية لمختلف المؤسسات / التنظيمات، يظل في عمقه، ومن أجل تحقق المبتغى التنموي، يعمل جاهداً، وفق آليات تجدد نفسها باستمرار، على متح عناصر قوته من شرعية الاستجابة لمتطلبات المواطن. وهي المسألة التي يتم استحضارها في سائر الخطط والاستراتيجيات والسياسات، والتي ما فتئت تتخذها الدولة في سائر مجالات تدخلها التنموي.

المواطن كمكون من مكونات الحكامة، هو" إنسان نموذجي" : تشاركي فاعل / مشارك فعال في سيرورة سياسات الفعل التنموي، وفي مسارات تدبير قضايا الشأن العام، في إطار ترسيخ مقومات، ما سماه روبرت دال ب"الديمقراطية المتضامنة"، والضامنة في جوهرها، للمواطن الديمقراطي، لكل حقوقه وحرياته، والكفيلة بجعله يستفيد من ثمار تشاركه/ مشاركته في إرساء الأبعاد المؤسساتية للدولة الحاضنة لطموحاته ورغباته في التعبير عن

---

[127] عروس الزبير،" المجتمع المدني وبدائل التغيير : الإمكانيات والحدود"، ضمن " تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 ، نحو الحرية في الوطن العربي، دراسات وبحوث الندوة الدولية المنظمة من طرف مركز الدراسات الدستورية والسياسية بتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، مراكش 10 -11-12 نونبر 2005 " ، تنسيق امحمد مالكي، " دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية "، ط1 ، (الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة ،2006) ، ص211.

[128]Nicolas Deakin ,« True Partnership» ,New Statesman,20/6/1997.

هواجسه وانشغالاته-خصوصاً التنموية-، ذات الصلة الوثيقة بالمنطلقات المرجعية للمواطنة الحقة.

فنتحدث بذلك، وعبر المساهمة الإيجابية للمواطن في سيرورة التنمية، عن انبثاق لنموذج تنموي تشاركي / تضامني.

## ج-المنطلق المؤسساتي

أصبح تحديد دور الدولة في تقوية القرارات المؤسساتية ببلد ما-بما فيها القرارات التنموية-، ضمن بيئة اقتصادية جديدة ومتغيرة، يتأثر باهتمام كل الدارسين والمنظمات الدولية ورجال الأعمال، لأن توفر عامل الريادة للنشاط الاستثماري والتنموي هو رهين بوجود مؤسسات فعالة ومناخ ملائم وآليات وقواعد وقيم تضمن تطوير الاستثمار والإنتاج. كما أن نشوء الطبقة الريادية يحتاج إلى قوات دفع مؤسساتية مهمة، حيث يبين التاريخ دائماً أن هذا النشوء ليس من الأمور التي تتأتى في المدى القصير أو المتوسط[129].

ويكمن التحدي الذي تواجهه كل المجتمعات البشرية في خلق نسق مؤسساتي شامل، يضمن التنمية المستديمة وتحقيق أهداف استراتيجية، قوامها مواجهة الفقر والتهميش وبلورة سيرورة مشروع المجتمع المنجز[130].

ومعلوم أن سيرورة المجتمع المنجز، تتطلب في الدرجة الأولى، من أجل تحريك دواليبها، ضبط ما يسمى ب"البيئة المؤسساتية"، والتي تعرف بكونها مجموع الإجراءات القانونية، السياسية، القضائية والثقافية التي تؤطر، تدفع، تعزز وتأذن لتبلور الأنشطة الشمولية أو الفردية. وهي الأنشطة التي تتجذر على مستوى كل بنية منظمة أو غير منظمة[131].

---

[129] محمد حركات ، مرجع سابق الذكر، ص 134 .

[130] المرجع نفسه ، ص 127 .

[131] Lyazid Kichou , « Une analyse institutionnaliste de la PME en Algérie» In : «De la gouvernance des PME-PMI: Regards croisés France-Algérie» , Michel Lallement, Mohamed Madoui, Ahmed Bouyacoub ,Abderrahmane Abedou (eds . ) , (Paris : L'Harmattan,2006 ), p.26.

وتشير الأدبيات الاقتصادية المهتمة بتحديد مختلف كفايات البيئة المؤسساتية، إلى كون هذه الأخيرة، تعكس في عمق معناها، مستويات التجويد المؤسساتي لتحقيق اشتراطات التنمية الاقتصادية، بل، وحتى الأوجه الأخرى للتنمية، وكذا كل المكونات الفاعلة في سيرورتها، تستلزم المزيد من الاهتمام بالعوامل المؤطرة للبيئة المؤسساتية، في سياق الترسيخ المستمر لدعامات النموذج التنموي، والذي عليه أن يجدد نفسه في كل وقت وحين.

المنطلق المؤسساتي الخاص ببناء النموذج التنموي لأية دولة من الدول، هو تعبير متطور وملموس عن مجمل التغييرات التي يمكن أن تمس البنيات المختلفة لهذه الدولة، وكذا التحولات التي قد تطرأ عليها بشكل مؤسساتي.

إنه، ولما كانت البنية السلوكية هي أصعب مراحل التحول الثقافي والاجتماعي، فإن الاستفادة من كل إنجاز من إنجازات هذه المرحلة تصبح ضرورية، لأن تعميم التجربة الجزئية الناجحة يفتح المجال لحدوث تحولات مجتمعية أوسع.

وحيث أن التغير السلوكي لا يقود بالحتمية إلى إقامة بنية مؤسسية، فإن على الدولة والمثقفين ورجال الإعلام أن يعملوا على تعميق التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتوجيهها نحو إقامة بنية مؤسسية تقود إلى تنمية مجتمعية مستدامة.

وزوايا النظر فيما يتعلق بهذه التحولات، هي جد متنوعة، إلا أنها تدور كلها في فلك الأطروحة / الفرضية التالية : من الممكن أن تبدأ عملية التغيير من قمة الهرم الاجتماعي بقيادة الدولة وتنزل تدريجياً إلى القاعدة، أو أن تبدأ من القاعدة وتتسلق سفوح الهرم إلى القمة. وهو ما قد يتبلور في مختلف تدخلات المؤسسات –الرسمية أو غير الرسمية-، في إطار البعد التشاركي المتحكم في سيرورة التغيير المؤسساتي. ويمكن القول، أن هذه الأطروحة/ الفرضية تضفي، وفي العديد من المناسبات أفضلية لمؤسسات الدولة على باقي المؤسسات الأخرى. وذلك بالنظر، إلى كون مسؤولية التغيير، بشكل عام، هي ملقاة على عاتق الدولة –ومؤسساتها- بالدرجة الأولى. وفي حال عدم قيامها هذه الأخيرة، بمسؤولياتها التنموية، سيكون من الصعب حدوث ما يكفي من التحولات السلوكية في الوقت المناسب وبالقدر المطلوب، لتمكين المجتمع من الانتقال بسلام إلى مرحلة البنية المؤسسية.

كما أنه، ومن أجل الإسراع في عملية التحول هذه، وضمان سلامتها وسلميتها وتعزيز فرص نجاحها، كان على الدولة أن تأخذ زمام المبادرة وتقوم بتعريف الأهداف التنموية وتحديد الأولويات ورسم خطة عملية وعلمية لتنفيذها، وتشجيع الفئات الاجتماعية والمناطق

الجغرافية التي قطعت شوطاً جيداً على طريق التحول على نقل تجربتها إلى بقية فئات المجتمع[132].

بناء على هذا، هناك بعض المتطلبات الأساسية فيما يتصل بالبناء المؤسساتي اللازم لتطوير النماذج التنموية، بالشكل الذي يجعلها تلعب أدواراً إيجابية في تحقيق النتائج المرجوة منها كنماذج متحركة. ومن أبرز هذه المتطلبات المؤسساتية، نجد ما يلي :

- التشخيص الواقعي والموضوعي للموارد والإمكانيات المتاحة؛

- الإدراك العميق والمنهجي لوسائل وأدوات العمل المؤسساتي؛

- الضمان المستدام للتكامل الوثيق بين السياسات المتخذة : محلياً، جهوياً ووطنياً؛

- التنمية المحوكمة للمشاريع والبرامج المقترحة؛

- الإشراك الفعال لكل مكونات وعناصر الحكامة في صياغة ميثاق مؤسساتي تعاقدي؛

- الضبط المتواتر لاستقرار البنية المؤسساتية وتنشيطها؛

- التأسيس المحكم لإمكانية التنبؤ بتطورات البنية المؤسساتية القائمة، مع زيادة مستويات فعاليتها وشفافيتها، بشكل دائم وديناميكي.

## د- المنطلق الترابي

تجسد مسألة التدبير الترابي، منطلقاً حقيقياً لبلوغ مدارك التنمية المنصفة والمتوازنة، والتي بإمكانها الاستجابة الآنية والفعالة لكل متطلبات الأفراد والجماعات على صعيد النسق الترابي وفق اشتراطات من إنتاجية ومردودية وجاذبية الاقتصاديات الترابية الجديدة، وما لها من انعكاسات إيجابية على مستوى سيرورة التنمية، مع ما يرتبط بها من ضرورة تجاوز الفرص الضائعة، والتي قد تؤخر سبل الإقلاع الترابي الفعال وتبخس من مجهودات مكونات وعناصر الحكامة في تحقيق كل غايات التنمية الترابية المستدامة. الأمر، الذي يجعل من التفكير في بناء نموذج تنموي يراعي منطلقات التسويق الترابي الناجح مسألة حاسمة في ضمان تناغم وانسجام مسارات التنمية، بسائر تجلياتها، واستحضار من أجل كل ذلك، مختلف الأبعاد الاستراتيجية التي من شأنها تجويد الخدمات الترابية والرفع من نمط عيش الفئات المستهدفة من سياسات التدبير الترابي.

---

[132] أنظر : محمد عبد العزيز ربيع،" التنمية المجتمعية المستدامة : نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة"، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015 ).

ويتجلى المنطلق الترابي للنموذج التنموي، أساساً، على مستوى "التنمية المحلية"، والذي ظهر كمفهوم رائد في بحر الستينيات من القرن المنصرم على إثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة وإعداد التراب. وذلك من أجل معالجة الاختلالات القائمة بين الجهات.

ولقد كان العالم القروي الحقل الأول لتطبيق مفهوم "التنمية المحلية"، لكنه اليوم تجاوز حدود القرية إلى المدن، خصوصاً في الأحياء.

والتنمية المحلية هي عملية، يمكن بواسطتها، تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية : اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً...

من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

إنها عملية تغيير، تتم بشكل قاعدي من الأسفل، تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى الرفع من مستويات العيش والاندماج والشركة والحركية[133].

من منظور ارتباط النموذج التنموي المنشود بمجالات حكامة تدبير الشأن العام المحلي، وفي إطار الرغبة الجمعية لتقاسم وتشارك المسؤوليات التنموية، فإننا، وعبر تحليل العديد من مؤشرات الدفع بقدرات وإمكانات كل عناصر الحكامة في اتجاه تنظيم وصياغة الاستراتيجيات والسياسات الترابية، سنلاحظ، بشكل جلي، ارتفاع أهمية مساهمة المجتمع المدني في مختلف مستويات تدبير قضايا الشأن "الترابي" المحلي. وذلك، من منطلق، تبلوره كشريك جديد للحكامة – الترابية بالأساس-. إذ، أضحى المجتمع المدني، وفق هذا المعطى، فاعلاً أساسياً في النهوض بالبرامج والمشاريع التنموية المحلية، خاصة، بعد أن باءت بالفشل الذريع مختلف الجهود الفوقية والقطاعية للدولة. حيث عادة، ما يتم إعداد وتحضير المخططات التنموية –بما فيها حتى المخططات المحلية- على صعيد مركزي، دون القيام بالتشخيص الضروري والمسبق للحاجيات ومتطلبات الفئات المستهدفة محلياً.

وبذلك، فمؤسسات المجتمع المدني هنا، وبغية الخروج السليم من تخبطات "المأزق/ الفخ التنموي"، تظل مسألة إيلائها العناية اللازمة، أمراً من الأهمية بمكان، بحكم توفرها على شرعية "القرب" من الساكنة المحلية، مما ييسر لها، بالضرورة، إمكانات وظروف المساهمة الإيجابية والفعالة في وضع المبادرات-النماذج- التنموية وإنجازها وتتبعها وتقييمها وتقويمها، وكذا لتوسلها المتواصل بجملة من الآليات القمينة بالتأسيس الفعلي والفعال للتدبير الترابي الاستراتيجي، والتي ترسم لها معالم خارطة طريق حقيقية، تمكنها من بناء نموذج

[133] زياد عبود علوش ،" لبنان التنمية : آفاق وتحديات" ، ( بيروت: دار الفارابي، 2014) ، ص59 .

تنموي" قوي"، يمتح عناصر ريادته من هذا التدبير الترابي، والذي يروم أساساً في كنهه، بلوغ أهداف التنمية الترابية "المستدامة". وذلك باعتبار تأسسه على مقومات تشاركية "ذكية" تضمن التنسيق الموسع بين مختلف الفاعلين الترابيين.

من الواضح جداً، أن فلسفة التدبير الترابي الاستراتيجي، إذاً، هي في حقيقة أمرها، رهان من رهانات بناء دولة الحكامة-الترابية بالأساس-، مع ما يرتبط بها من مبادئ التشارك والتعاون والمأسسة والقرب، والتي بإمكانها تثمين مقدرات وممكنات الفعل الترابي السائد، وجعله مرتكزاً من مرتكزات الديمقراطية المحلية. وذلك لن تتحقق مراميه، إلا بالحرص الأكيد على القيام بعملية إدماج فعال ومتماهي للمشاريع الترابية في سيرورة النموذج التنموي المنشود، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار كل مستويات التشخيص الشمولي لمواطن القوة والضعف لكل سيرورة تنموية ترابية، وعلى صعيد شتى مجالات الفعل الترابي.

لقد أثبتت الكثير من التجارب التراكمية والممارسات الفضلى في مجال التدبير الترابي، خاصة على مستوى صياغة وتنفيذ السياسات -البرامج والمشاريع- التنموية ضرورة إرساء نمط من الحكامة الترابية، قادر في عمق ذاته، على تحقيق غايته القصوى، ألا وهي وضع لبنات الصرح الديمقراطي الترابي الحقيقي وتوطيد أركانه في كل مستويات التنمية وامتداداتها الشمولية.

## ه-المنطلق التوزيعي

المنطلق التوزيعي هو الأساس القيمي الذي يدور في فلكه أي نموذج تنموي يتوخى ريادة المجتمع والارتقاء بمكوناته المعيارية. وهي المسألة، التي قد تتجسد بعض تجلياتها الكبرى في التمازج المفروض بين المفاهيم ذات الصلة بالتنمية، من قبيل مفهومي "العدالة الاجتماعية" و"التنمية المستدامة".

فحسب العديد من الباحثين، هناك ترابط وثيق بين العدالة الاجتماعية واستدامة التنمية؛ فالبدء بالعدالة ينتهي بنا إلى ضرورة مراعاة مطلب الاستدامة والبدء بالاستدامة ينتهي بنا إلى العدالة كشرط ضروري للاستدامة.

والحق أن العدالة الاجتماعية واستدامة التنمية وجهان لعملة واحدة-خاصة على المستوى التوزيعي-، إذ أن كلا منهما معني بالإنصاف في توزيع الحقوق والفرص والمزايا والأعباء بين الناس في المجتمع الذي يعيشون فيه، وبين مجتمعهم والمجتمعات الأخرى، وفي ما بين الزمن الحاضر والزمن المقبل[134].

[134] إبراهيم العيسوي ، مرجع سابق الذكر.

وتبرز أهمية المنطلق التوزيعي بخصوص إمكانات التنمية، من خلال خلق التوزان الضروري بين إنتاج هذه الإمكانات وتوزيعها. وذلك من منظور، أن وفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار، كما أن عدالة التوزيع دونما إنتاج كاف هو توزيع للفقر والبؤس[135].

كما تتأكد بعض سمات المنطلق التوزيعي الخاص بالنموذج التنموي في ما ينتج عن سيرورة التنمية من خيرات اجتماعية Social Goods ، والتي من اللازم التفكير العميق في مآلات توزيعها بين أفراد المجتمع الواحد، وفق اشتراطات ذهنية معينة . فليس من الصحيح، أن نتصور أن الناس يعملون على توزيع الخيرات الاجتماعية، فمن الضروري قبل توزيع الخيرات والتعامل معها، أن يكون لأفراد ذلك المجتمع تواصل معنائي مع تلك الخيرات، فتصورهم الخاص للخيرات يجعلهم يصوغون علاقاتهم على أساسها ويفكرون بترتيبات لتوزيعها والتعامل معها[136].

هنا، كما يرى مايكل والزر Michael Walzer [137]في نظريته الخاصة بالخيرات Theory of goods ، أن الخيرات الاجتماعية هي وحدها موضوع العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل. وعليه، فالخيرات الفردية والقيم غير الاجتماعية والفردية ليست موضوعاً للعدالة التوزيعية ولا يمكنها أن تكون كذلك، فإن الأمور التي لها قيمة عند شخص بعينه ولا تكون كذلك عند الآخرين لا تشملها العدالة التوزيعية بطبيعة الحال.

إن الخيرات تصنع في العملية الاجتماعية – من منظور تبلورها، بالأساس، كنتاج خالص للعملية التنموية-، وتصل أذهان أفراد المجتمع حول كونها خيراً وتشكل وعياً مشتركاً وعاماً. ويمكن على ضوء ذلك، تحديد أهمية الخيرات التنموية، والتي تعتبر ثمار معيارية لسيرورة التنمية، من منظور الدور الحيوي الذي تضطلع به الخيرات الاجتماعية عموماً على مستوى صياغة العلاقات والروابط الاجتماعية. وهو الدور، الذي يظل رهيناً في كنهه بالتصور والمعنى الذي يحمله أفراد كل مجتمع لخيراتهم الاجتماعية. وعلى الرغم، من أن أسلوب توزيع الخيرات مهم، لكن الأهم منه هو إيضاح التصور الذي يحمله أفراد كل مجتمع عن الخيرات، ويصلون على أساسه إلى فكرة ومعنى عام لها.

---

[135] زياد عبود علوش، مرجع سابق الذكر ، ص11 .

[136] أحمد واعظي،" نظريات العدالة : دراسة ونقد "، ترجمة حيدر نجف ، ط1 (بيروت : مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ،2017) ، ص 339 .

[137] في مؤلفه :"Spheres of Justice: A Defense of Pluralism and Equality "

على هذا النحو، فإننا نجد أن فكرة العدالة في كل مجتمع من المجتمعات، تتأثر بتفسير ذلك المجتمع لساحة الخيرات الاجتماعية وأصول التوزيع العادل لتلك الخيرات ومعاييره له علاقة مباشرة بتفسير ذلك المجتمع لكل واحد من تلك الخيرات[138].

المنطلق التوزيعي، قد يبدو من جهة أخرى، في تجليات توزيع المنافع والخيرات على الطبقات المتواجدة على صعيد أي نسق اجتماعي سائد – يتمثل أساساً في مستلزمات النموذج التنموي القائم-. فكما يرى ذلك، عزمي بشارة، فالعدالة، تعني، غالباً، تلاؤم حصص مختلفة من المنافع أو الخيرات مع المراتب والطبقات المختلفة. كما أنها تعني وجود نظام مضبوط من توزيع الحصص في الثروة والجاه والسلطة والولاء أيضاً[139]، أي توزيع كل ما ينتج عن النموذج التنموي من الامتيازات والخيرات الأولية، وكذا الموارد والخدمات المتنوعة-مادية أو معنوية-، وبشكل عادل، متساو ومنصف.

هكذا، يتولد مفهوم "العدالة التوزيعية"، والتي تختص بتوزيع ما سبق ذكره : الامتيازات، الخيرات، الموارد، الخدمات... مع ضرورة إيلاء العناية اللازمة للأبعاد المؤسساتية المتعلقة بهذا النوع من العدالة، والتي نجد أن من الإشكاليات الرئيسية المرتبطة به- كما يرى ذلك جون رولز في سياق حديثه عن المؤسسات الخلفية للعدالة التوزيعية-، هي اختيار نظام اجتماعي تطبق مبادئ العدالة على البنية الأساسية وتنظم كيف تجمع مؤسساتها الرئيسة في مخطط واحد[140]. وعدالة التوزيع هاته، هي مرتبطة أكثر بالمسائل التنموية؛ فهي تبرز كقضية مهمة في توزيع عوائد التنمية[141]، في إطار من التماهي والتكامل المطلقين مع العدالة التعويضية أو التصحيحية، والتي تتوخى في عمقها المعياري، خلق التناسب المفقود وضمان المساواة في العدالة التوزيعية وتحققها الفعلي والفعال.

## 2-أنماط النموذج التنموي

إن النموذج التنموي هو كل إطار مؤسساتي، غالباً، ما يكون مفكر فيه بشكل دقيق ومنهجي. وهو الإطار العام، الذي يرصد من خلاله أوجه تطور الفعل التنموي ببلد ما، إذ نجد في هذا الصدد، أنه هناك نماذج تنموية رأسمالية ، وهناك نماذج تنموية اشتراكية، وهناك نماذج تنموية "استثنائية" كالنموذج الصيني، حيث الوجود القوي والهيمنة المفرطة للدولة في دواليب الاقتصاد والمجتمع، وهناك نماذج تنموية تنبني على تماهي بين القطاع الخاص

---

[138] أحمد واعظي، مرجع سابق الذكر ، ص ص 337 -338 .

[139] عزمي بشارة ، ضمن " ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي " ، مرجع سابق الذكر ، ص 28.

[140] جون رولز، " نظرية في العدالة "، ترجمة ليلى الطويل، ( دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011) ، ص 344.

[141] صلاح هاشم ،" العدالة والحق في التنمية "، ( الجيزة : أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 2018) ، ص 23.

والقطاع العام في التدبير، كما هو الشأن للدول الإسكندنافية، خاصة على مستوى توزيع أو إعادة توزيع الثروة. وهناك نماذج تنموية "إسلامية" قائمة على دعامات التكافل والتضامن، من خلال التأكيد على فريضة الزكاة كتنظيم اجتماعي تسهر الدولة على ضبطه وتكريسه كمنطلق لتحقيق مصلحة البلاد والعباد.

## أ-النموذج التنموي الرأسمالي

يرى العديد من المشتغلين في دراسات النماذج الاقتصادية- رغم أن ذلك غالباً ما يتم في وفق أحكام قيمة مطلقة -، أنه مما لاشك فيه، كون النظرية الرأسمالية هي صاحبة الفرصة الأفضل بين النماذج البديلة المتاحة في الساحة. فقد مضى على تطويرها قرون خضعت فيه للتجارب الكثيرة الناجحة والفاشلة، مما أكسبها مع الوقت قوة وصلابة، لم تتح لغيرها من النظريات الدينية أو الاشتراكية.

لقد تبلورت النظرية الرأسمالية على يد آدام سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وغيرهم في المملكة المتحدة وفي فرنسا وغيرهم في ألمانيا. وسميت ب"النظرية الكلاسيكية" المعتمدة أساساً على فكرة الحرية الاقتصادية في المعاملات داخل الدولة الواحدة بأدنى درجات التدخل الممكنة في القطاع العام، وفي المعاملات بين الدول، بأدنى درجات القيود الكمية والسعرية.

اعتمدت الرأسمالية على فكرة بسيطة مفادها، أن الإنسان في سعيه لتحقيقه أهدافه ورغباته الآنية يحقق بفضل اليد الخفية- أو غير المرئية- The invisible hand[142]، مع الآخرين الذين يتصرفون مثله، الحد الأعلى الممكن من رفاه المجتمع. ويشير آدم سميث، إلى أن "اليد الخفية للسوق"- أي السعي المتواصل للبشرية للتوصل إلى النظام Order عبر التبادل- تعمل فقط، في ظل ظروف معينة، عندما يصبح التبادل ممكناً ومتحرراً من قيود ورقابة الدولة[143]. وقد أضيف تفسير جديد إلى فكرة اليد الخفية، وهو إن الاقتصاد المنافس والحر الذي يسمح بالحركة الحرة غير المقيدة للأسعار والملكيات، فإن الاقتصاد يكون قادراً على

---

[142] حسب الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"، فإن "اليد الخفية (Invisible hand) "، هي استعارة ابتكرها الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث، والذي قام بشرحها كمبدأ في كتابه الشهير "ثروة الأمم" بالإضافة إلى مؤلفات أخرى، إذ يقول في هذا الصدد، بأن الفرد الذي يقوم بالاهتمام بمصلحته الشخصية يساهم أيضاً في ارتقاء المصلحة الخيرة لمجتمعه ككل من خلال مبدأ "اليد الخفية". ويشرح ذلك، بأن العائد العام للمجتمع هو مجموع عوائد الأفراد. وعلى الرغم من كون آدم سميث، استعمل المصطلح لثلاث مرات فقط، إلا أنه عرف انتشاراً واسعاً ومنقطع النظير.

[143] توماس س. باترسون ،" التغيير والتنمية في القرن العشرين"، ترجمة عزة الخميسى ، ط1 ، ( القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، 2005) ، ص41 .

إعادة التوزان إلى ذاته، بقوته الذاتية، من غير تدخل خارجي (حكومي أو غيره )[144]. من منطلق معالجة نواتج المشكلة الاقتصادية-والتي تختصر في كون الموارد محدودة نسبياً والحاجات التي تقابلها متزايدة ومتعددة- يتبلور النموذج التنموي في النظام الرأسمالي.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن ما يحكم عملية الإنتاج في هذا النظام، هو آلية السوق (العرض والطلب). في هذا الصدد، يمكن القول، أنه لا توجد أوامر إدارية محددة تتحكم بالعرض والطلب، بل إن هنالك اليد الخفية، والتي توفق بين القرارات الاقتصادية. فالربح هو الذي يحرك الإنتاج، وارتفاع السعر يغري المشاريع الرأسمالية بالربح، وزيادة الطلب هي التي تؤدي إلى ارتفاع السعر؛ فيكون الإنتاج، في النهاية، موجهاً من قبل المستهلكين القادرين على الشراء ومكيفاً طبقاً لرغباتهم وحاجاتهم، والتي يعبر عنها، من خلال زيادة الطلب وارتفاع السعر. وعليه، فإن الطلبات ذات القوة الشرائية الضخمة، هي التي تحتكر الإنتاج وتوجهه وتملي إرادتها عليه[145].

ومن ثم، سنجد- وفي سياق التطبيقات التنموية لما يسميه بول فابرا ب"رمز اليد الخفية أو غير المرئية"-، أن ما يحرك الاقتصاد التنموي الرأسمالي / اقتصاد السوق عاملين اثنين[146] :

**الإرادة الحرة** : فما يميز أتمتة ما، في الاقتصاد- كما في الفيزياء أو الميكانيك-، هو أنه عندما يؤثر في سبب ما، نستطيع بصورة معقولة، أن نتأكد من الحصول على نتيجة ما. وهذا يعني أن اقتصاداً تتفاعل ضمنه الآليات العتيدة هو في الواقع، اقتصاد جيد الضبط ، يستطيع فيه الإنسان، أن يكون حراً، بقدر ما يمكنه ذلك، إذا سمينا الحرية الإمكانية المتاحة له لممارسة فعل واع. وهذا حقاً أفضل تبرير للسوق : ماهي السوق، إن لم تكن مكاناً يحدد فيه السعر بالفعل الحر لعدد كبير من العملاء الاقتصاديين؟. إن على السلطة العامة، من أجل أن تؤثر في سوق ما، أن تستند بالتعريف إلى فعل الآخرين. وهذا، يعني أن آليات اقتصاد سوق جيد الضبط، تنجم عن إرادة غالبية العملاء الاقتصاديين، ولا تفرض عليهم كما يقال.

**القوة العقلانية** : فاقتصاد السوق- وعكس الاقتصاد المخطط الذي يكون أدنى تنظيماً بكثير منه –، تكون فيه المشروعات حرة في حركاتها. ومن ثم، فكل مشروع في هذا الاقتصاد، عليه أن يتصرف بأكبر قدر ممكن من العقلانية، لأنها هذه الطريقة هي وحدها،

---

[144] جواد العناني،" البحث عن نموذج اقتصادي جديد"، ضمن " الاقتصاد بين نظريتين السوق الاجتماعي والإسلامي نحو خطاب إسلامي ديمقراطي مدني -3"، مؤلف جماعي، (عمان: مركز القدس للدراسات السياسية ، 2010) ، ص ص 9-10.

[145] زياد عبود علوش ، مرجع سابق الذكر، ص25 .

[146] بول فابرا ،" اقتصاد المستقبل "، الجزء الأول، ترجمة أنطون حمصي، (دمشق : منشورات وزارة الثقافة ،1994) ، ص ص77-81.

التي يستطيع أن يبلغ بها غاياته الذاتية. وتبرز القوة العقلانية التي يتسم بها اقتصاد السوق، أساساً، فيما يتم اتخاذه من قرارات على شكل تصويبات للمشروعات القائمة. في هذا الشأن، وإذا كان الاقتصاد المخطط، وبغية أن يتطابق مع الواقع، يلزمه القيام بأمرين اثنين : أولاً، أن يتصرف بكمية كبيرة من المعلومات. وثانياً، أن يملك قدرة على المحاكمة والتنبؤ أعلى بكثير من القدرة التي تحتاج إليها كل أنا خاصة، على اعتبار أن واجبه لا يقتصر على التقرير نيابة عنها، بل يشمل التوفيق بين مختلف القرارات التي يحملها على اتخاذها، فإن السوق الحرة، وعكس ذلك تماماً، لا حاجة لها بالتصريح بعدم التوافق على مستوى كل أنا، لأنه يشعر فوراً، تقريباً، بآثاره، بمجرد أن تكون المنافسة على ما يكفي من القوة. ومن هنا، التصحيح الدائم لبعض الاستراتيجيات ببعضها الآخر ( المشروع "أ" يحكم باستمرار تصويبه بموجب ما تقرره المشروعات "ب" و "ج"... إلخ والعكس بالعكس). وعلى ضوء ذلك، تنبثق ملامح الخطة المنزلقة لمحاولة حل المسائل التي لا تحصى. وهو ما يجعلها، تركض كخطة وراء العقلانية الفورية التي هي عقلانية السوق، والتي يمكن، رياضياً، تحليلها، بوصفها، في حدها الأقصى الخطة الكاملة.

إن النموذج التنموي الرأسمالي، ووفق السمات الخاصة باقتصاد السوق- التنافسية، التوازن، الإرادة الحرة والقوة العقلانية -، كان بالنسبة للعديد من دول العالم الثالث، بما فيها المنطقة العربية، نموذجاً "مثالياً" ينبغي بالضرورة الاحتذاء به والسير على منواله، إذ سعت هذه الدول إلى استيراد النموذج التنموي الرأسمالي، إلا أنها لم تفلح بتاتاً في أن تستنبته، بشكل سليم ومثمر، في مجتمعاتها النامية، بقدر ما ظلت تتخبط في مأزق التبعية للعالم الرأسمالي، وانتظار معوناته الاقتصادية والفكرية والتكنولوجية، فكانت النتيجة أن فشلت معظم مشاريع التنمية المستوردة من الغرب[147]. ونرى من وجهة نظرنا، أن هذا المعطى-وفق بعديه : التبعية المطلقة وعدم مراعاة الخصوصيات المرتبطة بالتجارب المستلهمة للنموذج المحتذى به أو خصوصيات الاستنبات- يعد من الأسباب الوجيهة والموضوعية التي ساهمت، وبشكل كبير، في فشل معظم النماذج التنموية السائدة في بلدان العالم النامي.

## ب-النموذج التنموي الاشتراكي

أدت نتائج الثورة الفرنسية والتحولات الصناعية التي عرفتها أوروبا الغربية إلى عدة تناقضات مجتمعية بين العمال والصناعيين الكبار، تمثلت أساساً في تدني الأجور واستخدام الأطفال وارتفاع ساعات العمل، حيث أثارت هذه الوضعية لدى الأوساط الفكرية رد فعل عنيف تجلى في بلورة فكر مناهض للفكر البورجوازي، يستهدف إعادة النظر في ميكانيزمات التوزيع وإزالة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وذلك بخلق مجتمع من نوع

[147] علي عبد الفتاح ،" الإعلام الدبلوماسي والسياسي"، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2014) ، ص 152.

جديد تزول فيه الملكية الفردية ووسائل الإنتاج، وكان هذا الفكر هو الفكر الاشتراكي، الذي استطاع من خلال تراكماته الفكرية والإيديولوجية أن يظهر في بداية القرن العشرين كإطار اقتصادي واجتماعي يتيح الفرصة للفرد في تحقيق ذاته وإشباع حاجياته[148].

هكذا يمكن القول، أن الفكر الاشتراكي، كفكر مؤطر للفعل التنموي المنشود- طوباوياً أو علمياً- على صعيد المجتمع الشيوعي، وفي سياق رؤيته التاريخية لتغيير العالم، سيقوم بتثوير جذري هام في البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية القائمة على مستوى النسق التنموي الرأسمالي.

لقد شكل الفكر الاشتراكي- سواء بخصوص بعده الطوباوي الأول أو بعده العلمي المطور- أداة حاسمة لتصويب انحرافات وتصحيح اختلالات القيم المعيارية التي بني عليها النموذج التنموي الرأسمالي.

فالنموذج الاشتراكي، عبر ذلك، جاء كرد فعل على التوجه الرأسمالي الغربي، إذ سعى حثيثاً إلى استبدال أغلب مبادئ الرأسمالية ومقولاتها، برؤى مثالية جديدة. وقد انطبق ذلك أيضاً على مفهوم "التنمية"، حيث يذهب الاشتراكيون التقليديون إلى أن التغيير الواقعي لا يتم إلا بالتنمية الاجتماعية الموجهة، اعتباراً إلى أن التغيير –من منظور الفكر الماركسي أساساً- لا يتأتى إلا عن طريق الثورة، والانقلاب الجذري على المنظومة الاجتماعية القديمة، وتعويضها بتركيبة مجتمعية جديدة، تتأسس على الجماعة وليس على الفرد، كما في النظام الرأسمالي[149].

كما أن النموذج الاشتراكي، وفي سياق الرفع من وتيرة اشتغال سيرورة التنمية في المجتمعات الشيوعية ما فتئ يقوم على دعامات مهمة، من قبيل :

- **الاقتصاد المخطط** : إن الاقتصاد المخطط أو الموجه، هو ذلك النمط الاقتصادي الذي غالباً ما يرتد إلى إحلال الفعل "المقصود" لأجهزة تصدير واستيراد حكومية محل ملايين عقود الشراء والبيع التي يقودها ملايين العملاء الاقتصاديين. والملاحظ أن هذا الإبدال / الإحلال، يشكل في عمقه، الخطوة الأولى نحو اقتصاد أكثر وعياً، بذريعة أن الأنا التي يجسدها المخطط تفرض إرادتها على "الأناوات" التي لا تحصى، والتي تحرم، منذ ذلك الحين، من إرادتها الخاصة. فالاقتصاد المخطط، يقوم من خلال ذلك، على إنجاز، من جانب أجهزة صنعية، لوظائف يكون العملاء الاقتصاديون قادرون على إنجازها وحدهم، بمجرد أن تتاح لهم إمكانية ممارسة فعاليتهم المهنية دون قيود غير مجدية. "لا يعشق المرء معدل

[148] محمد حركات ، مرجع سابق الذكر، ص80 .

[149] علي عبد الفتاح ، مرجع سابق الذكر، ص 152.

تنمية" هذا ما لاحظه بحق نقاد مجتمع الاستهلاك اليساريون، إلا أنه يجب أن لا ننسى أن البلدان الاشتراكية هي التي نميت فيها عبادة منحنيات الإنتاج وأهداف الخطة إلى أبعد حد. وذلك لأن الاقتصاد المخطط، هو بتعريف نفسه، مثل ذلك الرجل الذي لا يهتم بغير معدل امتلاء حويصلاته الرئوية وإفراز غدده اللعابية وإطلاق عصاراته الهضمية[150]. - **نظام الموازين السلعية** : تقوم هيئات التخطيط الحكومي في الاتجاه الاشتراكي، بعمليات جرد لما هو موجود من الموارد المتاحة. ومن ثم، محاولة التوفيق بينها وبين الحاجات التي تم حصرها مقدماً. ويعبر عن نظم الموازين هذه بالموازين السلعية. ويتم الجرد على النحو التالي :

1- حصر الحاجات وترتيبها هرمياً حسب أولوياتها؛

2- جرد الموارد المتاحة واستخداماتها البديلة؛

3- تخصيص الموارد حسب أهميتها[151].

## ج-النموذج التنموي الإسلامي

يمكن أن نثير بداية، في هذا الشأن، سؤالاً حول حاجتنا إلى نموذج في عالم سريع التغير، وباستمرار. وهنا، نحن نراه يتبدل في الحال إلى حالة جديدة، بسرعة أفقدتنا قدرتنا على السيطرة أو حتى التنبؤ بما يجري. وفي ظل عجز النماذج في الساحة عن التنبؤ بالأزمات الاقتصادية الدولية- ومن خلالها الأزمات التنموية أو ما يسمى ب"الفخ التنموي"- وتقاعسها عن اجتراح الحلول المناسبة، هل يمكننا القول، أن النموذج الإسلامي هو البديل الأمثل؟. وإذا قلنا ذلك، فهل لدينا النموذج القابل للتطبيق؟ وهل هناك عزم لدى الجهات الإسلامية والمختصة لاستخراج هذا النموذج، وبلورته، واستكمال عناصره، بحيث يكون قادراً على اجتياز امتحان التحدي العالمي؟[152].

ينبغي في سياق الحديث عن النموذج التنموي الإسلامي، الاسترشاد القيمي والمعياري بمبادئ الدين الإسلامي، والذي ما فتئ يرفض تمركز الثروات في أيدي الأقلية واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، من خلال مناداته لإقرار مجتمع حر، عادل ومتوازن، قوامه

---

[150] بول فابرا ، مرجع سابق الذكر، ص ص75-76.

[151] زياد عبود علوش ، مرجع سابق الذكر ، ص26 .

[152] جواد العناني ، مرجع سابق الذكر، ص 9.

التوزيع العادل للثروات وتحسين الظروف المعيشية للإنسان في شتى أبعادها. وهو ما يستلزم القيام ببعض الخطوات من قبيل[153] :

- تحفيز العمال، من خلال إشاعة قيم الإخاء والتعاون المتبادل وفق التعاليم الإسلامية السمحاء، الشيء الذي ينمي روح المبادرة والإخلاص في العمل والاحترام. وهي كلها مصادر أساسية وجوهرية في تنمية إنتاجية العلم؛

- دعم المساعدات للفقراء، من خلال التكافل الاجتماعي المبني على الزكاة، وكذا تنشيط الجمعيات الخيرية ودعم تدخل الدولة لإغاثة الفئات الاجتماعية المعوزة، من خلال سد حاجياتهم الأساسية كالغذاء والكساء والنقل والسكن، فضلاً عن تنمية الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة.

لابد من تخصيص الموارد وتسميتها كماً ونوعاً، ولكن لابد كذلك من إعادة التكييف لهذا الأمر، فالإسلام لا يجيز تخصيص الموارد على أساس جهاز الثمن، لأن هذا الأساس لا يقيم وزنا للحاجات الأساسية للمجتمع. وذلك إذا ما تبنى فقط أسعار الطلب فسوف يؤدي ذلك إلى تهميش الحاجات الضرورية لعامة الناس. ومن ثم، تكريس الموارد لإنتاج السلع المطلوبة من قبل الأغنياء الذين يملكون المال والقدرة على الشراء. وهذا بدوره، يؤدي إلى احتكار الموارد من قبل الأغنياء وعدم قدرة الفقراء على شراء الموارد المطلوبة. وهنا، يتدخل النظام الإسلامي، من خلال إعادة عملية التوزيع، باستخدام نظام الزكاة لتمكين الفقراء من الحصول على الموارد الضرورية التي يحتاجون إليها. وهناك قاعدة تنص على "أنه لا يراعى تحسين إذا كان في مراعاته إضرار بحاجة، ولا تراعى حاجة إذا كان في مراعاتها إضرار بضرورة" [154].

البعد التنموي في النموذج الإسلامي قد تتضح بعض ملامحه التدبيرية الرشيدة في العناصر التالية[155]:

- **التخليق الإيجابي**: وهو ما يبرز في القواسم الخلقية في التعامل النظيف الخالي من الغش والغدر والتطفيف والاحتكار والظلم والاستغلال، وكذا في بعض السلوكيات، من قبيل : الحفاظ على البيئة واحترام حقوق الآخرين والأمانة؛

---

[153] محمد حركات ، مرجع سابق الذكر، ص218 .
[154] زياد عبود علوش ، مرجع سابق الذكر ، ص26 .

[155] إسماعيل أوزسوي ،" هل هناك نظرية اقتصادية في الإسلام؟ أين تلتقي وتختلف مع النظريات المختلفة؟ "، ضمن " الاقتصاد بين نظريتين السوق الاجتماعي والإسلامي نحو خطاب إسلامي ديمقراطي مدني -3"، مرجع سابق الذكر ، ص ص 27-28.

- **التعاقد المخلص** : حيث يوضح الإسلام بشكل فريد من نوعه، طبيعة العقود ومسؤوليات المتعاقدين حيال بعضهم البعض؛

- **الاعتدال الإنفاقي** : إذ يحدد الإسلام كثيراً من معالم السلوك الإنفاقي، بدءاً من أصول التبرع للآخر وانتهاء بالإنفاق الاستهلاكي-عدم التبذير والإسراف –. ويضع لكل هذا حدوداً مرنة، يقدرها الإنسان، ولكن يجب أن يجتمع فيها شرطا الاعتدال والقوامة؛

- **تداول الثروة** : فالإسلام على هذا الصعيد، لا يقبل من جهة، مفهوم "الثروة الراكدة". ومن جهة أخرى، يحول دون التزين بالعملات النادرة للرجال – الحلي والمجوهرات-؛

- **التكامل الاجتماعي** : يعد مفهوم "التكامل الاجتماعي" –وعبره مفهوم "التكامل التنموي"- في الإسلام متطوراً جداً، من حيث أصوله وقواعده ومؤسساته، بدءاً من الزكاة وبيت المال، وانتهاءاً بالوقف. ولاريب أن مؤسسات تطورت عبر الزمن لهذه الغاية، ومن أبرزها صندوق الحج الذي وضع في ماليزيا، واعتبر من أنجح الصناديق الاستثمارية الادخارية في هذا الاقتصاد الفتي. كما أنه لا شك، أن مفهوم بناء رأس المال الاجتماعي متطور جداً في الإسلام، وله تاريخ طويل من التطبيق المؤسسي والقواعد الراسخة عبر الزمن؛

- **المالية الرشيدة** : طور الإسلام مفهوم العلاقة المالية بين الحاكم والمحكوم. ومن أبرز مواد هذه العلاقة : الضرائب وتطورها بموجب القواعد الإسلامية، الحكم الرشيد، العدالة أصول التوزيع للثروة والدخل؛

-**الفكر الاقتصادي**: لا أحد ينكر تطوير المفكرين الإسلاميين الكثير من الأفكار الاقتصادية؛ فهم السباقون في فهم اقتصاديات المالية العامة والتضخم وتكوين رأس المال والتجارة الدولية والميزة المطلقة.

## د-النموذج التنموي الإسكندنافي

نقصد ب"النموذج الإسكندنافي"، ذلك النموذج المرتبط بمؤشرات التنمية ببلدان شمال أوروبا التالية: السويد والنرويج والدنمارك وفنلندا. وهي الدول التي اختارت إبان سنوات الحرب الباردة، على مستوى نمط تنميتها، سلوك ما أسمته "طريقاً ثالثاً" أو "طريقاً وسطاً"[156]، كطريق اتخذ له موقعاً وسطاً ما بين نظامي الرأسمالية والاشتراكية.

لقد اعتمد النموذج التنموي الإسكندنافي، وفق مميزات "الطريق الثالث"، على دالة الإنفاق، كمصدر رئيسي لتحفيز الطلب على إجمالي الناتج المحلي. وبالتالي، تحقيق الرفاهية الاجتماعية الجاذبة للاستثمار والمحفزة للعمل المنتج .

---

[156] بحسب عبارة ماركيز تشايلدسMarquis W. Childs في كتابه الصادر عام 1936(Middle Way) .

وكان لابد، وبغية تأمين انتظام الإنفاق الباذخ على البنية الأساسية، وعلى الخدمات العامة وخدمات الرعاية الاجتماعية، من العمل على فرض ضرائب دخل عالية لمقابلة الحجم المتضخم للإنفاق العام . فكان، وكنتيجة لذلك، أن جمعت الدول الإسكندنافية، بين خاصية الإنفاق الضخم والضرائب العالية.

ظلت السويد النموذج الأبرز لتطبيقات منهاج طريق التنمية الثالث، حيث شكل الإنفاق العام نسبة 67 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في السويد على سبيل المثال في عام 1993، كما كانت على مدى عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، مثالاً لطريقة مواءمة المبادرة الخاصة مع البعد الاجتماعي للتنمية، والتي تفرغ عنها فيما بعد، نموذج الرأسمالية الاجتماعية في ألمانيا. وهكذا، سيعمل نموذج الطريق الثالث، على توفير كل عوامل الرخاء والاستقرار بالنسبة لدولة السويد[157].

ولكن بما أن مثل هذا النموذج لا يستطيع مواصلة حقن دورة نموه الاقتصادي بالاعتماد الكبير على متغير جي (G) في مكونات إجمالي الناتج المحلي، أي الإنفاق الحكومي، في حين تواصل النماذج الأخرى الاستفادة من أفضلياتها التنافسية (لجهة انخفاض إنفاقها العام ومخصصات برامج رعايتها الاجتماعية في الموازنة، وإضفاء المرونة الشديدة على أسواق عملها)، فقد كان لابد لهذا النموذج أن يفقد مواقعه التنافسية وموقعه في توزيع وإعادة توزيع الثروة العالمية، أي أن هذا النموذج، ورغم ميزاته الإيجابية الكثيرة، وصل- وفي مرحلة معينة- مداه. ومن ثم، طرحت مسألة إلحاحية التفكير في نموذج آخر أكثر تطوراً واستجابة للحاجات التنموية لمواطني البلدان الإسكندنافية.

هكذا، ومثلما قدمت نموذجها التنموي الفريد" الطريق الثالث" أو" الطريق الوسط" ، وعلى مدى أربعة عقود (من عقد الخمسينيات إلى عقد الثمانينيات من القرن الماضي)، تقدم الدول الإسكندنافية اليوم نموذجها لكيفية التغلب على مأزق النموذج السابق، بنموذج آخر، أكثر مواكبة للاقتصاد المعولم.

ومن أبرز سمات هذا النموذج التنموي الإسكندنافي الجديد : التخفيض من حجمي الإنفاق الحكومي والضرائب[158]. كما تم على مستواه أيضاً تبني سياسة جديدة للتحرير-اللبرلة-؛ إذ سمحت كل من الدانمارك والنرويج لشركات القطاع الخاص بإدارة المستشفيات الحكومية،

---

[157] إذ مكن تبني هذا النموذج الحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي من البقاء في الحكم لمدة 44 عاماً متصلة، من 1932 إلى 1976 ، ولمدة 21 سنة من 24 سنة من 1982 إلى 2006.

[158] حيث اشتملت السياسة الاقتصادية الجديدة بالسويد على خطط لخفض حصة الإنفاق الحكومي في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 18 في المئة (أخفض من فرنسا) . في هذا الصدد، غالباً، ما يتم ذم السياسيين والحط من قدرهم إذا ضبطوا وهم يستخدمون سيارات الليموزين الرسمية بدلاً من الدراجات الهوائية، كما خفضت أيضاً الضريبة على الشركات بمعدل 22 في المئة.

وأدخلت السويد والدانمارك تعديلات على نظام امتيازات الخدمة التعليمية بغرض قياس كفاية أدائها ووضع المستشفيات والمدارس الحكومية في منافسة منتجة مع المستشفيات والمدارس الخاصة. علاوة على ذلك، تم اتخاذ إجراءات غاية في الصرامة بالنسبة للشفافية الحكومية في اطلاع الجمهور على أي سجلات أو معلومات تخص الأداء الحكومي[159]، وكذا توفير اشتراطات القدرة الكبيرة على إدارة الموارد بعقلنة وحكامة؛ فالنرويج مثلاً، ورغم أن 65 في المئة من صادراتها من السلع هي من النفط-لدرجة معها قد تبدو، ولأول وهلة، نموذج من نماذج الدولة الريعية-، ورغم أنها تنفق أكثر من نسبة الناتج المحلي الإجمالي-35.9 في المئة في عام 2009 [160]-، فإنها استطعت في المقابل، أن تبني نموذجاً تنموياً "منتجاً/ مثمراً" ، من أهم خصائصه التدبير الرشيد للموارد. وذلك، ما تأتى لها من منظور تمكنها- وقبل اكتشاف النفط في حقبة السبعينيات من القرن الماضي-، من ترسيخ أسس الدولة الديمقراطية- دولة الإنتاج-، مع تطوير الدعامات التشاركية مع أهم مكون من مكونات الحكامة، وهو المجتمع المدني.

فالتوجه الجديد للتنمية، أصبح في الإنسان أكثر وعياً بأهمية المجتمع المدني في تنمية الواقع الذي ينتظم فيه. وقد أدت منظمة الأمم المتحدة، دوراً مفصلياً، في نشر هذا النوع من الفكر، من خلال التقارير والمنشورات والمواثيق التي تصدرها[161].

مع ذلك، يمكن القول، أن النموذج التنموي الإسكندنافي الجديد، ووفق دعاماته السالفة الذكر- اللبرلة، الكفاية، التنافسية، العقلنة، التشارك. وبشكل عام،" الحكامة"- ، لم يفرط كلياً في

[159] محمد الصياد ، "النموذج الرأسمالي الإسكندنافي" ، الخليج الاقتصادي، تم الاضطلاع على المقال بتاريخ : الثلاثاء 12 مارس 2019 ، على الرابط التالي : http://www.alkhaleej.ae/analyzesandopinions/page/0919925f-e9e6-42f7-a56e-ffafeceb31a2 .

[160]The World Bank , « World Development Indicators 2011» , ( Washington: World Bank, 2011).

[161] علي عبد الفتاح ، مرجع سابق الذكر، ص 152.

فضائل النموذج السابق-" الطريق الثالث" أو" الطريق الوسط" -، وإنما هو يحاول الجمع بين الرأسمالية التنافسية وبين الدولة الكبيرة [162].

## ه-النموذج التنموي الصيني

لقد استفادت الصين من مناخ العولمة، وخطت بتؤدة نحو اقتصاد جديد. ورغم أنها ركزت على صناعة الاستهلاكيات البسيطة في البداية، فإنها ركزت أيضاً على الإبداع الفني في مجالي النقل والاتصالات بالخصوص.

وصحيح أن الصين استجلبت المليارات من الاستثمارات الأجنبية. الأمر الذي يعد عادة مؤشراً رئيساً لارتهان التنمية للأولويات الوطنية، إلا أنها شفعت ذلك بشروط دقيقة ومصممة بامتياز، مما حماها من الارتهان.

ويجب أن لا يفوتنا أن نموذج الصين نموذج متفرد في كون ملكية الاستثمارات والنشاطات الاقتصادية هي للدولة. الأمر الذي أكسبها قوة هائلة في المساومة على الشروط؛ فمثلاً سنت القوانين التي تشترط أن يكون هناك شراكة استثمارية Joint-Venture بين الشركات الأجنبية والصينية.

وتترجم هذا عملياً– في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي- إلى شراكة مع الدولة ذاتها التي–بحجمها الضخم- تستطيع فرض شروط في الصالح الوطني. كما أنها لم تقايض عمالتها الرخيصة بثمن بخس.

إن الأمر الأكثر محورية في نمط التنمية هذا، لم يكن في مجرد الأرباح الطائلة، التي استطاعت الشركات الحكومية جنيها، وإنما أنه أجبرت صيغة الشراكة المستثمر الأجنبي على توطين التقنية القادمة – وليس مجرد نقلها – وعلى تطوير المهارات الصينية المحلية. وبالخصوص، لم يكن تطوير المهارات تطويراً خديجاً وحيد الطرف، كأن يتم تمرين أفراد من الفنيين الذين يسهل مغادرتهم البلد فيما بعد، وإنما تطوير مهارات شامل، ضم العمال والإداريين والمستثمرين الصغار.

وهكذا، عندما سمحت الصين فيما بعد للقطاع الخاص في الاضطلاع بدوره في عملية التنمية، كان هناك خميرة تنموية قادرة على عدم الارتماء في شرك الخارج.

وزيادة على ذلك، رعت الصين البحوث العلمية التي تخدم عملية التنمية. وقدمت نتائج هذه البحوث لتدعم المسيرة التنموية للقطاع العام والخاص[163].

---

[162] محمد الصياد ، مرجع سابق الذكر.

[163] مازن موفق هاشم ، مرجع سابق الذكر، ص ص 49-50.

أضحى النموذج الصيني في الوقت الحالي، نموذجاً "معولماً" على مستوى الممارسات التجارية على وجه الخصوص، لدرجة أصبحت معها السلع الصينية تفرض هيمنتها في كل بقاع المعمور. وهو ما يفسر احتدام الصراع الاقتصادي، على شكل حرب تجارية شرسة بين الصين وأمريكا، من حيث فرض رسوم جمركية على بعض منتجات البلدين[164]. وهي المسألة، التي شكلت عقبة كأداء أمام تطوير بنيات الاقتصاد العالمي ككل وإضعاف المقاومات الضرورية لجعله في منأى عن أي مخاطر محتملة.

لقد تمكنت الصين، وفق هذا التوجه "المعولم" ، وعبر نموذجها التنموي "الفريد"، ومنذ مدة- على الأقل، منذ منتصف التسعينيات من القرن الفائت-، من فرض هيمنتها على الاقتصاد العالمي. وتتجلى أبرز معالم النفوذ الصيني- التجاري / الميركانتيلي بالأساس[165]-، على هذا المستوى، في الآثار السلبية المباشرة على اقتصاديات العديد من البلدان المتقدمة، من قبيل بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وهي الآثار العميقة، التي تمظهرت خصوصاً، في تفشي ظاهرة البطالة بهذه البلدان، وكذا سيادة نوع من الانكماش الاقتصادي نتيجة العجز التجاري الخارجي.

طابع الهيمنة الميركانتيلية هذا-الممارسات التجارية وفق أبعاد عالمية -، يفسر أهمية الاستثناء الصيني في بناء نموذج تنموي رائد عالمياً، يراعي من جهة أولى، الخصوصيات الحضارية التليدة للتاريخ والثقافة الصينية، من حيث غرس قيم التوافق والطاعة لدى الفئات العريضة من الطبقات الدنيا تجاه الطبقات العليا، في سياق تنزيل المنظور القيمي الأفضل لنظرية " كونفوشيوس"، والتي تؤكد على التربية الأخلاقية التدريجية للفرد ونقل ذلك إلى العائلة، ثم المجتمع، وبالتالي، إلى الإنسانية ككل. فالارتقاء الذاتي- الفرد أو العائلة-، من منظوره، هو أساس الارتقاء الاجتماعي والارتقاء الإنساني ككل.

كما أن طابع الهيمنة، وفي سياق بلورة أفكار جديدة ومتطورة للبنيات الاقتصادية والسياسية السائدة، يفترض من جهة ثانية، تجويد أسس وقيم الحزب الشيوعي الصيني، والذي تبنى -

---

[164] فخلال شهر شتنبر 2018 ، شرعت الولايات المتحدة في تطبيق إجراءات فرض رسوم جمركية جديدة بنسبة عشرة بالمائة على بضائع صينية مستوردة بقيمة مائتي مليار دولار. وكإجراء مقابل ردت الصين بتطبيق رسوم جمركية بنسبة خمسة أو عشرة بالمئة على منتجات أميركية بقيمة ستين مليار دولار أميركي. وشملت المنتجات الصينية التي فرضت الولايات المتحدة عليها رسوماً جمركية المكانس الكهربائية والأجهزة المتصلة بالإنترنت، في حين أن السلع الأميركية التي استهدفتها الصين تشمل الغاز الطبيعي المسال وأنواعاً معينة من الطائرات. كما أنه، وبدءاً من شهر ماي2019، استأنفت واشنطن وبكين معركة الرسوم بينهما، بعدما باءت المحادثات التجارية في الولايات المتحدة بالفشل وانتهت بدون اتفاق مرجعي، مع اتهام الجانب الأمريكي للمفاوضين الصينيين بالتنصل من التزامات سابقة، حسب ما كشفت عنه وسائل الإعلام الدولية. وهي المعركة التي سيزداد وطيسها مع إعلان وزارة التجارة الأمريكية إدراج مجموعة "هواوي" على ما يسمى ب"قائمة الكيانات" لأسباب مرتبطة بالأمن القومي، وهو ما يعني منعها من الحصول على المكونات الأمريكية الصنع التي تحتاجها لمعداتها. ولترد عليها مباشرة وزارة التجارة الصينية، بالإعلان أنها ستصدر من جهتها، قائمة "كيانات غير موثوق بها" ، تفسخ عقودها التجارية وتتوقف عن إمداد الشركات الصينية.

[165] البعد الرأسمالي الشمولي الذي تتبناه الصين جعلها تسن استراتيجية ميركانتيلية، تتوخى في عمقها الاقتصادي، تحقيق عوائد / فوائض تجارية متواصلة ومتجددة ولا محدودة .

عبر تكريس مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي أو الأخذ بما سمي في إطار نوع من المزاوجة الغريبة ب"الرأسمالية الشمولية"[166] -سياسة جريئة قائمة على الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، وتجاوز المركزية المفرطة للاقتصاد والإشراف المهيمن للدولة على توزيع الموارد في إطار تنمية مشتركة لها، والحرص على توزيعها، وفق مبدأ السوق، بشكل فعال وجيد، مع ما يحتمه ذلك على هذه السياسة، من خلق المواءمات الضرورية مع متطلبات العصر الراهن.

ما سبق، يؤكد أن هناك طموحاً مفرطاً لدى الصين، في عولمة "نموذجها التنموي". ويرى الكثيرون، في هذا السياق، إن الصين كدولة رأسمالية شمولية، ومن خلال استراتيجيتها الاقتصادية "المتغولة" -أي المتسمة بالرغبة الشديدة في تكريس طابع النفوذ الاقتصادي اللامحدود-، تسعى إلى زعزعة اقتصاديات البلدان المتقدمة، من أجل الاستحواذ على الهيمنة العالمية، وبما يسمح لها في الوقت ذاته، بتعضيد نظامها السياسي وتصديره إلى باقي دول العالم[167].

أمام هذا الطموح "الجامح"، سنجد أن أصواتاً عديدة في بلدان العالم المتقدم على وجه الخصوص[168] – والتي أحست بالخطر الصيني القادم-، أضحت تنادي بضرورة قيام هذه البلدان، بمواجهة الهجوم الصيني المستمر والمتلاحق، خاصة على المستوى الاقتصادي، وذلك باتخاذ التدابير التي من شأنها حماية اقتصادياتها في الأجل القصير، وكذلك بوضع نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية في الأجل الطويل يقوم على تحقيق التوازن في المبادلات التجارية[169].

عموماً، فالنموذج التنموي الصيني، هو نموذج يبرهن، بالملموس، مدى أهمية استحضار البيئة الثقافية والحضارية لحظة التفكير في إحداث القفزات النوعية على مستوى النظام الاقتصادي والسياسي، وكذا نجاعة العمل، وبشكل متزامن، على الانخراط المعقلن في منظومة تطور الواقع بل، وحتى السيطرة عليه، بالشكل الذي "يعولم" طابع الهيمنة. في المحصلة، يمكن القول، أنه ورغم تبلور- في سياق علم الاقتصاد-، الأنماط المتعددة

---

[166] وهي الرأسمالية التي تم تأسيس قوتها النظرية والعملية، على النقيض تماماً، من الرأسمالية الديمقراطية. في هذا الصدد،" لم يتوان الحزب الشيوعي الصيني عن التأكيد، على أن الرأسمالية كنظام تتوافق، بشكل كلي، مع التنظيم الشمولي للمجتمع ،حيث يجب أن يخضع كل فرد في هذا المجتمع إلى الدولة ورموزها". أنظر : أنطوان برونيه ، جون بول جيشار، " التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية : الإمبريالية الاقتصادية "، ترجمة عادل عبد العزيز أحمد ، ط1 (القاهرة : المركز القومي للترجمة، 2016) ، ص ص 18 -19.

[167] أنطوان برونيه ، جون بول جيشار، مرجع سابق الذكر، ص 19.

[168] والمقصود بها بلدان مجموعة السبعG7 : فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، كندا والولايات المتحدة الأمريكية .

[169] أنطوان برونيه ، جون بول جيشار، مرجع سابق الذكر ، ص21.

للنموذج التنموي، إلا أنه لا يمثل أي نموذج حلاً مثالياً لكل دولة، حيث أن لكل دولة خصوصيتها [170].

## 3-مواءمات النموذج التنموي

لقد جسد البحث عن المواءمات الضرورية الكامنة في النموذج التنموي إحدى الاهتمامات الكبرى في سيرورة التنمية، والتي أخذت تحتل حيزاً مهماً على مستوى الدراسات الاقتصادية التنموية المعاصرة.

في كثير من الأحيان، ووفق العديد من الدراسات المهتمة بالشأن التنموي، فإن أي نموذج تنموي يعمل على خلق المواءمات الضرورية بين النموذج الاقتصادي والنموذج الاجتماعي، كما أنه مرتبط بعدة خاصيات التي يتميز بها كل اقتصاد على حدة( اقتصاديات نامية /سائرة في طريق النمو، اقتصاديات صاعدة/ ناشئة، اقتصاديات متقدمة /متطورة...) أو كل نمط اقتصادي لأي دولة من الدول( اقتصاد فلاحي، اقتصاد زراعي، اقتصاد صناعي...)، لدرجة معها سنجد أن كل نموذج اقتصادي أو نموذج اجتماعي لديه نموذج تنموي معين -مواكب ومدعم-.

وحتى نقف عند المدلول الحقيقي للنموذج التنموي، علينا، أولاً، أن ننظر إلى الاقتصاد، باعتباره نشاط بشري، يتوخى في بعده العام، خلق كل أشكال الثروة وتوسيع خيارات الإنتاج والاستجابة لمتطلبات الأفراد وحاجيات المجتمع، ويسعى في الأخير، إلى التحويل العميق لمختلف البنيات المؤسساتية لأي دولة من الدول.

على هذا الأساس، يبدو من البديهي القول، أنه ليس هناك أي نموذج تنموي يمكن أن يتموقع في منأى عن بنيات التغيير الاجتماعي، وما يرتبط بها من أسس التحول الاقتصادي على مستوى مختلف القطاعات الفلاحية والصناعية والتجارية والخدمات وغيرها، في إطار السعي الحثيث نحو بناء النموذج الأفضل، والقادر على تلبية كل حاجيات المجتمع، خاصة في البلدان السائرة في طريق النمو.

### أ-النمو / التنمية

يترادف مصطلحا "النمو La croissance " و"التنمية Le développement " غالباً، في حين أنهما، في الحقيقة، يحملان مفهومين متباينين :

---

[170] عمر الرزاز ،" من الريع إلى الإنتاج : الطريق الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد"، ضمن " النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية : الأبعاد الاقتصادية "، مجموعة مؤلفين، ط1 ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013) ، ص198 .

**أولاً:** إن النمو مفهوم عام وذو بعد واحد- اقتصادي بالدرجة الأولى-، في حين أن التنمية هي مصطلح متشعب متعدد الأبعاد، وبتعبير أدق مفهوم كمي ونوعي؛

**ثانياً** : أن النمو قابل للمقارنة والقياس لكونه مفهوماً كمياً، بخلاف التنمية التي لا تخضع للمقارنة والقياس بسهولة، لأنها تمثل مفهوماً نوعياً؛

**ثالثاً** : إن مفهوم "التنمية" هو مفهوم نسبي لكونه نوعياً. ولذلك لا يمكن احتساب معيار موحد بالنسبة إلى جميع المجتمعات[171].

وفق هذا المنطلق، يمكن التأكيد على أن كل تنمية هي نمو وليس كل نمو تنمية. وذلك، بالنظر إلى كون أن النمو هو مجرد وسيلة من الوسائل المتعددة لتحقيق مدارك التنمية، والتي تظل في عمقها، تتمحور حول تحسين أنماط عيش الأفراد والجماعات.

من الضروري جداً فهم الديناميات المؤثرة في السياسة والنمو حتى نتمكن من استشراف التطورات المستقبلية المحتملة[172]. وهو الفهم الذي يختلف من مجال إلى آخر؛ ففي المجال الاقتصادي مثلاً ، يمكن القول، أنه لولا قضية التخلف التي عانى منها كثير من الدول، لظل النمو والتنمية الاقتصاديين مصطلحاً واحداً، حيث كان ينظر لهما بأنهما زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ولكنهما يختلفان في المضمون والأهداف، وفي القضايا التي يعالجانها. فالنمو الاقتصادي، يعني ببساطة الزيادة في كمية وقيمة السلع والخدمات المنتجة في المحلي. وهو لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية الحياة، وهي إحدى معاني التنمية الاقتصادية[173].

---

[171] فيروز راد ، أمير رضائي، مرجع سابق الذكر، ص38.

[172] Tim Niblock and Monica Malik, «The Pilitical Economy of Saudi Arabia» , (Abingdon,Oxon; New York: Routledge,2007), p.2.

[173] سيدي أحمد كبداني ،" أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية "، ( أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة

إنه، وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجماليGross Domestic Product (GDP) أو الدخل الوطني الإجمالي Gross National Income (GNI) ، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[174].

وحتى يحقق النمو الاقتصادي مراميه الكبرى، عليه أن يستجيب لاشتراطات ثلاثة ضرورية. وهي: مراعاة زيادة معدل النمو السكاني، الرفع الحقيقي لا النقدي من دخل الفرد، البعد المستمر لا الآني لاستفادة الفرد من الدخل الحقيقي.

والنمو الاقتصادي، وفق هذه الاشتراطات، يعمل على تحقيق معدلات مرتفعة من التغيرات الاقتصادية الكلية، والقمينة في كنهها على تحقيق آثار إيجابية على التنمية، بما يضمن الاستجابة الفورية لاحتياجات الأفراد والجماعات، من حيث العمل على تلبية وإشباع أقصى ما يمكن منها، والإسراع، وبشكل شمولي، بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات أعلى، من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها[175]. والتأسيس، بالتالي، لدولة النمو. ومن ثم، لدولة "الرفاهية التنموية".

إن التأثير الإيجابي والفعال لإواليات النمو، وعلى مستوى اشتغالها في سيرورة التنمية، يجعل من هذه الأخيرة، تتبلور، باعتبارها، العملية، التي يتم، بمقتضاها، الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وما تتطلبه من إحداث العديد من التغيرات الجذرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، والتي تسمح بدخول الاقتصاد مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الوقت. وهي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة شريطة أن تكون مصحوبة بإحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[176].

هكذا، فالنمو، ورغم أنه يختلف عن التنمية، فهو يعتبر شرطاً لا محيد عنه للارتقاء بالمسارات التنموية في تجلياتها المتعددة، مع ضرورة التوسل بأدوات أخرى، على شكل معايير، تحدد في عمقها القياس الكمي/ العددي للنمو، باعتباره مفهوم قابل للقياس والمقارنة والضبط الكيفي / القيمي للتنمية، بالنظر إلى كونها مفهوم نوعي.

---

أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2012 - 2013 ) ، ص16 . يمكن الاضطلاع على الأطروحة على الرابط التالي : http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/3550/1/Kebdani-sid-ahmed.doc.pdf

[174] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، " التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية "، ( جامعة الإسكندرية، 2000) ، ص 51.

[175] محمود سمير طوبار، " مبادئ الاقتصاد "، ( الزقازيق : بدون ناشر ،1996) ، ص 26.

[176] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق الذكر ، ص ص 56 - 59.

ومن أهم هذه المعايير، نجد، لزوماً، تلك المرتبطة بالبعد الاقتصادي (الدخل) والبعد الاجتماعي والبعد الهيكلي. وهي كلها معايير حاسمة، قد تجسد وصفة "مثالية" لإرساء دعامات النموذج التنموي المنشود، والذي تروم تحقيقه دول "الحكامة التنموية الصاعدة".

## ب-الاقتصادي/ الاجتماعي

لقد أثبتت تجارب عدد من الدول- خاصة منها النامية -، على مستوى مساراتها التنموية، أن التناقض- وبالتالي التراجع في مستويات تنمية هذه الدول-، الذي قد يبدو أحياناً بين الاقتصادي والاجتماعي( بين تراكم النمو وتوزيع نواتجه)، لا يعدو كونه تناقضاً جزئياً، ينحسر تأثيره -البسيط-على المدى القصير، بينما تتلاءم أهدافهما بشكل تدريجي، كلي ومطلق على المدى الطويل.

وتشكل المواءمة بين الاقتصادي والاجتماعي- والتي تشكل جوهر اشتغال النماذج التنموية الرائدة-، إجابة صريحة عن السؤال الكبير، والذي ما فتئ يشغل، في آن واحد، بال صناع القرار التنموي والمشتغلين في حقل الدراسات التنموية. وهو المتمثل في المعادلة التالية : إلى أي حد يمكن خلق حالة من التماهي بين وتيرة النمو الاقتصادي- السريع والمرتفع- ومستوى التوزيع الاجتماعي- العادل والمنصف-، من أجل تحقيق التنمية بشكل "منتج" و"مستدام" ؟

في هذا الشأن، وعلى مستوى طرائق المواءمة بين الاقتصادي والاجتماعي، أدت الدروس المستفادة من البرامج الاقتصادية المتبناة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وما ارتبط بها من المبتكرات في النظرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلى توجيه الفكر التنموي نحو نموذج يتصف بفهم لعملية التنمية أوسع نطاقاً وأفضل تكاملاً، وإلى زيادة النظرة العملية المركزة على النتائج فيما يتعلق بأدوات التنمية.

لقد كانت فكرة التنمية في معظم خمسينيات وستينيات القرن العشرين مرادفة لإجمالي النمو المتحقق. وانطلاقاً من عام 1965، بدأت الأمور في التغير، وأصبحت فكرة التنمية أكثر التصاقاً بعملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي. كما سعت دراسات عملية تجريبية للدمج بين النمو والتوزيع. ولكن هذه المساعي استندت – إلى حد كبير نتيجة لقيود ومحدوديات عملية- إلى رؤية بسيطة جداً لما يشكل التنمية والتوزيع. غير أن هذا الأمر، بدأ في التغير في تسعينيات القرن العشرين، مع التقدم الهائل المحرز في الربط على صعيد المفاهيم بين أفكار النمو الاقتصادي والتوزيع وتخفيض أعداد الفقراء[177].

هكذا، وفي إطار التداخل الإيجابي- الاندماج الجمعي- بين الاقتصادي والاجتماعي، سنجد أن النموذج التنموي الحقيقي، يتأسس على قيام دولة "العدالة"، حيث إرساء العدالة -بصنفيها

[177] البنك الدولي، "التنمية وتخفيض أعداد الفقراء : النظر إلى ما فات والتطلع لما هو آت "، (2004) ، ص3.

المجالي والاجتماعي- وضمان التوزيع المنصف لنواتج التنمية، من شأنه تحقيق استدامة وكفاية النموذج الوطني في الإصلاح المتجدد، وفي الانتقال السلس وفي الاستقرار الجماعي. ويمكن، بالتالي، الإصلاحات المتوافق بخصوصها بين كل الفاعلين من تحقيق غاياتها وتثمين محتواها.

ويبدو، وجوباً، أنه، ومن منطلق معيارية "دولة العدالة"– وما يرتبط بها من مواءمة بين الاقتصادي والاجتماعي، أي بين إنتاج التنمية وتوزيع ثمارها –، فإن النماء الاقتصادي- أو التنمية الاقتصادية-، سيبرز كضرورة وجودية في المجتمعات التي تتزايد سكانياً، لأنه الطريقة الوحيدة لتوفير فرص عمل للأجيال الجديدة، تسمح لهم بالعيش الكريم والمساهمة المثمرة. هنا، فالعدل أساس لازدهار الاقتصاد، ولعل أهم أشكاله هو تكافؤ الفرص[178].

ولهذا، وفي سياق تعزيز القدرات التمكينية لدولة "العدالة"، أضحت مواءمة الاقتصادي بالاجتماعي من أكبر انشغالات التنمية. وهي المواءمة التي تستوجب في طياتها، وبشكل مستمر، القيام بعمليات "مكثفة" بخصوص تجسير الفجوات المتسارعة، والتي تنشأ بكل تأكيد كنتاج حتمي لعدة أسباب، من قبيل : الهيمنة القصوى لطابع التفاوت- والذي يمكن أن تتصف به البرامج التنموية-، الضعف الجلي على صعيد نسب النمو الاقتصادي، التغييب القسري لسياسات تكافؤ الفرص، الإبعاد المفروض لممكنات تحقق العدالة التوزيعية- اجتماعياً ومجالياً - ، التباين الكبير على مستوى الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية- الصحة، التعليم، الشغل، الحماية الاجتماعية- وغيرها من الفجوات أو الاختلالات التي تضاعف من هشاشة نظام "مواءمة الاقتصادي / الاجتماعي".

مواءمة الاقتصادي بالاجتماعي، تفترض في المجتمعات - من خلال نماذجها التنموية-، وبغية إيجاد صيغة فضلى خاصة بتجويد الحياة داخلها، أن تتوافر فيها، على الأقل، واحد من الأهداف الثلاثة التالية، والتي تعتبر جوهرية بالنسبة للتنمية[179] :

- زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع الأساسية المساعدة والمقومة للحياة، مثل الغذاء والسكن والحماية...؛

- رفع مستوى المعيشة، بشكل يضمن توفير فرص عمل أكبر وتعليماً أفضل واهتماماً أكثر بالقيم الثقافية والإنسانية، والتي تؤدي إلى جانب تحقيق الرفاهية المادية توليد عزة النفس للفرد بشكل كبير؛

---

[178] لؤي صافي ، " الرشد السياسي وأسسه المعيارية : من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة ، بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات"، ط 1(بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2015) ، ص182.

[179] ميشال تودارو ، " التنمية الاقتصادية "، ترجمة محمود حسن حسني ( الرياض : دار المريخ للنشر ، 2006) ، ص ص 58 - 59.

- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم. وذلك بتخليصهم من العبودية والاعتمادية، ليس فقط في تعاملهم مع الآخرين، ولكن أيضاً لتحريرهم من الجهل والمعاناة الإنسانية.

الأهداف السابقة-بشكل منفرد أو شمولي-، يمكن أن تبني في سيرورة اشتغالها نظاماً صارماً للحكامة التنموية، من منطلق خلقها لتكاملية، ما يسمى ب"مؤشرات الرفاه المستدام"، ومن أهمها:

- **مؤشر النمو الاقتصادي** : وهو المؤشر الذي يعمل على وضع ضوابط دقيقة ومنهجية، لقياس التغيرات الطارئة على الناتج الداخلي الإجمالي، باعتباره مركز تبلور الحسابات الوطنية[180]. على ضوء ذلك تحديد عناصر هذا المؤشر، يعرف النمو الاقتصادي، بوصفه الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج الداخلي الإجمالي (أو بعبارة أخرى، هو حصة كل فرد من الناتج الداخلي) ، أي الزيادة في حجم السلع والخدمات التي يقوم بإنتاجها الاقتصاد خلال سنة محددة، والتي يمكن قياسها بالتغير السنوي الحقيقي في متوسط المستوى المعيشي المادي للأفراد[181]. ويرى فيليب بيرو، أن النمو الاقتصادي، هو "الارتفاع المسجل خلال

[180]Jean Gadrey et Florence Jany-Catrice,« Les Nouveaux indicateurs de richesse » , (Paris :La Découverte ,2007 ), p.3.

[181]Andrew Dunett ,«Understanding the Economy: An Introduction to Macroeconomics » , 4th edition, ( London ; New York : Longman,1998 ).

فترة زمنية-عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة-، لمتغير اقتصادي توسعي، هو الناتج الصافي الحقيقي". في حين يعرفه كوسوف، بأنه " التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي[182]. أما سيمون كيزينت Simon Kuzent، فينظر إلى النمو الاقتصادي، بكونه ذاك "الارتفاع الطويل الأمد في الإمكانيات المرتبطة بعرض سلع اقتصادية مختلفة، بشكل متنامي، للسكان. وهي الإمكانيات التي ترتكز في جوهرها، على جملة من الدعامات، من أهمها : التقنية المتطورة والتكيف المؤسساتي والأيديولوجي"[183]. هكذا، وبشكل عام، فمؤشر النمو الاقتصادي، ومن منطلق التعاريف السابقة، يبرز كمؤشر حيوي لتجسير الفجوات التي يمكن أن تنجم عن التنمية الاقتصادية. وذلك، بالاستناد إلى متغيرات اقتصادية، كمية، توسعية، مستدامة لا عابرة؛

- **مؤشر قياس الفقر** : يتيح قياس الفقر إيجاد السبل الكفيلة بتجاوزه ويساعد على صياغة الفرضيات المتعلقة بأسباب الفقر. ولقد تميز قياس الفقر، بتبني مؤشرات عديدة، منها الكلاسيكي، من قبيل : المنهج المباشر القائم على الاستهلاك والمنهج غير المباشر المرتبط بالدخل ومنهج روانتري حول قلة الدخل ومنهج خط الفقر ومؤشر عدد الرؤوس[184]. ولتعرف مؤشرات قياس الفقر تطوراً ملحوظاً -عبر تجاوز مؤشرات المقاربة التقليدية-، من

---

[182] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، " النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية "، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999) ، ص ص 39 - 40.

[183]Michael P Todaro; Stephen C Smith,«Economic Development » , 8th edition, ( Boston::Addison Wesley ,Series in Economics ,2003 ).

[184] **المنهج المباشر القائم على الاستهلاك** : هو" المنهج الذي يعتمد على احتساب تكاليف استهلاك بعض السلع المحددة مقارنة مع الدخل". **المنهج غير المباشر المرتبط بالدخل** : هو" المنهج الذي يعتبر أن الدخل هو الاختيار الطبيعي والمنطقي لقياس الفقر، لأن الدخل يحدد قيود الميزانية التي تفرض على الفرد أو الجماعة ما يستهلكه وما لا يستهلكه". **منهج روانتري** : وهو "المنهج الذي يعرف الفقر بأنه مستوى من إجمالي الكسب أو الدخل الذي لا يكفي للحصول على الحد الأدنى من الضروريات اللازمة للحفاظ على مجرد الكفاءة البدنية التي تتطلب مصاريف لتغطية الغذاء وإيجار السكن ". **منهج خط الفقر** : هو "المحاولة المنهجية الرامية إلى وضع تقدير كمي للحاجيات الأساسية للإنسان ، الغذاء والملابس والسكن والنقل، التي تشكل الحد الأدنى الاجتماعي الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الانسانية للفرد بطريقة مقبولة ". **مؤشر عدد الرؤوس** : يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر. أنظر : محمد حركات ، مرجع سابق الذكر ، ص ص222-223.

خلال تبني منهج جديد، يطلق عليه في أدبيات البنك الدولي، الأبعاد المتعددة للفقر، أي طرح الفقر في سائر تجلياته الدولية والمؤسساتية والسوسيولوجية أو الفقر من خلال أصوات الفقراء، أي تشخيص معاني حياة الفقر على لسان الفقراء[185]. ولقد مكن المنهج الجديد، من توسيع نطاق فهم الفقر؛ فبعد أن كان التركيز ضيقاً ومنصباً على الدخل والاستهلاك، أصبح الفقر فكرة متعددة الأبعاد، تتضمن كلاً من التعليم والرعاية الصحية والمشاركة السياسية والاجتماعية والأمن والحرية الشخصية ونوعية البيئة وسواها... [186]؛

- **مؤشر التنمية البشرية** : وهو المؤشر الذي بدأ العمل به من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنة 1990 ، كمؤشر تركيبي لثلاثة مؤشرات متوازنة، والمتمثلة في[187] :

- **طول العمر** : يقاس على أساس أمل الحياة عند الولادة؛

- **مستوى التعليم** : يقاس انطلاقاً من معدل محو أمية الكبار والمعدل العالي للتمدرس؛

- **مستوى المعيشة** : (الثروة) ويقاس بالنظر إلى الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.

وقد تناول تقرير التنمية البشرية الأول الصادر في1990، التنمية البشرية، على أنها نهج إنمائي محوره الإنسان. وحول نهج التنمية البشرية الخطاب الإنمائي من الثراء المادي إلى الرفاه البشري، من زيادة المداخيل إلى توسيع الإمكانات، من تحقيق النمو إلى توسيع الحريات. وركز على ثروة الحياة، وليس على ثروة الاقتصاد. فغير بذلك، النظرة إلى النتائج الإنمائية. وبناء على ما سبق، وفي إطار التطوير المستمر لقياس التنمية البشرية، غالباً، ما يتوسل في ذلك، على أبعاد أساسية ثلاثة -مع الارتباط المتماهي بجملة من القدرات- . وهي : **أولاً**، متوسط العمر المتوقع عند الولادة والقدرة على عيش حياة مديدة وصحية؛ **ثانياً**، متوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة والقدرة على اكتساب المعرفة؛ **ثالثاً**، نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق. كما أنه، ولقياس أكثر شمولاً للتنمية البشرية، تم الاسترشاد بالأدلة الأربعة التالية : دليل التنمية على أساس عدم المساواة، دليل التنمية حسب الجنس، دليل الفوارق بين الجنسين ودليل الفقر المتعدد الأبعاد[188].

---

[185] تقرير البنك الدولي في العالم ، " شن هجوم على الفقر "، (2000 -2001) ، ص135.

[186] البنك الدولي، " التنمية وتخفيض أعداد الفقراء..." ، مرجع سابق الذكر ، ص3.

[187] محمد حركات، "تقييم السياسات العمومية وأنظمة الحكامة : تحديات منطقة في ظرفية متوترة" ، ضمن" مفارقات حكامة الدولة في البلدان العربية "، ترجمة محمد مستعد ، ط1 ( مؤسسة هانس سايدل ، 2018) ، ص183 .

[188] " لمحة عامة : تقرير التنمية البشرية 2016 ؛ تنمية للجميع "، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2016 ، ص ص2 - 3.

عبر هذه المؤشرات، وغيرها، تقوم دولة "الرفاه المستدام"، بأدوار معيارية هامة، في سبيل الارتقاء بسيرورة مشروع المجتمع المنجز، وتدعيمه المستمر بعامل الريادة، والكفيل في نهاية المطاف، بضمان أسس حكامة النموذج التنموي المأمول، اقتصادياً واجتماعياً.

## ج-الدول النامية/ الدول المتقدمة

لم يصمم مفهوم "التنمية البشرية" خصيصاً للدول النامية، بل إنه مفهوم عام يطبق على الدول كلها بغض النظر عن المستوى الذي بلغته من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

كما أن المطلع على مختلف التقارير الدولية حول التنمية البشرية، فإن دول العالم ترتب وفق قيمة دليل التنمية البشرية الذي يحسب لها، وأن هذا الترتيب يتجاوز تصنيف الدول إلى دول متقدمة وأخرى نامية. ويركز على تصنيف الدول في مجموعات ذات مستوى منخفض أو متوسط أو مرتفع من التنمية البشرية [189].

عندما تسعى البلدان النامية لتحقيق أهدافها التنموية : النمو، المساواة، محاربة الجوع والفقر، الاعتماد على الذات وحماية البيئة... فإنه يتوجب عليها السير على خطى البلدان المتقدمة. وهو ما يتجسد في خوضها لغمار معارك الإصلاح، والتي، غالباً، ما يتم خوضها بغية التكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية، سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة. وقد تكون هذه التغيرات إيجابية أو غير إيجابية لمجموعة من الأهداف التي تتبعها الدول النامية؛ ففي حالة التغير الإيجابي مثلاً ( تحسن غير متوقع في التبادل التجاري، إضافات جديدة في رأس المال الأجنبي للاستثمارات المتاحة، أو منافع كبيرة من قسمة العمل الدولي) ، فإن التحدي هو الحصول على أعظم منفعة منه. أما في حالة التغير غير الإيجابي، فيجب التعامل معه بأقل تضحية ممكنة من الأهداف، وبأقل التكاليف الاجتماعية والعوارض الجانبية غير المرغوب فيها[190].

استندت الأدبيات التطبيقية في مجال النمو الاقتصادي إلى التطورات النظرية في هذا المجال. وكما هو معروف طور سولو Solow النموذج النيوكلاسيكي للنمو في محاولة لتفسير الشواهد التاريخية عن أنماط النمو الاقتصادي في العالم، وخصوصاً النمو في الدول الصناعية المتقدمة. وشملت الحقائق النمطية للنمو في الدول المتقدمة، وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية، ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال، وثبات أنصبة

---

[189] إبراهيم العيسوي ، مرجع سابق الذكر، ص ص235- 236.

[190] منير الحمش،" الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة "، ط 1( دمشق : دار الرضا للنشر ،2003) ، ص 122.

رأس المال والعمل في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ثبات معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة، بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة[191].

من المواءمات التي ينبغي طرحها على مستوى ثنائية الدول النامية / الدول المتقدمة، نجد المواءمة المرتبطة بمسألة الدخل، خاصة الجانب المتعلق منها بمفهوم "الدخل الحقيقي". وهو المفهوم الذي يصعب أحياناً تحديده بدقة في البلدان النامية. وذلك من منظور غياب مؤشرات واضحة لقياسه، وكذلك لجملة من المتغيرات الاقتصادية، من قبيل : عدم ثبات أسعار الصرف الوطنية والخارجية والاختلاف البين للأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية. الأمر الذي يستوجب استخدام معايير لقياس الدخل. وبالتالي، لقياس النمو والتنمية على مستوى الدول النامية أساساً. ومن أبرز هذه المعايير، التي يتم كثيراً تبنيها، نجد **الدخل الوطني الكلي**، والمرتبط بمعدل نمو السكان؛ **الدخل الوطني الكلي المتوقع**، والذي يقيس النمو من منطلق المتوقع وليس الفعلي؛ **متوسط نصيب الفرد**، كأكثر المعايير استخداماً وصدقاً، بحسب العديد من الاقتصاديين، بالرغم من أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية؛ **معادلة Singer**، باعتبارها معادلة للنمو الاقتصادي، تقوم بحساب متغيرات معدل النمو السنوي لدخل الفرد ومعدل الادخار الصافي وإنتاجية رأس المال ومعدل نمو السكان. وهي المعادلة التي طرحت في حينها-سنة 1952 - فرضية أن دخل الفرد في البلدان النامية، انطلاقاً من هذه المتغيرات، لا يتحسن، بل يتدهور باستمرار[192].

ويشكل النمو الاقتصادي عبر ذلك- ومن خلاله التنمية الاجتماعية-، الشغل الشاغل لحكومات الدول النامية قصد اللحاق بركب الدول المتقدمة . تجدر الإشارة هنا، إلى أن الدول النامية، غالباً، ما تتمحور اهتماماتها التنموية حول تلبية حاجيات الحياة –مع الاستحضار الدائم لهاجس التفكير في كيفيات توزيع ثمار التنمية-، عكس الدول المتقدمة التي ما فتئت ترفع تحدي تجويد نمط الحياة.

هكذا، سنجد أن الدول المتقدمة يظل الاهتمام الأكبر فيها موجهاً نحو نوعية الحياة، في حين لم تهتم البلدان النامية بتحقيق التنمية الاقتصادية وما تتطلبه من ناتج قومي مرتفع ومعدل نمو سريع فحسب، ولكن أيضاً من سيقوم بهذا النمو. ولذلك كان انشغالها الأساسي هو النمو في مواجهة توزيع الدخل، أي بمعنى الكيفية التي تقسم بها ثمرات النمو والتنمية على الفئات المختلفة للمجتمع، لأنه حتماً إذا كان الأغنياء يحصلون على القسط الأكبر لعوائد النمو، فإن حال الفقراء يتجه للأسوأ وتتعمق ظاهرة سوء توزيع الدخل.

---

[191] علي عبد القادر علي ،" ملاحظات استكشافية على النمو المستدام والتنمية في الدول العربية "، ضمن " النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية : الأبعاد الاقتصادية "، مرجع سابق الذكر، ص26 .

[192] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق الذكر، ص65.

واستناداً إلى التجارب والمعايير التاريخية، اتضح أن معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها الدول النامية تذهب في معظمها إلى الأغنياء ولا تشكل إلا منفعة بسيطة للفقراء. لذلك، فإن نسبة كبيرة من السكان في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تعاني من مستويات معيشة إما متدنية أو ثابتة، بالتزامن مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر والأمية وضعف الأنظمة التعليمية والخدمات الصحية[193].

ومن أجل تجاوز هذه المثبطات، يبدو من المفروض، التفكير العميق، في خلق نموذج تنموي تشاركي جديد، قادر على إحراز تقدم حقيقي، بالنسبة لدول المعمور –دول نامية أو متقدمة- وهو ما يمكن أن يتم، المضي فيه قدماً، عبر عقد شراكات من أجل التنمية، وفق تصورات محددة وأجندات واضحة. فمن جهة، على البلدان النامية، أن تواصل تحسين سياساتها ونظام الإدارة العامة فيها. ومن جهة أخرى، يتوجب على البلدان المتقدمة الوفاء بالتزاماتها : زيادة تحرير تجارتها، وزيادة المعونات التي تقوم بتقديمها، وتعميق تخفيف أعباء الديون التي على عاتق البلدان الفقيرة[194].

## د-الحاجيات/ الإمكانات

توجد حاجة فيسدها الصانع بوسيلة، إلا أن الجديد، أن توجد وسيلة أولاً، ثم تخترع لها حاجة.

بالمثل، توجد وظيفة، ثم يجري البحث عن شاغل مناسب يشغلها. في العالم الثالث، يوجد إنسان، فتنشأ وظيفة كي يشغلها[195].

ويرتبط مفهوم "الحاجة" في جوهره الفكري بعدة مفاهيم قيمية ومعيارية، وعلى رأسها "مفهوم العدالة الاجتماعية". في هذا الصدد، وحسب رأي المشتغلين في حقل الفكر التنموي، فإنه لا يمكن إطلاقاً فصل فكرة العدالة الاجتماعية عن فكرة الحاجات الإنسانية للبشر. إذ، أنه من دون إشباع هذه الحاجات لا تكتمل للفرد إنسانيته ولا يتوافر لديه ما هو مستحق من الكرامة. وعلى ذلك، فإن إقرار العدالة الاجتماعية يقتضي توافر ظروف ومؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية وطرائق حياة تساعد كل فرد في إشباع حاجاته. ومن المحقق، أن الطاقات والقدرات الكامنة في البشر تميل إلى الانطلاق تلقائياً، عندما تتاح لهم فرص كافة لإشباع حاجاتهم؛ وهذا ركن أساس من أركان العدالة الاجتماعية [196].

---

[193] سيدي أحمد كبداني ، مرجع سابق الذكر، ص2 .

[194] البنك الدولي، " التنمية وتخفيض أعداد الفقراء... "، مرجع سابق الذكر، ص26.

[195] نعمان عبد الرزاق السامرائي ،" البعد الثقافي لإشكالية التنمية "، ضمن " إشكالية التنمية ووسائل النهوض : رؤية في الإصلاح "، مرجع سابق الذكر ، ص215.

[196] إبراهيم العيسوي ، مرجع سابق الذكر، ص 106.

تعني التنمية البشرية، توسيع الحريات للجميع، بحيث يتمكن كل إنسان من اتخاذ ما ينشده من خيارات. وفي جوهر هذه الحريات، اثنتان : حرية الرفاه التي تتحقق بالوظائف والإمكانات، وحرية التصرف التي تتحقق بإعلاء الصوت والاستقلالية. وكلا النوعين من الحريات ضروري للتنمية البشرية.

هكذا، يمكن اعتبار أن الوظائف – هنا الحاجات-، هي ما ينشد الإنسان أن يكون عليه أو يفعله – تحويل الحاجات من القوة إلى الفعل-، كان يكون سعيداً، في حالة اكتفاء غذائي، في صحة جيدة، وأن يتمتع باحترام الذات، ويشارك في حياة المجتمع.

أما الإمكانات- هنا القدرات-، فهي مختلف الوظائف( أي ما ينشد الإنسان أن يكون عليه ويفعله) التي يستطيع الإنسان تحقيقها وهي تنبني، بالضرورة، على حرية التصرف السالفة الذكر؛ إذ أن القدرة على التصرف، ترتبط بما للإنسان من حرية للقيام بعمل أو إنجازه، تحقيقاً لما يراه هاماً من أهداف وقيم.

التنمية البشرية عبر ذلك هي عملية توسيع خيارات الإنسان. كما أنها تنمية الإنسان ببناء الإمكانات البشرية؛ فهي للبشر، إذ تحسن حياتهم وهي من البشر، إذ يشاركون بفعالية في كل ما يكون حياتهم . ونهج التنمية البشرية أوسع من نهج أخرى، كتلك التي تعنى بالموارد البشرية أو الاحتياجات الأساسية أوالرفاه البشري[197].

في هذا السياق، يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2003) التنمية البشرية المستدامة، بأنها "عملية توسيع خيارات البشر، وأن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم". وبذلك، تقوم التنمية البشرية المستدامة حسب هذا التعريف على محورين أساسيين[198] :

- **الأول** : بناء القدرات البشرية للتوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق، وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية واكتساب المعرفة والتمتع بالحرية لجميع البشر دون تمييز؛

- **الثاني** : التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني، الإنتاج، منظمات المجتمع المدني والسياسة.

لقد جاء هذا التطور في مفهوم "التنمية البشرية المستدامة" تزامناً مع التطور في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. مما أدى إلى حصول إشباع كلي أو جزئي لدى غالبية السكان، وانتشار المطالبة بإشباع الحاجات المعنوية والروحية، إذ غدت شرطاً أساسياً لحدوث التنمية البشرية المستدامة. وإضافة إلى حاجتها إلى شرطين مهمين، وهما تطوير الموارد

---

[197] " لمحة عامة : تقرير التنمية البشرية 2016 ؛ تنمية للجميع "، ص ص1- 2 .

[198] المعتصم بالله الجوارنة، ديمة محمد وصوص،" التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية "، (عمان : دار الخليج ،2009) ، ص ص 42 -43.

والإمكانيات المحلية والعدالة في توزيع مقومات التنمية ونتائجها، فإنها تحتاج إلى توفير المرتكزات التالية[199] :

- توفير الدخل الكافي لتغطية الاحتياجات المادية والمعنوية؛

- توفير رغبة حقيقية لتحقيق التنمية البشرية لدى غالبية أفراد وفئات المجتمع؛

- توفير إرادة سياسية تؤمن بمنهج التغيير لتحقيق التنمية البشرية المستدامة؛

- توفير إدارة كفؤة.

في المحصلة، يكمن جوهر البعد الأخلاقي الذي يجسد الضمان الأساسي للتنمية المستدامة، في تأكيد الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف بين الأجيال؛ فالتنمية المستدامة، تأتي بمثابة عملية تغيير، يكون فيها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتوجيه التقنية والتغيرات المؤسسية كلها في حالة انسجام، مستهدفة إنعاش الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية اللازمة لضمان الحاجات والتطلعات الإنسانية[200].

## ه-الوسائل /الأهداف

كل مجتمع وكل دولة تتطلع إلى التنمية، والناس عادة لا يختلفون كثيراً حول( الأهداف) الكبيرة، لكنهم يختلفون حول( الوسائل)، هل توصل إلى الأهداف أم لا ؟ ومادام أنه كلما كثرت التفاصيل وتعددت كثر الخلاف حولها وتعدد، فإنه بالمثل إذا كانت ( الوسائل) مبهمة وغامضة، فالخلافات تنشب في المستقبل القريب والبعيد[201].

من الأدوات التي يتم التوسل بها لتحقيق الزيادات السريعة والدائمة، بخصوص سيرورة التنمية، نجد الإجراءات التي يتم اتخاذها على مستوى الهيكل الاقتصادي- الدخل الوطني، دخل الفرد، الاستثمار، الرأس مال، دورة الاقتصاد...- لأي مجتمع من المجتمعات، وكذا ربطها المستمر بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ على باقي الهياكل : الاجتماعي والثقافي والسياسي؛ مما يجعل هذه الإجراءات قادرة على تفسير مجمل الإشكاليات ذات الصلة بالمسألة التنموية. وينبغي من أجل ضمان الغائية المعيارية لهذه الإجراءات، الحرص على وضع أسس "مستدامة" لنموذج تنموي حقيقي، يتوخى في كنهه بلورة تصورات استراتيجية كفيلة بتحسين أوضاع جميع فئات المجتمع، وبأقصى درجة من الكفاية والفعالية.

---

[199] المرجع نفسه ، ص44.

[200] باسل البستاني ، مرجع سابق الذكر ، ص ص 56 -57.

[201] نعمان عبد الرزاق السامرائي، مرجع سابق الذكر ، ص167.

الأهداف التنموية بذلك، هي نتاج الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات التي تتوافر لدى المجتمعات. وهو الاستخدام، الذي يتم، في غالب الأحيان، عبر إحداث التغيرات الضرورية، على صعيد البنيات الاقتصادية القائمة، وما ينجم عنها من مؤشرات إيجابية، بخصوص عوائد التنمية ووجوب التمكين المتواصل من القدرات "الرشيدة" على التوزيع العادل والمنصف لهذه العوائد. مواءمة الوسائل المتخذة - الإجراءات- بالأهداف المتوخاة، تجعل من التنمية في شتى تجلياتها، عملية مجتمعية شاملة، قائمة بالأساس على الوعي التشاركي المندمج، والممتلك لمبادئ التدبير الجيد للإمكانات المتوافرة داخل مجتمع من المجتمعات، والمحقق للأبعاد الفعالة لأي نموذج تنموي مأمول، سواء كان ذلك على المستوى الإنتاجي أو على المستوى التوزيعي.

ولعل من أبرز الوسائل التي يتم الاستناد عليها لتحقيق أهداف التنمية، لأي مجتمع من المجتمعات، العمل على خلق شراكات بين القطاع العام والخاص. وذلك شريطة الالتزام المعياري- السياسي بالأساس- القوي للدولة بقضية التنمية باعتباره "رسالة مقدسة" يتعين الوفاء بها؛ إذ يعد هذا الالتزام، بمثابة "تعهد تعاقدي" ضمني، داخل صيغة معينة للتحالف و"الشراكة" بين الدولة والقطاع الخاص. وفي هذه الصيغة، تصبح الدولة هي الأقوى، بقدرتها على أن تقرر التوجهات الرئيسة التي يجب أن يسير عليها القطاع الخاص، وعلى أن تحمل هذا القطاع على تنفيذها، بكل ما تملك من أدوات، ابتداء من احتكار مرفق التمويل، وانتهاء بالإرغام العيني المجسد الذي يصل إلى حد سجن المخالفين.

النتيجة الرئيسة المستخلصة من ذلك، أن التنمية، بل ومجرد "النمو"، لا يمكن تحقيقه من خلال صيغة تقليدية للعمل المشترك بين الدولة والقطاع الخاص، حين تتحول الدولة إلى مجرد "ميسر"، تتولى استكشاف رغبات رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، وتبادر بتلبيتها، بدءاً من تيسير إجراءات "الدخول" إلى سوق الاستثمار، وانتهاء بسخاء الإعفاءات الضريبية، سواء على أساس "زمني" أم على أساس "نوعي" [202].

كما لا يمكن تحقيق ذلك، بتبني المنطق الذي ساد في وقت من الأوقات، على مستوى طرائق تحقيق التنمية. وهو المنطق الذي يؤكد، أولاً على ضرورة "إزاحة الدولة من الطريق، باعتبارها عائقاً Getting the State Out of the Way" كوسيلة من وسائل ضبط وتيرة اشتغال الفعل التنموي لأي بلد من البلدان؛ وثانياً على أن المقاربة للإصلاح –الخاص بالسيرورة التنموية- على قاعدة مساءلة المسؤولين وإرساء حكم القانون ضمن شروط يتحكم بها القطاع الخاص أو السوق بوتيرة النمو ليست كافية ولا ناجعة هي الأخرى؛ وثالثاً على أن المقاربة البديلة – التي تستوحي التجربة الآسيوية أو ما يسمى ب"النموذج الآسيوي" - لا

[202] محمد عبد الشفيع عيسى ،" دور الدولة التنموي دراسة مقارنة للخبرة المصرية المعاصرة "، ضمن " النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية : الأبعاد الاقتصادية "، مرجع سابق الذكر، ص125.

تركز على أفضلية القطاع الخاص على العام، ولا تهدف إلى خصخصة المؤسسات، بل تركز على كيفية جعل الدولة تعمل أفضل وتسهم بفاعلية أكبر في المشاريع التنموية – وعلى رأسها المشروع المعروف في التجربة الآسيوية ب" التصنيع المتأخر"- وهو ما سماه بريتون ب"تعلم الحكومة Learning Gouvernment "، أي أن نقطة الانطلاق ليست إزاحة الدولة، بل جعل الدولة تعود إلى قيادة التنمية [203].

من الوسائل الاستشرافية التي ينبغي التوسل بها – عبر استخدامها واستغلالها، بشكل سليم ومعقلن-، والتي من الممكن أن توجه، وفي إطار استرشادي محض، الأهداف التي يرنو إلى تحقيقها أي نموذج تنموي طموح، نجد التخطيط الاستراتيجي، باعتباره أداة "فضلى"، تعمل في عمقها، على تحديد السياسات والبرامج التنموية المتخذة، وتنفيذها التنفيذ الفعال، ونقل أهدافها من القوة إلى الفعل، وتحويلها، بالتالي، وعلى مستوى الأمد البعيد، إلى أهداف واقعية، عملية وملموسة.

وذلك كله، يجب أن يتم، مع ضرورة الاستحضار الدائم للخطط التكميلية – بشكل مواكب للخطط الرئيسية-، يمكن توظيفها في حالة تعثر مرصود - بسبب من الأسباب المرتبط أساساً بكفاية الوسائل -، على مستوى أي محطة من محطات الفعل التنموي.

## ثالثاً :مبادئ النموذج التنموي

النموذج التنموي هو صيغة متطورة ومتغيرة، باستمرار، لضبط مسارات السيرورة التنموية، وجعل هذه الأخيرة، وبطريقة استرشادية ونموذجية صرفة، توجه السياسات المتخذة على مستواها، وبدرجات متزايدة، نحو مسايرة التحولات المتسارعة والحقائق المتجددة التي أضحى يتسم بها عالم اليوم، عالم النماذج اللامتناهية، والتي يبدو من الصعب جداً، السيطرة المطلقة على كل الأبعاد "المستدامة" التي تتوق إلى تحقيقها، جيلياً ومجالياً.

والنموذج التنموي بهذا التحديد الشمولي، يستوجب توافر مبادئ ترسخ، من جهة، مكونات "تضمينيته"، وتعزز، من جهة أخرى، مقومات "استدامته"، في إطار إرساء البناء المتكامل للتنمية، وتحفيز جوانب اتساقه المعياري الخالص. ومن أبرز هذه المبادئ التي يمكن أن تحقق هذا المراد الغائي، نجد، جوهرياً، ثلاثة مبادئ، وهي : التضامن والمأسسة والتضمينية.

### 1-مبدأ التضامن

[203] ألبير داغر،" إصلاح مؤسسات القطاع العام في البلدان العربية في ضوء التجربة الآسيوية "، ضمن " دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يومي 22 و23 سبتمبر 2011 " ، مجموعة مؤلفين، ط1 ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013) ، ص180 .

يقصد بمبدأ التضامن على هذا المستوى، التأسيس لنموذج تنموي "متضامن" في مجتمع "متضامن" اجتماعياً، يسعى إلى الإعمال المنفتح والمرن لقواعد ناجزة معيارياً، تعزز الاقتناع الكامل بأهمية قيمة التضامن في سبيل الوصول التشاركي إلى "الخير" التنموي العام، وتوزيعه التوزيع العادل والمنصف بين الجميع، وبالتالي، ترسيخ دعامات دولة التضامن.

## أ-قيمة التضامن

يعد التضامن تعبير ملموس عن مختلف العلاقات والروابط الاجتماعية التي تجمع ما بين الأفراد والجماعات. ومن ثم، فالتضامن يتبلور كقيمة معيارية راقية قائمة ما بين الناس في سائر المجتمعات والحضارات، وكمبتغى إيجابي للاندماج والتلاقح والتلاقي بين القوى المنتجة والقوى المستهلكة للثروات والقيم.

في هذا الإطار، ساهم وقوع التضامن في صلب العمليات المشكلة لاستمرارية العلاقات البنيوية في مستواها المحلي أو الدولي، بصورة رئيسة في تقديمه بوصفه ادعاءاً أخلاقياً ذا دعامة قيمية كبيرة وإضفاء صفة الإلزامية عليه من حيث هو مسؤولية[204] أو نظام حام لاستمرارية القيم المشتركة وارتباطه بالرغبة والجاهزية لتقديم المساعدة عند الحاجة[205].

التضامن بذلك، ومن منظور معياري خالص، يعد أحد أبرز المرتكزات التي يقوم عليها نهج التنمية البشرية المستدامة خاصة في تجلياتها الاجتماعية. هنا نتحدث عن تبلور التضامن الاجتماعي كقيمة من القيم الرفيعة داخل المجتمعات البشرية.

وفق هذا المنطلق القيمي، فالأفراد مخلوقات اجتماعية جبلت على العيش في مجتمع بشري، مما يقتضي على كل منهم المشاركة والتعاضد في إدارة شؤون الحياة. وهذا الأمر، من شأنه، أن يساهم في تعميق الشعور بالانتماء، ويضيف، بالتالي، الغبطة إلى المشاركة المجتمعية الهادفة.

وعلى هذا الصعيد، تبرز بوضوح العلاقة الوثيقة بين التنمية البشرية والثقافة، استناداً إلى واقعة أن الشعور بالتعاضد والتضامن الاجتماعي ينبع منطلقه من الثقافة والقيم والمعتقدات

---

[204] رغم قيام علاقة تفاعلية بين التضامن والمسؤولية، إلا أنه هناك اختلاف جلي بين المبدأين؛ فإذا كان التضامن يتبلور بوصفه متغير مستقل، فإن المسؤولية تبرز باعتبارها متغيراً تابعاً .

[205] أمينة مصطفى دلة،"جدلية أولوية "الدولة الحارسة" مقابل المسؤولية الدولية : تحقيق مبدأ التضامن مع مراعاة الخصوصية العربية " ، مجلة سياسات عربية، العدد20، ماي 2016 ، ص19.

المشتركة، تلك التي تشكل السلوكية الفردية باتجاه التنمية البشرية والخيارات البشرية تتعاظم ، ولا ريب، كلما كانت حلقات التضامن الاجتماعي أوسع وأكثر فاعلية [206].

البعد الثقافي للتضامن، يجعل من هذا الأخير، قيمة ثقافية واجتماعية تتجلى تمظهراتها الإيجابية الكثيرة في تلك القدرة الفائقة على تجسيد التوازنات الممكنة، والناجمة، بالأساس، عن العمل الجماعي الموحد والمشترك. ومن ثم، فالتضامن كقيمة إنسانية وكونية رفيعة، يعتبر في كنهه نتاجاً معيارياً خالصاً للممارسات الموضوعية والإجرائية الفضلى السائدة داخل أي مجتمعات من المجتمعات. وهي المسألة التي تتعاظم أهميتها الاعتبارية على صعيد اشتغال سيرورة التنمية، في تجلياتها المختلفة، خاصة حينما نصادف التفاعلات القائمة بين الطبقات السائدة داخل مجتمع ما ، في إطار دفاعها المستميت عن مصالحها الاقتصادية الضرورية –وبصفة عامة المصالح ذات العلاقة الوطيدة بالغائيات التنموية-، من منظور تجذر وعيها التضامني التشاركي، وترسخ قدرتها على إظهار العمل الجماعي[207].

كما أن التصور العقلاني الخاص بقيمة التضامن[208]، والذي قدمه ميكائيل هيشتر Michael Hechter، يعطي اهتماماً بالغاً لمجمل الأواصر والعلاقات والروابط الناظمة للأفراد والجماعات، والمتحكمة في الغايات التي تتوخى الارتقاء بالعيش المشترك. فمن منظور اعتبار السلوك الاجتماعي هو جملة الأفعال والتصرفات الصادرة عن الفرد "العقلاني"، يرى هيشتر، بأن الأفراد يكونون فيما بينهم جماعات للتضامن، تتضافر جهودهم، بشكل جماعي منظم، بغية إدراك مصالحهم المتعاظمة والاستجابة لحاجياتهم المتزايدة. وذلك كله، في إطار سعيهم الحثيث، لتحقيق سائر الأهداف المشتركة. الأمر الذي يحفزهم على إنتاج

---

[206] باسل البستاني، مرجع سابق الذكر ، ص67 .

[207]Steinar Stjernø , «Solidarity in Europe: The History of an Idea» ,(New York : Cambridge University Press,2004 ), p.45.

[208] حول هذا التصور العقلاني أنظر Michael ( Brekely, ,CA:University of California Press,1987 Hechter, «Principles of Group Solidarity

القيم المعيارية المتبادلة والسلع المادية المختلفة أو كل ما يمكن أن يوصل إلى غائية بناء الرفاه الاجتماعي، مع الحرص الدائم على ضمان استفادة الجميع من عوائده القيمية.

ومن ثم، يمكن التأكيد، على أن تضامن الأفراد –والذي يجسد ماهية تشكل وطبيعة أدوار الجماعات- هو قيمة عقلانية قائمة، بصورة أساسية، على الاتصال التفاعلي والتعاضد الترابطي بين هؤلاء الأفراد، وانصهارهم التام والمندمج في الذات الجماعية، وفق قواعد من الوضوح على مستوى الرؤية والتشارك الإيجابي في الأفعال، ومن منطلق اشتراطات معينة، تخص بشكل محدد، تعزيز دعامات تنسيق السلوك الاجتماعي وتطوير أبعاده المتنوعة. يظل ارتباط النموذج التنموي بقيمة التضامن وثيقاً لعدة اعتبارات، ومنها كون:

- الصالح العام، ومن خلال المجالات التي يسعى لخدمتها كمجالات تضامنية، هو مطلب ضروري لتحقيق الخير "التنموي" للجميع، من حيث توزيع عوائد التنمية بشكل منصف وعادل؛

- التوسل المرجعي بالسلوك التضامني هو منطلق حقيقي لتيسير عوامل قيام تنمية بشرية مستدامة ومتوازنة و"مأنسنة"؛

- التطبيق الأفضل لممارسات الفكر التضامني هو سبيل ناجع لتقوية القدرات المؤسساتية التمكينية الخاصة بعناصر الحكامة وتحسين أدائها المعياري؛

- المساهمة الإيجابية في تطوير خصائص الفاعلية والتشارك والتعاون والتنسيق هي شرط لا محيد عنها لترسيخ لبنات صرح "دولة التضامن" وتعزيز أسسها التنموية، وفق قيم المسؤولية الجمعية، ومن منطلق مبدأ التنضيد التشاركي أو التآلف التماثلي.

كل هذه الاعتبارات، تبرز بما لا يدع مجالاً للشك، أهمية قيمة التضامن في سيرورة النماذج التنموية. وذلك من منظور تبلورها كقيمة قانونية اجتماعية وسياسية مؤطرة للعمل الجماعي التشاركي، من شأن الاسترشاد المرجعي بها، تحقيق المأمول من هذه النماذج ، بكل كفاية وفعالية.

## ب-دولة التضامن

على مستوى الدول النامية أو السائرة في طريق النمو، غالباً، ما يختزل مفهوم "التنمية" في "الإقلاع" الاقتصادي وفي تحصيل "النمو وتراكم الرأسمال". والحال أن بعض التجارب الأوروبية نجحت في إنجاز "توزيع منصف وتضامني" للثروة، كما هو حال البلدان الاسكندنافية؛ كما أن بلداناً أسست لمقومات "الدولة- الرعاية" على مبدئي المساواة

والتضامن في صيغة حماية اجتماعية شاملة، أو تغطيات صحية، أو مؤسسات تعاضد[209]؛ أي أن عوائد التنمية هنا، هي نتاج خالص لدواعي اجتماعية، من قبيل التضامن كقيمة من القيم المعيارية التي يتأسس عليها بنيان ما يسمى ب"دولة التضامن".

في هذا المضمار، لا بد من استحضار التجربة الفرنسية التي، فضلاً عن نضالات الشغيلة، وجدت الدولة نفسها في حاجة إلى استلهام مبادئ "الفكر التضامني" الذي أسس له عالم الاجتماع إيميل دوركهايم، حين تبين لها أن الأسس التاريخية للدولة الاجتماعية بدأت تضعف بالتدريج، وأن شرائح اجتماعية عديدة ومتنامية مستبعدة من سوق الشغل[210].

وبذلك، سنجد أن التشبع ب"الفكر التضامني" واستلهام التجارب التراكمية والممارسات الفضلى المرتبطة به، يعتبر خاصية من الخصائص التي تميز دولة التضامن. وهي الخاصية التي تجعل النموذج التنموي السائد في هذا النموذج "الحي" و"النابض" من الدول، يمتح عناصر ريادته من المعايير والقيم المشتركة المتجذرة في الفكر والسلوك الجمعيين للمجتمعات، والضامنة للتكامل المجتمعي الفعلي والفعال.

وفق هذا المنطلق التحليلي، عمل إيميل دوركايم Emile Durkheim على معالجة آليات التضامن الاجتماعي في المجتمعات الحديثة، من خلال تمييزه الشهير بين التضامن الآلي للمجتمعات التقليدية المرتكز على التماثل بين أعضاء المجتمع وهيمنة الوعي الجماعي على الفردي، والتضامن العضوي للمجتمعات الحديثة القائم على مجتمع متماسك بالاختلاف الموجود بين أفراده بناء على التقسيم الاجتماعي للعمل.

لقد أثار التمييز الدوركايمي فكرة المظاهر المميزة للتضامن التي بحسب تقديمه لا تقتصر على العلاقات الاجتماعية التقليدية فقط، ولكن على أساس جديد للحياة الاجتماعية يتفق مع عمليات التصنيع والتحضر، بما يترك مجالاً للفروق الفردية. كما جادل تالكوت بارسونز Talcott Parsons بمقاربة أكثر ثقافية؛ بحيث أن القيم والمعايير المشتركة التي يقدمها النظام الثقافي تدعم تنظيم المجتمع وانسجامه.

يرتكز التكامل الاجتماعي إذاً على الاتفاق الجمعي الواسع على المعايير والقيم المشتركة والمحددة بدورها للأدوار المؤسسية. ومن ثم، الشعور بالمسؤولية للوفاء بالالتزامات بما

---

[209] محمد نور الدين أفاية،" نموذج تنموي بلا ثقافة مضيعة للأوقات وهدر للإمكانات"، جريدة هسبريس الإلكترونية، الخميس 25 أكتوبر 2018.

[210] المرجع نفسه.

يخلق التضامن بين أولئك الموجهين بصورة متبادلة إلى القيم المشتركة[211]. كما أن دولة التضامن تترسخ دعامتها المعيارية، بتبني روح التطوع، كخاصية من خصائص الفكر والفعل التضامنيين؛ فبحسب كتاب من أمثال هربرت سبنسر Herbert Spencer وألكسيس دي توكفيل Alexis De Tocqueville، يتأسس التضامن في المجتمعات الصناعية على المصلحة المشتركة في التعاون الطوعي، بحيث تتجسد الطوعية في العقود بين الأفراد الأحرار لتحقيق منافع متبادلة، والدور الوحيد للدولة هو تطوير الإطار القانوني لهذه العقود والحفاظ عليه. وبناء عليه، يمثل التوازن الأفقي بين الأفراد ضمن مجتمع مدني قوة موازية للفردانية الأنانية والسلطة الاستبدادية العمودية المحتملة للدولة الحديثة[212].

على هذا الأساس، تتبلور قيمة التضامن كقيمة متماهية مع طبيعة المجتمع المدني، والتي تشير في عمقها إلى الجوهر الفلسفي للعمل التطوعي بصفة عامة، والمتجسد في فكرة المبادرة الذاتية للفرد من منطلق قناعته وإيمانه بقدرته على الفعل والتأثير في محيطه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي.

ومن ثم، فإن أنماط العلاقات في المجتمع المدني، تتم في إطار مجموعة من المؤسسات التطوعية، أي تلك التي ينضم إليها الأفراد بملء إرادتهم وإيماناً منهم بقدراتهم وقدرات هذه المؤسسات على حماية مصالحهم والتعبير عنها[213]. وهو الأمر الذي تتمثل معالمه الكبرى وفق اشتراطات الفكر والفعل التضامنيين.

وبذلك يمكن القول، أن المؤسسات المدنية أو التطوعية، هي مؤسسات تضامنية بامتياز. وهي المؤسسات- كما يرى البعض- التي تزدهر في الدول النامية مع عمليات التحول والتنمية الاقتصادية والتحديث الحضاري. ويتم تفسير ذلك، في ضوء فقدان الناس في تلك الدول– أثناء التحول الإنمائي- الدعم والسند الأسري الذي تتيحه النظم التقليدية للأسرة قبل تفككها بفعل عمليات التعلم والتحضر والتصنيع وخروج المرأة للتعلم والعمل والحصول على الاستقلال الاقتصادي[214].

وحين ظهر لها أن وظيفة الدولة لا يمكن اختزالها في المراقبة والقمع، وإنما يتعين عليها، على العكس من ذلك، توفير شروط متساوية للمواطنين وتقوية الوعي بأن الجميع يمتلك نفس القيمة، وبأن الروابط التي تجمع فئات المجتمع متداخلة. لذلك اضطرت الدولة إلى وضع

---

[211] أمينة مصطفى دلة، مرجع سابق الذكر، ص20.

[212] المرجع نفسه ، ص20.

[213] Mohamed Karem « la notion des droits de l'homme au Maghreb : Essai sur une nouvelle culture politique » Thèse pour le Doctorat en science politique, Université de droit des sciences d'Aix – Marseille, Faculté de droit et des sciences politiques, 1991, p . 23.

[214] نبيل السمالوطي، "علم اجتماع التنمية"، (بيروت : دار النهضة العربية، 1981)، ص 339.

أسس ووظائف ومؤسسات تضامنية يستفيد منها كل المواطنين بشكل متساو؛ غير أنه إذا استثنينا بعض ممارسات وتطبيقات "الدولة الاجتماعية" فإن النظام الرأسمالي المبني، بالضرورة، على منطق الاستغلال لا يمكنه أن يوفر شروط السعادة أو العيش الكريم لأكبر عدد من الناس.

هكذا، فإن أي تفكير مجدد في الموضوع يفترض استحضار تجارب في العالم تمكنت من بناء "نماذج" تنموية رائدة، ونجح قادة بلدانها في إخراج مجتمعاتهم من الفقر والخصاص وأكسبت مواطنيها شعوراً أكبر بالانتماء والكرامة"[215].

وتتأسس دولة التضامن على مستوى تجليها البنيوي، من خلال خاصية الفاعلية أو المشاركة، والتي تعزز، وباستمرار، جوهر العلاقات التكاملية التي يمكن أن تقوم بين المجتمع والدولة، وما يتبع ذلك، من اشتراطات الدعم "المستدام" للفرص المتاحة المتعلقة بالاندماج الاجتماعي والتوافق القيمي، وكذا ما يرتبط بتجسير الفجوات المتولدة عن المخاطر الصاعدة، واللاصقة بحركات المد والجزر الخاصة بتيار العولمة الجارف. وتؤكد خاصية الفاعلية أو المشاركة، على صعيد دولة التضامن، ضرورة الاستحضار المتواصل لتأثيرات السلوك الانعكاسي للفرد على العلاقات الاجتماعية التبادلية بين الأطراف الفاعلة في الساحة الاجتماعية-مكونات وعناصر الحكامة-، والدفع بضوابط الفعل التشاركي الموطد لسلطة "الحق في التضامن "، بوصفه حق مرجعي من حقوق الإنسان، والمنتمي إلى فئة ما يسمى ب "حقوق الجيل الثالث"[216] .

دولة التضامن إذاً، ومن خلال الخصائص المميزة لها، والسابقة الذكر، هي دولة تنموية بالفعل، تتوخى بلوغ الأهداف المأمولة من إواليات اشتغال السيرورة التنموية، ومنها الأهداف الاجتماعية-خاصة توطيد وتفعيل سياسات الرعاية أو الحماية الاجتماعية-، والتي تعتبر في صلب اهتمامات دولة الرفاه Welfare State. الأمر الذي يجعل من الناحية السياسية، التضامن الاجتماعي، يؤسس من خلال مفهومين؛ أولهما مرتبط بالمواطنة التي تعني في مجملها الانتماء ليس بالمفهوم الجغرافي للدولة، ولكن من حيث التمتع القانوني بالخدمات الحمائية لدولة الرفاه. ويكمن ثانيهما في قيام دولة الرفاه بدور رئيس في حماية

---

[215] محمد نور الدين أفاية، مرجع سابق الذكر.

[216] "الجيل الثالث لحقوق الإنسان " أو "حقوق التضامن " كمفهوم استخدمه لأول مرة كارل فاسك K. Vasak في محاضرته الافتتاحية في المعهد الدولي لحقوق الإنسان عام 1979 . وهو كمفهوم ارتبط بتسلسل التصنيف التاريخي المتداول : الجيل الأول المرتبط بالحقوق المدنية والسياسية للأفراد والجيل الثاني المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد.

الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها وتعزيزه، بتطبيق سياسات العدالة والرعاية الاجتماعية، كونها تضمن توزيع الثروة والعوائد الاقتصادية على مجتمعها[217].

وبذلك، ومن منطلق العوامل المساهمة في ترسيخ قيمة التضامن، سنجد أن الدولة المؤسسة على السلوك التضامني هي دولة الالتزام المعياري والأخلاقي بكل الأبعاد المتسمة بالكفاية والفعالية والريادة والنجاعة. وبالتالي، فهي دولة "استحقاق" بامتياز.

## 2-مبدأ المأسسة

يجسد الحديث عن المأسسة كمبدأ من مبادئ النموذج التنموي منطلقاً من منطلقات التقييم الموضوعي لمؤشرات الأجرأة، التي يمكن أن نقيس على ضوئها، درجات تطور هذا النموذج ، في اتجاه تحقيق كل أبعاد التنمية الإنسانية. فالمأسسة، كعملية متحركة، تمس في العمق، الجوانب المختلفة لسائر الأشكال التنظيمية، وتحاول جاهدة تضييق الخناق على عناصر محدودية اشتغالها. الأمر الذي قد يسهم سلباً في إضعاف أدوار أنماطها – خاصة على مستوى كل من المأسسة النسقية والمأسسة المعيارية-. وفي المحصلة، التقليل، وعلى الأمد البعيد، من فرص تمكينها.

### أ-المأسسة النسقية

أي خلق نسق مؤسساتي شامل ومندمج، يوفر الشروط الضرورية لتبلور أسس التنمية، في شتى تجلياتها، عبر تحقيق الأهداف الاستراتيجية لتضبيط مسارات سيرورة المجتمع المنجز، والقائم على ترسيخ معايير الكفاية والتجويد والفعالية والنجاعة وتحفيز أفراد هذا المجتمع والجماعات السائدة فيه، على الارتقاء بالفعل التنموي وفق متطلبات الإنجاز والتباري والتنافس.

فالمجتمع، ومن منطلق القواعد القيمية التي تتحكم في سيرورته يتجلى بوصفه نسق يتكون من أنساق فرعية، أو عدد من الأجزاء المترابطة المتكاملة، التي يوجد بينها اعتماد متبادل ولكل نسق احتياجات أساسية لابد من الوفاء بها، حتى يمكن استمرار النسق، وإلا فإن النسق قد يتغير تغيراً جوهرياً[218].

---

[217] أمينة مصطفى دلة، مرجع سابق الذكر ، ص21.

[218] سمير نعيم أحمد ،" النظرية في علم الاجتماع : دراسة نقدية " ، ( القاهرة : دار المعارف ،1981) ، ص ص196-197 .

ويمكن تعريف "المأسسة النسقية"، بكونها مجمل النتائج المرتبطة بالتفاعل التنظيمي القائم بين الأفراد والجماعات، والقادر على إحداث التغييرات الموضوعية، أفقياً وعمودياً، على مستوى طرائق اشتغال البنى والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات الحديثة.

والمأسسة عموماً، هي بناء عضوي للديناميكيات المتسمة بالخاصية النسقية، أي مختلف الأشكال التنظيمية -الأجهزة –، المتواجدة على صعيد التصورات والأفكار، المتتالية تاريخياً، والتي تهتم بالطابع الكلياني لمبنيات الفعل الاجتماعي؛ فنتحدث هنا، عن المأسسة المتعددة الغايات، والتي تمتح عناصر قوتها من غاية واحدة، متوخاة، باستمرار من كل مكونات وعناصر الحكامة، وهي الغاية الاجتماعية.

إن تطور علاقات التفاعل بين الأفراد والجماعات، يظل هو الموجه الرئيسي لأنماط التغيير الاجتماعي. كما يشكل هذا التطور الدعامة المباشرة لتحريك دواليب "اللعبة النسقية" أو" لعبة النسق" ، والتي تعرف تمثلها الواضح في مختلف الاستراتيجيات المتخذة من منطلق الصيغة التالية : استراتيجية رابحة / استراتيجية خاسرة، أي أن الفعل النسقي، وبارتباطه التفاعلي المتماهي مع البعد الاستراتيجي، هو لعبة متشابكة " الخيارات" ومفتوحة على جميع الاحتمالات، إلا أنه، وكأي لعبة – أو نزعة - ، قد يحمل في طياته، شيئاً من التناقض أو الغموض، والذي يرفع أو يخفض في نهاية مسار "اللعب"- بمعناه الاستراتيجي-، من منسوب الربح والخسارة. وذلك بالنظر إلى حجم التفاعلات المحققة للأهداف المشتركة المأمولة من لدن الأفراد أو الجماعات.

المأسسة النسقية، ومن منظور الالتزام الواعي بالتغيير، هي دعوة صريحة لإيجاد الصيغ الممكنة الخاصة بالتنظيم داخل بنية اجتماعية معينة. والتغيير هنا، يتبلور بصفته سيرورة مستمرة ومتطورة في الآن نفسه، تتوخى في كنهها، مأسسة مكونات الفعل الجماعي، والتي ترسخ من جهة أولى جدوائية الممارسات الاجتماعية الجديدة، وتنمي من جهة أخرى، القدرات المرتبطة بها : معرفياً، علائقياً وتنظيمياً [219].

[219]Michel Crozier, Erhard Friedberg, « L’acteur et le système » ,(Paris :Le Seuil ,1990 ), p.30.

ويمكن القول، أن مأسسة النسق هي مأسسة للمجتمع. وذلك من منظور اعتبار المجتمع في حد ذاته، نسق اجتماعي، أي أنه مركب من عدد من العناصر أو المكونات التي ترتبط ببعضها البعض، بصورة ثابتة نسبياً، خلال فترة معينة من الزمن[220].

ويضمن المنطق "الممأسس" للنسق كل عوامل الاستمرارية والبقاء، عبر تحقيق دعامات التوازن الوظيفي لهذا البناء التنظيمي. وهو ما يتم بشروط أربعة، سماها عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز في نظريته الخاصة بالنسق الاجتماعي، بالمستلزمات أو المتطلبات الوظيفية، وهي : التكيف مع البيئة ، تحقيق الهدف، التكامل، المحافظة على بقاء النمط وإدارة التوتر.

- **التكيف مع البيئة Adoption** : يتطلب أن يقوم النسق الاجتماعي بتأمين التسهيلات والوسائل الاقتصادية الضرورية لحياة أعضاء المجتمع، وتوزيعها من خلال النسق؛

- **تحقيق الهدف Goal Attainment** : يشير إلى مشكلة تحديد الأولويات بين أهداف المجتمع، والاستخدام الأمثل لموارد النسق، من أجل تحقيق هذه الأهداف؛

– **التكامل Integration** : يعني ضرورة التنسيق بين أجزاء النسق الاجتماعي والمحافظة على العلاقات الداخلية بين هذه الأجزاء؛

- **المحافظة على النمط وإدارة التوتر– Pattern Maintenance and Tension Management** : تشير إلى ضرورة أن يتأكد المجتمع من أن أعضائه تتوافر فيهم الخصائص المناسبة( مثل الحوافز ومهارات أداء الدور) لتحقيق الالتزام الضروري بالقيم الاجتماعية. كما تشير أيضاً إلى وجوب التعامل مع التوترات الداخلية والضغوط، أي أن

[220]James.W.Vander.Zanden, «The social Experience » ,(New York : Mc Graw – Hill Publishing Company ,1990 ), p.626.

يكون أعضاء المجتمع قادرين على خفض التوتر وإدارة التوترات الانفعالية التي يمكن أن تظهر بين الأعضاء خلال التفاعلات الاجتماعية اليومية [221].

ومن اللازم في هذا الشأن، التأكيد على أن هذه المستلزمات/ المتطلبات الوظيفية أو اشتراطات اشتغال النسق، هي من وجهة نظر التحليل الوظيفي، تعد أساسية وعالمية في جميع الأنساق الاجتماعية. وبالتالي، فإن الفشل في إنجازها سيؤدي، لامحالة، إلى تعرض النسق الاجتماعي ككل إلى الانهيار[222].

فالمستلزمات/ المتطلبات الوظيفية في حد ذاتها، تشكل مرجعاً مهماً لوجود المجتمع وضمان تماسكه والمحافظة على بقائه. ويبدو، هنا، وجوباً، ومن أجل التموقع الإيجابي في منأى عن حالة عدم التوازن، أن يتوسل هذا المجتمع، باعتباره نسقاً كلياً، بمختلف المستلزمات/ المتطلبات الوظيفية والمحققة لمأسسته الفعالة.

## ب-المأسسة المعيارية

المأسسة كمبدأ من مبادئ النموذج التنموي تترسخ أكثر بتبني معايير الإنجاز وتنمية قدرات الأفراد والجماعات والتنظيمات على الدفع الإيجابي بهذه المعايير نحو الممارسات الفضلى وضبط مختلف التصورات المتماسكة والمتجانسة المرتبطة بها.

إن تحقيق الأهداف التنموية يستوجب، بالأساس، بناء قدرات مؤسساتية وتنظيمية، وإسداء الخدمات الضرورية للمواطنين بصورة جيدة وشفافة، وتكريس الأبعاد المتداخلة لمختلف عناصر ومكونات الحكامة، من خلال إقامة علاقات التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإيجاد الظروف المواتية لممارسة الأعمال، وتعزيز دور أكبر وحيوي لمؤسسات المجتمع المدني.

وتشكل المأسسة المعيارية منطلقاً وظيفياً لإبراز قدرة أي نموذج أو نسق على تقوية دعاماته وتعزيز نشاطاته. ومن ثم، توفير ضمانات استمراره وعناصر تثبيته. وهو ما يتأكد في المعنى القيمي "البراغماتي" للوظيفة، بوصفها، تعبير عن تكامل الأجزاء المكونة للكل، حيث يساند كل جزء الجزء الآخر[223].

---

[221] طلعت إبراهيم لطفي ، كمال عبد الحميد زيات، " النظرية المعاصرة في علم الاجتماع " ، ( القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 1999) ، ص ص72-73 .

[222] علي عبد الرزاق جلبي، "الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع " ، ( الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1993 ) ، ص ص286-291 .

[223] زكرياء خضر ، " نظريات سوسيولوجية " ، ( دمشق : دار الأهالي، 1998 ) ، ص 193 .

والمأسسة المعيارية، وفق ذلك، هي مأسسة غائية أو وظيفية بامتياز، تسعى إلى جعل المأسسة النسقية، تحفز المقاربات المهتمة بالأنساق أو الظواهر الاجتماعية المختلفة على التوسل الاسترشادي بمعايير الإنجاز، بغية تحقيق وظائف معينة. وهي الوظائف – كما يرى ذلك روبرت ميرتون R.Merton أحد أبرز المشتغلين في مجال علم الاجتماع الوظيفي والذين نهلوا الشيء الكثير من كتابات وأفكار تالكوت بارسونز- التي يمكن أن تكون ظاهرة وجلية، كما يمكن أن تكون كامنة ومستترة .

- **الوظائف الظاهرة** : هي تلك الوظائف المقصودة بشكل صريح ومباشر، والتي تبدو للعيان بشكل بين وجلي. ويتم تأديتها غالباً على مستوى عمل الأنساق أو البنيات بمنطلقات واضحة، فهي لا تحتاج بتاتاً إلى طرائق معقدة في التفسير أو وسائط متشابكة في التحديد. الأمر الذي يمكن من معرفتها وإدراكها، بصورة مرنة وسلسة، وبدون أدنى تأويل "غائي" فضفاض، قد ينقص، في أي وقت من الأوقات، من قيمتها المعيارية المطلوبة.

– **الوظائف الكامنة** : وهي تلك الوظائف غير المقصودة وغير المدركة في غالب الأحيان بشكل واعي[224] وتبرز كإواليات مستترة تضمر المتوخى من الأهداف- في هذا الصدد، نكون، وكأننا أمام "طاقية إخفاء" تمارس عبرها، وبإتقان محكم وتام، لعبة الصريح والضمني أو لعبة الشد والجذب بين الأهداف المرسومة والأهداف المرجوة -. وبذلك، وفي إطار الفهم السوسيولوجي والسيكولوجي للدوافع المتحكمة في هذا النمط من الوظائف، سنجد أن الدافع أو الحافز الأساسي المتحكم في سلوك الأفراد والجماعات، ليس بالضرورة، أن يكون بادياً للعموم وظاهراً للجميع، بالصيغة الفضلى التي يمكن أن تترتب عنها نتائج موضوعية متوافقة، في نهاية المطاف، مع طبيعة السلوك المتخذ[225].

[224]James.W.Vander .Zanden,op.cit, p. 30.

[225]Alex Thio , «Sociology :An Introduction » ,(New York :Harper& Row ,Publishers,1986 ), p. 30.

المنظور الوظائفي بصورته المزدوجة / المتعددة : الظاهر والمضمر، المقصود أو غير المقصود، الصريح أو الضمني، الجلي أو الخفي... إذاً ، هو منظومة مؤسساتية متكاملة الأهداف ومتداخلة الأبعاد أو منظومة للدفع الإيجابي بالمعايير المتخذة على صعيد الفعل التنموي نحو المزيد من المنجزات، أي تقوية معايير الإنجاز والرفع من قدراتها التمكينية الناجعة، مع مراعاة كل التوقعات المحتملة ذات الصلة بالمتغيرات المحلية والجهوية والوطنية، ومنها المتغيرات المرتبطة بالمخاطر المحدقة بالمجتمعات الحالية، والتي تجعلها تفكر في البحث المستمر والمتواصل عن تحقيق السبل الكفيلة بالارتقاء التنموي، بأقل الخسائر أو الآثار السلبية التي قد تنجم عن سوء الاشتغال الوظيفي لمكونات وعناصر الحكامة المختلفة.

## 3 ـ مبدأ التضمينية

يحمل مبدأ التضمينية كل معاني المشاركة والمحاسبة والمساواة وتحسين السياسات وتعزيز العدالة. والتضمينية بذلك، هي انخراط واعي ومندمج لجميع عناصر ومكونات الحكامة في رسم السياسات الداعمة لمجالات التنمية المستدامة، وجعل المسائل التنموية تشغل حيزاً أكثر أهمية في أجندة الإصلاح المؤسساتي الشامل، وتوفير المناخ الملائم لممارسة الفعل التنموي ممارسة تتسم بكل مقومات الكفاية والنجاعة، والقيام في المحصلة، بتقوية الدعامات الرئيسية لنظام الحكامة.

### أ ـ تضمينية المشاركة

تعني"التضمينية Inclusiveness"، مما تعنيه، أن كل مهتم بعملية إدارة الحكم ويريد المشاركة فيها ـ وهم كل المواطنين من دون تمييز ـ قادر على القيام بذلك، عبر الانتخابات والمساهمة في مراقبة الهيئات المسؤولة عن الخدمات العامة، وأيضاً تنمية فعل التشارك في صياغة القرارات ووضع السياسات.

وتتجلى تضمينية المشاركة في ترسيخ الدعامات الأساسية للديمقراطية التشاركية، والتي تشمل الديمقراطية النيابية أو التمثيلية، لكنها تتجاوزها بإضافة صور للمشاركة مستلهمة من فكرة الديمقراطية المباشرة. ومن هذه الصور مشاركة المواطنين في إدارة أو في مراقبة

أداء المرافق العامة والمستشفيات والمدارس والجامعات، ومشاركة العمال في إدارة المصانع والشركات، بما في ذلك الشركات الخاصة الكبيرة، والمشاركة في إدارة أموال نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات من جانب المشتركين فيها والمنتفعين منها. أضف إلى ذلك، قيام حكم محلي على أساس انتخابات حرة ونزيهة للمجالس المحلية، ولمن يتولون الوظائف العامة الرئيسة[226].

وبذلك، فتضمينية المشاركة تجعل من هذه الأخيرة، كمرتكز من المرتكزات المساندة أو المدعمة لنهج التنمية البشرية المستدامة، منطلقاً أساسياً، لتثبيت جدوائية الفعل التشاركي بين الأفراد، باعتبارهم مكون من مكونات الحكامة. ومهما تباين حقل مشاركة الأفراد، سواء كان اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً أو غيره، فإن جوهر المشاركة يبقى هو ذاته : إنه المشاركة في عملية صنع القرار الذي يتعلق بحياة هؤلاء الأفراد، وبالتالي شؤون المجتمع ومستقبله. وعملية صنع القرار تتابع في مستويين متلاحمين : "تكوين" القرار و"اتخاذ" القرار. وطبيعي أن مجال المشاركة في تكوين القرار يمتلك قاعدة تفوق بسعتها تلك المتعلقة باتخاذه، وهي التي تحكمها أطرها الخاصة في التمثيل والمواقع وما شابه. فالتنمية في نهاية المطاف هي من صنع الناس، وليس من أجلهم فقط [227].

وتتجسد تضمينية المشاركة عبر ذلك، في مختلف تمظهرات ما يعرف ب"المواطنة الناشطة أو الفاعلة "[228]، والتي تشمل تدخلات كل مكونات وعناصر الحكامة ( القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني، المواطن) ،على مستوى سيرورة القرارات والسياسات: إعداداً، اتخاذاً، تنفيذاً، تقييماً وتقويماً.

ويمكن القول، أن المشاركة على ضوء "المواطنة الناشطة أو الفاعلة "، تصبح، وفي سياق علاقتها الترابطية مع العملية التنموية، إوالية من إواليات تجسير الفجوات، الممكن أن ترصد على صعيد طرائق اشتغال الفعل التنموي لسائر مكونات الحكامة؛ فتتحول المشاركة في نهاية الأمر، إلى حالة تفاعلية – وجدانية بالأساس- إيجابية ومتطورة، تجدد نفسها باستمرار، مادامت تمتح عناصر قوتها ومنطلقات ريادتها، من الممارسات الفضلى الناشطة والتجارب التراكمية المتلاحقة.

إن الأساس المعياري الذي تقوم عليه تضمينية المشاركة بخصوص الفعل التنموي، هو ذاك الأساس المرتبط بجوهر العملية التنموية، والمتمثل في "التشارك" المستدام ، والذي يعتبر نتاجاً خالصاً للمساهمة الإيجابية على مستوى اتخاذ وتنفيذ القرارات بين الأجيال المتعاقبة.

---

[226] إبراهيم العيسوي ، مرجع سابق الذكر، ص ص 32-33.

[227] باسل البستاني، مرجع سابق الذكر ، ص ص 68 -69.

[228] قمنا بتحديد ماهية "المواطنة الناشطة أو الفاعلة Active Citizenship " عند حديثنا عن المدلول التشاركي كمدلول من مدلولات الاستراتيجية التنموية .

الأمر الذي يدعم، لا محالة، طرائق التحديد التشاركي للمشاكل المطروحة وكيفيات معالجتها، ويسهل سبل البحث المستمر عن الآليات الملائمة لتحقيق المشاركة المواطنة، البناءة والفعالة، بالشكل الذي ينمي الخبرات التراكمية، ويوسع الخيارات المتاحة للأفراد والجماعات، ويضفي المزيد من النجاعة على القدرات التمكينية لسائر مكونات وعناصر الحكامة، والعمل، بالتالي، على تحريك دواليب السيرورة التنموية وإنعاش مساراتها المتعددة. التشارك "المستدام" يفترض طرح مسألة العدالة في سياق الحديث عن المواطنة الفاعلة.

وتثير قضية تحقيق العدالة بين الأجيال قضية المشاركة في اتخاذ القرارات، خصوصاً مشاركة من سيتحملون في المستقبل عبء قرارات تتخذ اليوم. ولما كانت لأجيال المستقبل بعض من يمثلها اليوم، الشباب، فإن فتح المجال أمام الشباب للمشاركة في النشاط السياسي بوجه عام، وفي عمليات صنع القرارات بوجه خاص، يجب أن يحظى بأولوية متقدمة على أجندة الإصلاح السياسي[229].

تضمينية المشاركة المواطنة أو المواطنة الناشطة الفاعلة، هي إذاً مدخل من مداخل تحقيق "الرخاء التنموي"، وذلك من خلال توفير اشتراطات ما يعرف ب"الجودة الاجتماعية Social Quality"، والتي تقوم على أربع دعامات أساسية، وهي : الأمن الاجتماعي-الاقتصادي، الاندماج الاجتماعي، التماسك الاجتماعي والتمكين الاجتماعي. هذه الدعامات من المهم تحقيقها كلها في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، مع مراعاة طبيعة كل مجتمع على حدة وطبيعة المشكلات التي يعانيها[230].

هكذا، تصبح "الجودة الاجتماعية" -وذلك فرضاً لو تعملنا مع تضمينية المشاركة بوصفها بنية نسقية- ، من أبرز المخرجات "التنموية" لتضمينية المشاركة، والكفيلة في كنهها بالارتقاء الإيجابي والفعال بحياة الأفراد والجماعات والإعلاء من قيم العدالة والانصاف والمواطنة والمساواة، أي كل ما يمكن أن يساهم المساهمة "الخلاقة" و"الرائدة" في إرساء لبنات مجتمع متماسك، متضامن ومتكامل.

## ب-تضمينية المساواة

يعني هذا النوع من التضمينية، أن الدولة تعامل الجميع على أساس المساواة، وتحمي حقوق الجميع بالحماسة عينها وتحول دون التهميش أو التمييز في تأمين الخدمات العامة، وأن

---

[229] إبراهيم العيسوي ، مرجع سابق الذكر، ص25.

[230] سارة البلتاجي ،" الأمن الاجتماعي- الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري"، ط1 (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2016) ، ص15.

الجميع يتمتعون بحقوق المراجعة والتصويب في حال ميز المسؤولون بين مواطن وآخر[231]. علاوة على ذلك، تتجلى هذه التضمينية، في تحقيق المساواة على مستوى تقسيم الموارد وتوزيع عوائد ومخرجات التنمية، مع تحديد الكيفيات الملائمة، والتي يتم من خلالها حصول الأفراد والجماعات، وبقدر متساو، على النصيب العادل والوافر من ثمار التنمية.

وتعني المساواة كعنصر من العناصر التي يقوم عليها نهج التنمية البشرية المستدامة- حسب تحديد تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1995- تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع، دون أي عوائق، والتي تتميز بذلك، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو مستوى الدخل أو الأصل أو غيره[232].

ويكمن المنطلق الفلسفي لنهج التنمية البشرية المستدامة في مبدأ عالمية مطالب الحياة Universalism of Life Claims، المتجسد بالحق في الحياة لكافة البشر، وأن هذا الحق لا يقبل التجزئة أو التمييز أو التفاوت فالبشر كلهم سواء في التمتع بالرفاهية والبقاء، ولا فرق بين موقع أو انتماء. إنه بناء منسجم يحتوي على متطلبات التنمية البشرية، مع حيوية استدامتها. وتلك هي "القيمة العليا" لنهج التنمية البشرية المستدامة التي لا تعلوها قيمة [233]، والتي من شأن الأخذ بها الوصول إلى النصيب الأوفر من العدالة. هذه الأخيرة، ومن منطلق معياري خالص، ينبع ارتباطها بالمساواة في المجتمع من قيمة أساس تصبو البشرية إلى تحقيقها، ألا وهي تساوي جميع مواطني هذا المجتمع في القيمة Equal Worth[234] .

وبذلك، تبرز تضمينية المساواة، على مستوى أي نموذج تنموي قائم، في تخويل "الحق في التنمية" للجميع، عبر إتاحة الفرص المتساوية والمنصفة في الارتقاء الاجتماعي، وتحسين أنماط عيش سائر فئات المجتمع، وكذا استفادة عموم المواطنين من نواتج وعوائد التنمية، والكفيلة بتجويد نوعية حياتهم وفق نمط متطور من التمتع بالحقوق والحريات. الأمر الذي ينشأ عنه انطلاقاً من التحليل الاقتصادي لتوليد الثروة وإعادة توزيعها داخل المجتمع نوعاً من الاتساق المتماهي بين مفهومي الحرية والمساواة – الاجتماعية منها بالأساس-خاصة في سياق نموذج الليبرالية الاجتماعية المستدامة. وهو الاتساق المعياري، الذي ينبني في جوهره على أربع فرضيات رئيسية، وهي[235] :

---

[231] البنك الدولي، " الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحسين التضمينية والمساءلة"،2003 ص3 .

[232] فتيحة بوحرود، عمر بن سديرة ، مرجع سابق الذكر ، ص647.

[233] باسل البستاني، مرجع سابق الذكر ، ص56 .

[234] إبراهيم العيسوي، مرجع سابق الذكر، ص191.

[235] مراد دياني، مرجع سابق الذكر ، ص ص356 -358 .

-**الفرضية الأولى** : على خلاف الطبيعة الصورية للحرية في النموذج النيوليبرالي المتوحش، ينطوي النموذج الليبرالي المستدام على حرية حقيقية متمثلة في القدرات الفردية المضمنة في ثنايا المساواة الاجتماعية، والضامنة لتكافؤ الفرص في المسبق الأولي؛

- **الفرضية الثانية** : فتتعلق بأصالة اتساق الحرية والمساواة الاجتماعية من منظور الاقتصاد السياسي، وتحديدًا بطبيعة ارتباط عملية توزيع القيمة بمستوى توليد القيمة. بعبارة أخرى، ينتج التوزيع المتساوي لكعكة صغيرة الحجم رفاهاً اجتماعياً أقل كثيراً من التوزيع غير المتساوي(على أساس الكفاءات والجهود المبذولة) لكعكة ذات حجم مضاعف. ففي غياب أنظمة تحفيزية فعالة في المسبق الأولي قائمة على الحرية، فإن من هو أكثر إنتاجاً يصبح الأقل إنتاجاً، ولن يوجد، في نهاية المطاف، ما يمكن اقتسامه أو إعادة توزيعه؛
- **الفرضية الثالثة** : يضمن النموذج الليبرالي المستدام الحفاظ على المحفزات الفردية لتوليد الثروة، من خلال الترابط التلازمي بين الحرية في المسبق الأولي والمساواة الاجتماعية في اللاحق البعدي. فإذا كانت هذه الأخيرة، تنتقص من المحفزات الفردية في المسبق الأولي، فإن أثرها في توليد الثروة في اللاحق البعدي مضاعف بشكل أكبر تناسبياً؛ - **الفرضية الرابعة** : اتساق الحرية بالمساواة لا يستقيم من دون انبثاق عنصر ثالث، هو الإخاء. ومؤدى ذلك، هو أن التوزيع منصف حيث لا يكن أي شخص ضغينة أو حقداً اجتماعياً لشخص آخر على أساس هذا التوزيع، من خلال الربط بين مجالي توليد القيمة (النجاعة الاقتصادية) وتوزيع القيمة ( الإنصاف الاجتماعي)، يتضح أن توزيع مجموعة من الأصول على قدم المساواة، من دون طرح سؤال كيفية تشجيع إنتاجها، هو توزيع غير فعال على الإطلاق خلافاً لذلك، فإن المنطق الإنتاجي بمفرده، غير مستدام، ما دام يؤدي إلى حالات من اللامساواة الاجتماعية( في اللاحق البعدي) التي تحول دون إرساء "العلائقية الاجتماعية" المضمنة داخلها عملية الإنتاج( في المسبق الأولي).

كما تشترط تضمينية المساواة فيما يخص إنتاج الخيرات التنموية الحرص الأكيد، على توفير الإمكانات المتنوعة للنمو الاقتصادي داخل المجتمعات المختلفة. وبالتالي، التقليص من حجم التفاوتات وتحقيق أسس العدالة المأمولة –اجتماعياً ومجالياً-، خاصة فيما يتعلق بمسألة محاربة الفقر. في هذا السياق، يرى تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية، أنه "مهما بلغ معدل النمو، فإن البلدان التي تنعدم فيها المساواة بشكل كبير تحتاج إلى المزيد من الوقت للحد من الفقر، مقارنة بالبلدان التي تنعدم فيها المساواة بشكل أقل" [236].

إلا أنه تنبغي الإشارة كون المساواة المقبولة – في تضمينيتها- لم تكن يوماً ما هي المساواة المطلقة – والتي تعني التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل القومي أو

[236] "حقبة جديدة من العدالة الاجتماعية "، ( تقرير المدير العام التقرير الأول( ألف) ، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، مكتب العمل الدولي، جنيف 2011 ) ، ص10.

الثروة القومية مثلاً أو التساوي العددي في الاستفادة من عوائد ونواتج التنمية عموماً: المداخيل، الثروات، المنافع، القيم، الحصص، الخيرات...- أو المساواة "العمياء" التي تتجاهل الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة. من هذه الأمور الفروق في الجهد المبذول، وفي ما يتطلبه العمل من درجات مختلفة من المهارة والتأهيل العلمي، وما إلى ذلك، مما يدخل ضمن مبدأ الجدارة Merit. ومنها الفروق في الحالة الصحية؛ فالشخص المعتل صحياً يحتاج إلى موارد أكثر من الشخص السليم للإنفاق على علاجه. ومنها الفروق في الاحتياجات الغذائية؛ فالحاجة إلى الطعام ليست متساوية بين الطفل والبالغ ولا بين من يعمل عملاً شاقاً ومن يعمل عملاً لا ينطوي على عناء كبير. ومنها الفروق في القدرة على تحمل الأعباء؛ فلا يستوي الغني والفقير في القدرة على دفع الضرائب، بل إن من حق الفقير أن يحصل على إعانات تمكنه من مواجهة المتطلبات الضرورية للحياة.

فالمساواة على ضوء ذلك، هي مفهوم اجتماعي وفلسفي، وليست مفهوماً رياضياً، ولا يتعارض معها وجود فروق معينة بين حصص الأفراد في الدخل أو الثروة أو في تحمل الأعباء. والمهم في الأمر، أن تكون هذه الفروق مقبولة اجتماعياً [237]. مما يجعل تضمينية المساواة هنا، توصف بالطابع المطلق على مستوى إنتاج دواعي التنمية-أي التكافؤ في خلق الفرص والإمكانات-. وفي المقابل، تتسم بالطابع النسبي على مستوى توزيع عوائد التنمية – أي ليس بالضرورة أن يكون التوزيع العادل هو التوزيع الأكثر المساواة، والعكس صحيح –. فتضمينية المساواة من خلال هذا التحليل، هي تضمينية أقرب إلى إحقاق الإنصاف منها إلى تكافؤ الفرص- المساواة المطلقة- أو إلى توزيع العدالة-المساواة النسبية-.

## رابعاً : دعامات النموذج التنموي

لفهم النموذج التنموي، وفق السياقات المتعددة التي تبرز أهميته القصوى على مستوى سيرورة التنمية، يجب الإدراك التام للدعامات التي يتأسس عليها هذا النموذج، ويوطد من خلالها، المضمون المعياري للمشروع الفكري الذي يسعى إلى بنائه داخل المجتمع الذي يتوسل به، بوصفه نموذجاً مجتمعياً بالأساس.

### 1 -الحكامة

ينظر إلى الحكامة، باعتبارها الدعامة الرئيسية لمختلف مجالات الفعل الإنساني- ومنها المجالات ذات الصلة بالشأن التنموي-. وهي بذلك، تتجلى كأداة معيارية فعالة، يمكن بواسطتها ضبط وتفسير، توجيه وتحديد التوجهات الاستراتيجية الكبرى التي تطال مجمل الجوانب الاقتصادية والمؤسساتية، ومختلف البنى الاجتماعية والثقافية والفكرية وغيرها. كما

[237] إبراهيم العيسوي ، مرجع سابق الذكر ، ص191.

أنها تهدف، بالأساس، إلى تطبيق كل أنماط التدبير الجديد والجيد، وفق مستويات : أفقية وعمودية، هيكلية وقطاعية، محلية ودولية... خاصة في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية التي أصبحت مطروحة بقوة، وبشكل ملفت للنظر – إن لم نقل مثير للدهشة والاستغراب-، على مستوى ترسخ نظام شمولي لتيار العولمة الجارف.

## أ-الحكامة وإنتاج التنمية

إن الحكامة لا يمكن لها أن تستقيم وتترسخ في منطق الفعل التنموي، إلا بتقوية الرغبة لدى متخذي السياسات التنموية، بإقامة الدعامات المؤسساتية لتدبير ناجع وفعال للموارد- بشرية وطبيعية- القمينة بإنتاج الفعل التنموي المثمر، وفق مسؤولية مشتركة وجماعية. أي العمل على توسيع خيارات الأفراد والجماعات في البحث عن الطرائق الفضلى، والقمينة بجعل التنمية "مستدامة"، باعتبارها الغاية الرئيسية التي تتوخاها الأجيال المتعاقبة في سائر مجتمعات المعمور.

وإنتاج التنمية هو سيرورة متحركة باستمرار، تظل رهينة بتضافر جملة من العوامل "المحفزة" على البذل أو العطاء التنموي. وهي العوامل القمينة بإرساء نموذج تنموي ثلاثي الأبعاد : من الإنسان وعبر الإنسان وللإنسان. هنا، ينظر للتنمية، عموماً، "ليس باعتبارها عملية تولد نمواً اقتصادياً فحسب، بل توزع أيضاً فوائده توزيعاً منصفاً، تنمية تعيد توليد البيئة بدلاً من أن تدمرها، تنمية تمكن الناس بدلاً من أن تهمشهم. إنها تنمية تعطي الأولوية للفقراء، وتوسع نطاق اختياراتهم وفرصهم، وتتيح الفرصة لمشاركتهم في القرارات التي تؤثر في حياتهم. إنها تنمية موالية للناس وموالية للطبيعة وموالية لفرص العمل[238].

ومن ثم، فإنتاج التنمية، وباعتباره سيرورة، هو إنتاج للفرص، وجعلها متاحة للجميع هنا، تشير الفرص الاجتماعية إلى الترتيبات التي يتخذها المجتمع بالنسبة إلى موضوعات التعليم والرعاية الصحية وغيرها، والتي تؤثر في الحرية الموضوعية للفرد من أجل حياة أفضل. وهذه التسهيلات ليست مهمة فقط ، من أجل صياغة حياة خاصة ( كأن ينعم المرء بحياة صحية ويتجنب الأمراض التي يمكن توقيها كما يتجنب الموت المبكر) ، بل مهمة أيضاً لتحقيق مشاركة أكثر فعالية وكفاءة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية. مثال ذلك، الأمية التي يمكن أن تكون عائقاً كبيراً يحول دون المشاركة في الأنشطة الاقتصادية التي تستلزم إنتاج. وفق مواصفات محددة، أو تتطلب إدارة من نوعية صارمة( وهو ما نراه يتزايد باطراد في التجارة المعولمة)، كذلك بالمثل يمكن إعاقة المشاركة السياسية بسبب العجز عن قراءة الصحف أو عن الاتصال كتابة بالآخرين المشاركين في الأنشطة السياسية[239]. وهي كلها

---

[238] باسل البستاني، مرجع سابق الذكر ، ص58 .

[239] أمارتيا صن ، مرجع سابق الذكر.

نماذج، من اللازم التعامل معها، بنوع من الضبط المعياري، بحكم اعتبارها منتجات خالصة للتنمية، وبالنظر كذلك إلى علاقتها الترابطية بالحكامة.

وبذلك، تعتبر التنمية، من الإشكاليات المركبة المعقدة ذات الأبعاد المتداخلة والجوانب المتعددة. هكذا، تضمن توليفة التداخل / التعدد هاته، كفاية الفعل التنموي برمته، والذي أضحى يجسد في الوقت الراهن، على مستوى إدارة السياسات والبرامج والخطط، السبيل الواعد للرفع من نجاعة تدخلات مختلف الفاعلين الاجتماعيين بمجالات التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر وولوج الخدمات الأساسية. كما أنه يمثل الآلية الناجعة للتحديد الدقيق للمستهدفات، ولتحقيق أفضل النتائج في ميادين التنمية البشرية. ويبدو أن عكس ذلك، أي الارتكاز على المقاربة الأحادية في معالجة القضايا التنموية، من شأنه إفشال مختلف حركات الإصلاح والرؤى التنموية، والذي يعد من أهم أسبابه ارتكاز هاته الحركات والرؤى على جانب واحد، ولو كان مهماً، على حساب إهمال بقية الجوانب، والعجز عن توفير المناخ الملائم والمحاضن التربوية والسياسية والإعلام والتعليم للفعل التنموي وامتلاك الرؤية الاستراتيجية، التي توفق إلى تحقيق التوازن بين تنمية خصائص وصفات الإنسان وبين تنمية وسائل وأشياء الإنسان[240].

لقد برز مفهوم "التنمية" بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة مع موجة حصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي. وذلك، حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي، والذي يؤكد، على أن ما تعاني منه دول العالم الثالث، من فقر وجهل، إنما هو نتاج منطقي لتخلفها – وليس لاستعمارها لسنوات طويلة – . ومن ثم، طرح ذلك الفكر مفهوم "التنمية" كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث- خاصة منها الدول الواقعة في القارة الإفريقية، من منظور اعتبارها أفقر قارة وأسوأ القارات على صعيد مؤشرات التنمية- أن تتجاوز حالة التخلف. ولن يتأتى لها ذلك -بطبيعة الحال حسب المؤسسات المالية الدولية-، إلا بتبني خيار الحكامة، باعتباره الملاذ الوحيد والآمن للانعتاق من ربقة التخلف واللحاق بركب دول العالم المتقدم.

## ب-الحكامة وتحسين التنمية

يعد الهدف الأساسي المتوخى من الحكامة كدعامة من دعامات النموذج التنموي هو إثراء مضامين السياسات العمومية في ما يتعلق بتحسين قدرات الرأسمال البشري، وتعزيز مؤشرات القوة التنافسية الاقتصادية، وضمان التقائية البرامج والمشاريع التنموية وترشيد دور الدولة على صعيد مختلف المستويات وتوطيد ثقافة التتبع والتقييم والتقويم. في هذا السياق العلائقي المميز بين الحكامة والتنمية، سنجد أن هذه الأخيرة، تعني،

[240] أحمد بن عبد الله غراب المري ، مرجع سابق الذكر ، ص 12 .

بالضرورة-وفي إطار من التماهي المفروض مع الحكامة-، تحسين وتطوير أنماط الحياة الاقتصادية / المعاشية، الاجتماعية، الصحية، والبيئية...، بهدف الحصول على الاحتياجات الإنسانية المختلفة، بنمط نوعي أكثر كفاءة، مع السعي لتحسينها والارتقاء بها[241].

وفي الآن نفسه، يبدو، وجوباً، ومن أجل خلق منظومة استراتيجية خاصة بالتنمية في تجلياتها المتعددة، العمل الدائم على رفع التحدي الرئيسي للدول والمجتمعات، والمتمثل في تحسين أنظمة الحكامة المنفتحة La gouvernance ouverte [242].

هكذا، فإن المسألة التنموية، وحتى تحقق الأهداف المتوخاة منها، تطرح في عمقها، ضرورة التماهي المطلق بين "الحكامة " و"التنمية". وذلك ما تتجسد أبعاده الإيجابية، من خلال الحرص على ضبط الترابطات الممكنة لمعايير تحسينهما، بشكل مستمر ومتواصل. والتنمية، وفق الفهم الغائي، ينظر إليها، باعتبارها، عملية تعزيز قدرات تثمين وإثراء حياة الناس، وتوطيد كل الأدوار –البنائية أو الإنشائية، الأدواتية أو الوسائلية- المرتبطة بالتمكين التنموي، والقادرة على وضع إواليات لتفادي مختلف أشكال الحرمان( الجوع وسوء التغذية، سوء توزيع الثروات، تفشي الأمراض المعدية وتدني الحالة الصحية، الوفاة المبكرة...)، وتوفير سائر أنواع الحقوق والفرص والإمكانات لتوسيع حريات البشر[243].

فضلاً عن ذلك، تمثل التنمية كركن من أركان الحكامة إحدى الرهانات الأساسية المعول عليها في مسار تعزيز المؤسسات الديمقراطية كمسلسل يتعين أن يدعم البنيات التنموية للمجتمعات، وكسيرورة تجعل نصب عينيها التنمية كنتاج خالص للديمقراطية التشاركية التي ترفع من قيمة المواطن وتمكنه من بلورة ذاته باعتباره جوهر أي فعل مجتمعي تعاقدي، حيث يتموقع تدبير الشأن العام -المحلي والجهوي والوطني- في أعلى سلم هرم هذا الفعل.

في هذا الصدد، يمكن التأكيد على أنه بدون إشراك فاعل وفعال للمواطن في تدبير شؤونه وطنياً وجهوياً ومحلياً، تفرغ الديمقراطية من محتواها القيمي الرفيع . وهو الأمر الجوهري، على اعتبار، أن الكنه الحقيقي للديمقراطية، هي حكم الشعب للشعب بواسطة الشعب، حيث كل السلطة للشعب.

---

[241] مجيد ملوك السامرائي ،" الجغرافية وآفاق التنمية المستدامة" ، ( عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2015) ، ص26 .

[242] حول مفهوم "الحكامة المنفتحةLa gouvernance ouverte " يمكن الاضطلاع على : A.Meijer, D .Curtin et M.Hillbrand, « La gouvernance ouverte :relier visibilité et moyen d'expression » ,in n° spécial la Transparence gouvernementale,RISA, n° 1,Mars 2012.

[243] Amartya Kumar Sen,« Development as Freedom», ( New York: Knopf,1999 ).

ومن ثم، يرسم التدبير الديمقراطي معالم السياسات التنموية الرائدة. وذلك عبر استلهام مختلف أبعاد وتجليات التنمية البشرية التي أضحت أكثر من أي وقت مضى، مؤشراً أساسياً للتقويم في مختلف المجالات، كما أصبحت هدفاً لم يعد من الممكن عدم استحضاره[244]، بحكم أهميتها على مستوى تحديد نجاعة تدخلات مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في سبيل تحقيق، كل عوامل التقدم والازدهار.

في هذا الشأن، يأتي تعريف هيئة الأمم المتحدة عام 1956 للتنمية، باعتبارها، "هي العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية؛ لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن".

من هذا المنطلق في التحديد، تتبلور التنمية بالمفهوم العام، كسيرورة متطورة وحيوية، تتوخى بالأساس تجويد ظروف المواطنين وتغيير أنماط عيشهم، عن طريق تحسين دخلهم الفردي والرفع من شروط الرعاية الصحية وتقديم أحسن منتوج في مجال التربية والتعليم والتثقيف، عبر العمل الدؤوب على تكثيف برامج العمل ذات الطابع البشري والإنساني والمدني، وإعداد مشاريع تنموية واستثمارات من أجل خدمة هؤلاء المواطنين والأجيال اللاحقة ضمن ما يسمى ب"التنمية المستدامة" أو " التنمية الطويلة الأمد" . فتصير بذلك التنمية كل جامع للعديد من المجالات، بما فيها بطبيعة الحال، المجال الاقتصادي. وبذلك، يمكن القول، أنه، وبدون عناء في التفكير، يدرك المرء، أن التنمية التي تبدو لأول وهلة أنها قضية اقتصادية بحتة ، تتعلق لزوماً بمجالات كثيرة، على رأسها حقول السياسة والتعليم والعلاقات الدولية والبيئة...إلخ، هذا، إذا اقتصرنا على الأوجه العملية عند التفكير بمسألة التنمية[245]، حيث تصبح هذه الأخيرة، ركناً أساسياً من أركان نظام الحكامة، والقادر برمته، على ضمان واستدامة النتائج الإيجابية لفرص التنمية ككل، وعلى شتى الأصعدة.

## 2-الالتقائية

ينظر إلى الالتقائية على مستوى تدبير عملية التنمية، بوصفها من أهم دعامات النموذج التنموي المتوسل به للنهوض بالأدوار الجديدة المنوطة بمختلف مكونات وعناصر الحكامة.

فالالتقائية بذلك، منطلق استراتيجي لتسريع وتيرة إنجاز المشاريع والبرامج التنموية وتنسيق الجهود والتدخلات المؤسساتية: محلياً، جهوياً ووطنياً. ومن ثمة، فهي تبرز، باعتبارها، الأداة الحيوية الكفيلة بضمان نجاعة تدبير الشأن التنموي ككل، وذلك لما توفره من اشتراطات للفعل المعقلن، قادرة في عمقها على التعبئة المتكاملة والمتماسكة للإمكانات

[244] في الملخص التركيبي لتقرير" المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك" ، مرجع سابق الذكر، ص 84.
[245] مازن موفق هاشم ، مرجع سابق الذكر ، ص28.

التنموية- البشرية والطبيعية-، وجعلها، بالتالي، دعامة لا محيد عنها لخدمة سيرورة الحكامة والارتقاء المندمج والمستدام بأنماطها المتعددة.

## أ-الأساس القصدي للالتقائية

تعبر الالتقائية عن الخطوة ذات الأبعاد الاستراتيجية التي تسعى إلى تجميع كل البرامج والمشاريع والسياسات والقطاعات في كل واحد للابتعاد، بالأساس، عن كل المظاهر السلبية لتشتت الجهود والطاقات، وتحقيق، بالتالي، كل الأهداف التنموية، وفق منظور مضبوط، مدروس، معقلن و"محوكم" .

فالالتقائية في معناها القصدي / الغائي، وحسب تعريف Le Grand Robert، هي جملة الخطوات المبذولة على صعيد التنسيق الفعال الذي يسعى في كنهه إلى ضمان الانسجام والاندماج المطلوبين بين مختلف الأنشطة التي تتم ممارستها في مجالات الفعل الإنساني. ومن ثمة، فالالتقائية كدعامة من الدعامات المكرسة لعمق أي نموذج تنموي تجسد رافعة حقيقية لبلوغ الأهداف المنشودة بأقل جهد ممكن.

منطق الالتقائية، عبر ذلك، يستند على ركائز المقاربة الأفقية في معالجة المشاكل المطروحة، من خلال تبني تنسيق صارم بين القطاعات المشتغلة في الحقل التنموي، وكذا الاستحضار المتواصل لمختلف أبعاد الرؤية المندمجة المتعلقة بالمشاريع والبرامج المقترحة على صعيد سيرورة التنمية.

الالتقائية كدعامة من دعامات النموذج التنموي، تبرز في مسألة الإدراك الواعي والجاد بالأهمية المركزية للتنزيل الفعلي والفعال للبرامج والسياسات التنموية. وبالتالي، إعطاء الديمقراطية بعدها التنموي المندمج ومضمونها المستدام القادر على استيعاب تطلعات مختلف الأجيال المتعاقبة. وبالتالي، العمل على تجاوز كل المقاربات الاختزالية الخاصة بالنماذج التنموية.

من خلال ذلك، تبرز الالتقائية كمكون من المكونات الضرورية لبناء الاستراتيجيات – وأحياناً تفكيكها التفكيك الإيجابي-، وفق نهج شمولي متقارب : تكاملي وتفاعلي؛ مكون انصهاري، ما فتئ يضفي على هذه الاستراتيجيات، المزيد من الضبط الهيكلي والتداخل المندمج. وهو الأمر، الذي ينبغي أن تتجسد أبعاده الغائية المعيارية، عند التفكير في إعداد وتطبيق مجمل محاور السياسات العامة –بتجسيداتها الستة المعروفة : الاستخراجية، التوزيعية، إعادة التوزيع، التنظيمية، الرمزية والجوابية- ، والتي من اللازم، أن تتم – صياغة وتنفيذاً- وفق رؤية واضحة ومتكاملة لمقومات التنمية – خصوصاً نمطها

الاقتصادي-، قوامها الالتقائية والشفافية[246]، مع الحرص على تحقيق التوزان المطلوب بين البرامج المقترحة قطاعياً والسياسة العامة لبلد ما، وتثمين القدرات التمكينية، مادياً وبشرياً، بالشكل الذي يتوخى تلبية حاجيات سائر الفئات المجتمعية المستهدفة من تدخلات الفاعل التنموي.

كما أن البعد الالتقائي الناجح، هو ذاك البعد الذي يدمج في وحدة متراصة، سائر مجالات السيرورة التنموية . في هذا السياق، أضحى النموذج التنموي المتطور، يطال في عمقه الشمولي والواسع مختلف مجالات هذه السيرورة : اجتماعياً، ثقافياً وإيكولوجياً...، باعتبارها مجالات "متحركة" على مستوى المسارات المتعددة للتنمية، مع الارتباط الوثيق بتجليات التنمية الاقتصادية – أو النمو الاقتصادي- وعوائدها الاجتماعية "المنتظرة". علاوة على ذلك، فإن الالتقائية، وفي علاقتها مع مفهوم "التراب"، هي أداة مندمجة "محفزة" للاستثمار التنموي، تتوخى في عمقها، توفير الاشتراطات اللازمة للممارسة المؤسساتية والاقتصادية السليمة، والكفيلة بالدفع "المستدام" والفعال بعجلة التنمية نحو الأمام، وتحريك دواليب اشتغالها في اتجاه النهوض بسياسات "دامجة" للوحدات الترابية المنسجمة : وطنياً، جهوياً، إقليمياً ومحلياً. كل ذلك، عليه أن يتم، وبالضرورة، في سياق تسريع وتيرة اتخاذ القرار على مستوى هذه الوحدات، والتدبير" المحوكم" لنشاط التراب، أي العمل على تحسين جودة نمط الحكامة الترابية، من خلال إرساء نموذج متكامل لتدبير الشأن العام، استراتيجياً وقطاعياً، من أبرز أولوياته، خلق المواءمات الضرورية بين نظامي اللامركزية واللاتمركز وتقوية ركائز التنسيق بين البرامج والتدخلات العمومية للمجالات الترابية المتنوعة.

هكذا يمكن القول، أن مفهوم "الالتقائية"، هو تعبير جلي عن كل أشكال تدبير السياسات العامة بأنماطها المتعددة. وذلك من منظور، اقترانه العلائقي بمفهوم آخر يعد في الوقت الراهن أكثر اكتساحاً، وهو مفهوم "الحكامة". هذا الأخير، الذي يتبلور كأسلوب جديد ومتطور لتدبير الشأن التنموي، يعمل كل عنصر من عناصره الفاعلة، وفي إطار من التنسيق التام والتكامل المندمج، على المساهمة في عملية صناعة القرارات المرتبطة بهذا الشأن وتتبع تنفيذها وتقييمها، بل وحتى تقويمها، وجعلها في المحصلة، قرارات "ناجعة" تطور، وبشكل "مكثف"، جودة الفعل التنموي الجماعي المشترك.

## ب-التقائية عناصر الحكامة

[246] محمد حركات ، " تأثير المصالح المتعارضة في تكوين السياسات المالية والنقدية التجربة المغربية "، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة "تعارض المصالح في الدولة والمجتمع" التي عقدتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد في بيروت، يومي 15 - 16 شتنبر 2015 ، منشورة ضمن مؤلف جماعي" تعارض المصالح في الدولة والمجتمع"، ط 1 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

أصبحت الحكومة مجرد فاعل في صنع واتخاذ القرار عوض الاستحواذ – الإيجابي- عليه، فاعل له مسؤولية محورية في خلق الالتقائية وتقوية فعل باقي مكونات وعناصر الحكامة من مؤسسات القطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني ومختلف شرائح المواطنين.

وتكمن التقائية عناصر الحكامة في مختلف الخطوات التي تقوم بها هذه العناصر في تجسير الفجوات المرتبطة بالتحكم البراغماتي في سائر أنظمة الحكامة وتجسيداتها المؤسساتية. وهو ما يعبر عنه ب "التقائية السياسات".

هذه الالتقائية تتجسد في مختلف تدخلات الفاعلين على مستوى السياسات، أي البرامج التي تتوخى تحقيق قيم نهائية والقيام بتطبيقات محددة[247].

وإذا كان مفهوم "الحكامة" يتضمن أساساً شؤون السلطة الحكومية ( وعموماً كل ما له صلة بالدولة : إقليماً وشعباً وسلطة سياسية) ، فإن هذا المفهوم بدأ يتوجه نحو التوسع الواضح ليحتوي عناصر أخرى فاعلة في المجتمع. فالرؤية القائمة حالياً تأتي ثلاثية الأبعاد[248] ومتضمنة المكونات التالية:

- الدولة، ومركزية دورها يتمحور حول خلق البيئة الاقتصادية والقانونية الدافعة؛

- القطاع الخاص، الذي يتحمل مسؤولية تهيئة الفرص المطلوبة للعمالة والدخل؛

- المجتمع المدني، الذي ينصب دوره بصورة خاصة على تسهيل التفاعل السياسي والاجتماعي، وتحريك الجماعات للمشاركة في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي هذا الإطار المجتمعي الكلي، يبرز الدور الحيوي للحكامة المتضمن تشجيع التفاعل والتشابك بين هذه الأطراف المكونة للمجتمع بخلق البيئة المناسبة والتوازن فيما بينها[249].

هكذا، تشمل حكامة التدبير، مجمل تفاعلات وترابطات السيرورة والميكانزمات والمؤسسات...، والتي يمكن من خلالها للمواطنين ولمجموع شرائح المجتمع المدني من تضبيط Régularisation مصالحهم وممارسة الحقوق وتحمل المسؤوليات، وكذا التفاوض حول نزاعاتهم. ومن هذا المنطلق، فإن نطاق ممارسة حكامة التدبير لا ينحصر في الدولة ولكنه يشمل كذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويكمن التحدي الذي تواجهه كل

---

[247] ياسين السيد ،" السياسات العامة، القضايا النظرية والمنهجية "، ضمن " تحليل السياسات العامة، قضايا نظرية ومنهجية " ، مؤلف جماعي، ط 1 ( القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، 1988) ، ص ص 3-9 .

[248] وقد تتحول إلى رباعية الأبعاد إذا أضفنا إليها "المواطن" كعنصر من عناصر الحكامة.

[249] باسل البستاني ، مرجع سابق الذكر ، ص ص 69 -70.

المجتمعات البشرية من خلق نسق مؤسساتي شامل يضمن التنمية المستديمة وتحقيق أهداف استراتيجية قوامها مواجهة الفقر والتهميش وبلورة سيرورة مشروع المجتمع المنجز[250].

إنه، ومن أجل أن تقوم الحكامة، بشكل عام، لا مناص من تكامل وتداخل عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومجالاته والمجتمع المدني وتنظيماته والمواطن وطرائق مشاركته. فلا يمكن إطلاقاً الحديث عن الحكامة، دون التكريس الفعلي والفعال لقيم المشاركة "المنتجة / المستدامة" والتشارك الإيجابي/ الريادي بين مختلف الفاعلين، مع وجوب التقائية أدوارهم واندماج مهامهم. كما أنه، يستحيل وجود الحكامة في سياق غير متسم بالأجواء الديمقراطية – خاصة منها المتعلقة بنمط الديمقراطية التشاركية-.

الحكامة إذاً، مقاربة التقائية : شمولية / متكاملة، تركز في عمقها على دور الأفراد والجماعات والقوى الاجتماعية في تطوير السياسات التي تنظم الحياة العامة في المجتمع السياسي، وتبحث في تفاعلها، بصورة متوازية ومتراكبة، مع المؤسسات الأساسية الثلاث التي تحكم تنظيم المجتمع الحديث، وبالتحديد مؤسسات الدولة ومؤسسات السوق ومؤسسات المجتمع المدني[251]. وبالإضافة إلى هذه المؤسسات، لا ينبغي إغفال الأدوار الهامة التي أخذ يضطلع بها المواطن في المجتمعات الحديثة –خاصة ما يسمى ب"المواطن الديمقراطي"[252] -. وذلك من منظور تبلوره كعنصر من العناصر البارزة للحكامة.

إنه، وعلى الرغم من أهمية التماهي الذي ينبغي أن يقوم بين الالتقائية والحكامة كدعامتين أساسيتين من دعامات أي نموذج تنموي مطروح في السياق الوطني، فإنه يمكن التأكيد، كون مفهوم "الحكامة"، تم تأسيسه في جوهره القيمي، على جملة من الأساطير[253]، ومنها أسطورة الالتقائية والإدماج.

---

[250] محمد حركات ، " الاقتصاد السياسي وجدلية الثروة والفقر "، مرجع سابق الذكر، ص127 .

[251] لؤي صافي ، مرجع سابق الذكر، ص 21.

[252] نقصد ب"المواطن الديمقراطي" ذلك المواطن الذي يلح على التمتع بحقوقه، وبالمقدار ذاته، يحرص على أداء واجباته. ومن ثم، فهو" المواطن المقتنع، وبشكل متماهي، بفعالية الممارسة الكاملة لمواطنته، وبكفاية الاستفادة التامة من القيم الديمقراطية المخولة له. هو أيضاً المواطن، الذي يشارك في الانتخابات- ترشحاً وتصويتاً-، بنفس الاعتبار الذي يؤدي به الضرائب للدولة. هو المواطن، الذي يلج ملاعب كرة القدم للاستمتاع باللعبة-كحق-، وفي الوقت ذاته يحافظ على مدرجاتها ويحميها من الكسر والعبث-كواجب-. هو المواطن، الذي يطالب بحقوقه في التعليم والصحة والسكن والشغل... وفي الآن نفسه، يساهم، وبشكل متضامن، إبان كل اللحظات-بما فيها المصيرية- وكل الأحداث – بما فيها الكبرى- في رقي وتطور مجتمعه. هو المواطن، الحريص على تشييد لبنات صرح دولة الحكامة على أسس متينة وصلبة، وكذلك الدفاع المستميت عن مقومات المواطنة "المستدامة" لصالح الأجيال المتعاقبة. باختصار شديد، فهذا المواطن -والذي يتبلور في كنهه كعنصر من عناصر الحكامة- هو "ديمقراطي" وكفى". للمزيد حول مفهوم "المواطن الديمقراطي"، يمكن الاستعانة بمؤلفنا "الحكامة : مقاربة أولية للمفهوم" ، منشورات مجلة القضاء المدني/ مجلة العلوم القانونية، والصادر سنة 2018 .

[253] أجملنها في خلاصات مؤلفنا السالف الذكر -"الحكامة : مقاربة أولية للمفهوم" -، في عشر أساطير متحكمة، وبقوة ،على الأذهان والعقول، وهي : أسطورة تقاسم الهيمنة، أسطورة الخطاب الرنان، أسطورة تفوق الديمقراطية التشاركية، أسطورة التوصيف المعياري، أسطورة الإرادة الحرة المقيدة، أسطورة التمكين الإيجابي، أسطورة الالتقائية والإدماج، أسطورة الإصلاح ومحاربة الفساد، أسطورة تماهي القيم، وأخيراً أسطورة الانتقال من دولة "الحكم" إلى دولة "الحكامة".

فالتقائية مجالات ومضامين الحكامة وتوفير أسس الإدماج للسياسات والاستراتيجيات لبلوغ مختلف مدارك الحكامة...، كلها أمور، تجعل من اشتراطات إيجاد الصيغ التفاعلية الفضلى لتنزيل أركان الحكامة، من ديمقراطية وتنمية مستدامة وحرية، طموح مأمول لبناء صرح دولة الحكامة، مع ما يعنيه ذلك، من التصدي لكوابح الارتقاء المتطور بمنظومة الحكامة. كل ذلك، لا يعني، إطلاقاً، ارتكاز هندسة الحكامة على ركائز واضحة في استشرافيتها. فالرغبة الكامنة لدى متخذي القرار وصانعي السياسات في ضمان نجاعة التدخلات وضبط العلاقات على صعيد المشاريع والبرامج المقترحة، وفق المستويات المختلفة- الوطنية والمحلية-، عادة ما تعاني من انسداد جلي في الأفق. وهو ما يبرز في عدة تمظهرات، من قبيل تشتيت الجهود المتضافرة لدى كافة مكونات وعناصر الحكامة. وهو التشتيت الذي " يفرمل" كل الجوانب الإيجابية للتدبير، والمتوخية لإرساء نمط حكامة تنموية صاعدة وفعالة.

## 3-الإنصاف

كثيراً ما تحدثت أدبيات الفلسفة السياسية عن كون الإنصاف هو المفهوم السياسي للعدالة. وهو المعنى الذي استخدمه جون رولز في تقعيده للأسس النظرية الخاصة بالعدالة، وكذا تمثلاتها المعيارية على أرض الواقع : العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية، وربط كل ذلك بمبادئ حسن التنظيم والنجاعة الاقتصادية والمواطنة الفاعلة والحرية المتساوية.

هكذا، يجسد الإنصاف دعامة قوية لبناء نموذج تنموي حقيقي : تعاوني /تكاملي، تنافسي/ متوازن- من منطلق اقتصادي بحت-، متوافق عليه، سواء من حيث تحقيق أهدافه المختلفة أو من حيث تنزيل أبعاده المتنوعة.

### أ- الإنصاف "المستدام"

من المرتكزات الأساسية لنهج التنمية البشرية المستدامة، نجد الإنصاف، والذي يرد من وجهة نظر نهج التنمية البشرية المستدامة، أكثر سعة وأكثر امتداداً من مجرد حدود الدخل والثروة؛ فرؤية النهج، تؤكد، أن الإنصاف، ينبغي أن ينطلق من أطر القدرات والفرص المتاحة. وبناء عليه، فإن من حق كل شخص أن يحقق خياراته الإنسانية كحق قائم. بعبارة أخرى، إن غياب الإنصاف، من شأنه، أن يلغي خيارات الناس. وبالتالي، تطويق إنسانيتهم في الصميم[254].

[254] باسل البستاني، مرجع سابق الذكر ، ص66 .

البعد الإنساني- أو بالأحرى "المأنسان"- للإنصاف يجعل من الكرامة الإنسانية المبتغى الأساسي المنشود على صعيد أي نهج للتنمية البشرية. وهو ما تتجسد معالمه الكبرى، في تحسين أوضاع الناس وتعزيز قدراتهم – الفردية والجماعية- وتحقيق سبل رفاهيتهم وتجويد أنماط حياتهم.

هنا، وفي إطار من الترابط المتماهي بين العدالة والإنصاف، ومن منطلق البحث عن اشتراطات الارتقاء المعياري بقيمة الإنصاف، يطرح جون رولز، سؤالاً جوهرياً، يعمق من دلالات ومعاني الاستخدام المتواتر لهذه القيمة في السياقات التاريخية المختلفة والمجالات المكانية المتعددة : " ما هو المفهوم السياسي للعدالة الأكثر مقبولية، والذي يعين الشروط المنصفة للتعاون بين المواطنين المعتبرين أحراراً ومعقولين وعقلانيين وأسوياء وأعضاء مجتمع متعاونين تعاوناً كاملاً في حياة كاملة من جيل إلى الجيل الذي يليه؟ " [255].

منطق "تعاقب الأجيال" يفترض، وبشكل مواكب، الاسترشاد "الإتيقي" بمنطق "تعاقب القيم".

ولعل قيمة الإنصاف، من أبرز القيم التي ينبغي "تداولها " بين الأجيال المتلاحقة؛ فنكون بذلك أمام قيمة من القيم الرفيعة، والتي تمتح متانتها المعيارية من قدرتها الفائقة على المواءمة "المستدامة"، زمانياً ومجالياً.

بناء على ما تقدم ، سنجد أن من اشتراطات الإنصاف أن يكون "مستداماً". والمقصود ب"الاستدامة" في هذا الشأن، التوزيع المعياري والمنصف لعوائد التنمية بين مختلف فئات الجيل الواحد، وكذا بين الأجيال المتعاقبة. وذلك من منطلق مبدأ عالمية مطالب الحياة، والذي يمثل الرابطة المشتركة بين مطالب التنمية القائمة ومتطلبات التنمية المستقبلية، وبخاصة في ما يتعلق بالمحافظة على البيئة وإعادة توليدها. وهنا، يقع جوهر البعد الأخلاقي لنهج التنمية البشرية المستدامة الذي يجسد الضمان الأساسي للتنمية المستدامة : تأكيد الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف بين الأجيال[256]. الإنصاف "المستدام" من خلال ذلك، هو إنصاف يمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية في شتى تجلياتها. هذه الأخيرة، لا تتعلق بتوزيع الحقوق والفرص والموارد بين الأجيال الحاضرة فحسب، بل إنها تتعلق أيضاً بتوزيعها بين الأجيال الحاضرة والمقبلة.

وبذلك، تقتضي العدالة الاجتماعية، أن يكون للأجيال المقبلة من الفرص، وأن تتاح لها من الإمكانات ما لا يقل عما تتمتع به الأجيال الحاضرة.

---

[255] جون رولز ،" العدالة كإنصاف : إعادة صياغة " ، ترجمة حيدر حاج إسماعيل؛ مراجعة ربيع شلهوب ( بيروت : المنظمة العربية للترجمة ،2009) ، ص ص 95-96 .

[256] باسل البستاني، مرجع سابق الذكر ، ص57 .

وإذا كانت التنمية البشرية تعرف بأنها "توسيع حريات البشر وقدراتهم على أن يعيشوا الحياة التي يعتبرونها قيمة"، فإن إضافة مطلب الاستدامة إلى مطلب التنمية البشرية يقودنا مباشرة إلى قضية العدالة الاجتماعية بين الأجيال.

فالتنمية البشرية المستدامة هي عملية توسيع للحريات الموضوعية للبشر اليوم، مع بذل جهد معقول لتجنب الجور على فرص أجيال المستقبل في توسيع حرياتهم[257].

## ب-إنصاف الدولة العادلة (العدالة كإنصاف)

الدولة العادلة هي دولة القانون، أي تلك الدولة التي تجمع – في الآن ذاته –بين الحقوق والواجبات، وتضمن التوازن بينها، لأن الواجب الذي لا يقابله حق يتحول إلى قهر، والحق الذي لا يقابله واجب يتحول إلى فوضى وانحلال. ودولة القانون هي التي تنجح في تجنب القهر والفوضى معاً، وهي "المدينة الفاضلة" للعصر الحديث[258].

تفترض العدالة – حسب جون رولز -تنظيماً للمؤسسات الكبرى للمجتمع على نحو يكون فيه توزيع فوائد التعاون الاجتماعي وتكاليفه توزيعا عادلاً على أساس المواطنة حتى لا يشعر أي طرف شريك بالضيم أو يشكو من الحيف والإجحاف في حقه . فالنظرية السياسية تضع صورة أو نموذجاً مثالاً لمجتمع حسن التنظيم well-ordred society يمكن من نقد المؤسسات القائمة والعمل على إعادة تنظيمها. ويرى رولز أن مجتمع مثل هذا لا بد تكون مؤسساته تدار من خلال تصور عمومي للعدالة يكون موضع وفاق بين أفراده والمجموعات المكونة له ويكون معروفاً منهم ويحظى بقبولهم الحر. ويقول رولز إن المداولة بين أطراف متساوية من حيث المعلومات التي لديهم عن أنفسهم وعن مجتمعهم ستقودهم إلى اختيار إجماعي للمبدأين التاليين:

**المبدأ الأول**: لكل شخص حق متساو مع غيره في النسق الشامل من الحريات الأساسية المتساوية وعلى نحو يتسق مع نسق مماثل من الحرية للجميع.

**المبدأ الثاني**: لا بد أن تنظم مظاهر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي على نحو:

أ- تكون فيه لصالح الأقل امتيازاً؛

---

[257] إبراهيم العيسوي ، مرجع سابق الذكر، ص24.

[258] محمد الحداد،" جدلية العدالة والحرية في ضوء الثورات العربية( الديمقراطية باعتبارها عدالة القرن الحادي والعشرين) "، ضمن " ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي"، مرجع سابق الذكر ، ص392 .

ب - تكون مرتبطة بوظائف وبمواقع مفتوحة أمام الجميع وفي إطار من المساواة العادلة في الفرص[259].

تبرز العدالة كإنصاف Justice as Fairness ، من وجهة نظر جون رولز، باعتبارها قيمة "فضلى" ، تتأسس في جوهرها، على مبدأ الحرية المتساوية بين جميع أفراد المجتمع مهما تكن انتماءاتهم( كحرية التعبير والتنظيم) من ناحية، ومبدأ أن تكون المساواة هي القاعدة لتوزيع الموارد الاقتصادية، وألا يكون التمييز إلا لفائدة الأشخاص الأكثر حرماناً، من ناحية أخرى[260].

وعموماً، ينبني منطق العدالة كإنصاف في ظل المجتمع المتعاون والمتكامل أو في ظل دولة العدالة السياسية والاجتماعية "المستدامة "، على مجموعة من الأفكار يحددها جون رولز في أربع:

- **أولاً؛ فكرة "مجتمع حسن التنظيم"** : ويعني به ذلك المجتمع المنظم بكفاءة بواسطة مفهوم عام للعدالة قائم على نظام تعاون منصف وينبني على ثلاثة مسائل أساسية[261] :

- هو مجتمع يقبل كل واحد فيه، ويعرف أن كل واحد آخر مثله يقبل المفهوم السياسي للعدالة( وبذلك يقبل مبادئ العدالة السياسية ذاتها) . وهو الأمر الذي تتضمنه فكرة المفهوم العام للعدالة؛

- ما تتضمنه فكرة التنظيم ذي الكفاءة بواسطة مفهوم عام للعدالة نعني فكرة أن البنية الأساسية للمجتمع – أي مؤسساته السياسية والاجتماعية الرئيسية وطريقة ترابطها في نظام تعاوني- هي فكرة ذات معرفة عمومية، أو يعتقد بوجهاتها لتحقيق مبادئ العدالة تلك؛
- ما تتضمنه أيضاً فكرة التنظيم ذي الكفاءة، فكرة أن للمواطنين حساً فعالاً بالعدالة، يمكنهم أن يفهموا ويطبقوا مبادئ العدالة المفهومة من العموم، والعمل وفقاً لذلك في معظم الأحيان كما يتطلب وضعهم في المجتمع بما يشتمل من واجبات والتزامات.

---

[259] نورالدين علوش، حوار خاص مع الأكاديمي الدكتور منير كشو، أستاذ في الفلسفة السياسية والأخلاقية المعاصرة بقسم الفلسفة بجامعة تونس -كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-، موقع ديوان العرب، 18 / 9 / 2012 . أنظر الرابط التالي : https://www.diwanalarab.com/spip.php?article34307#.XLpd3ehKiM9

[260] عبد الكريم داود ، مرجع سابق الذكر، ص487 .

[261] جون رولز ، مرجع سابق الذكر ، ص97.

- **ثانياً؛ فكرة البنية الأساسية:** هي الفكرة التي تتعلق بطريقة تعيين وضبط مكونات البنية الأساسية لمجتمع حسن التنظيم. وهي المكونات المتجسدة في مختلف المؤسسات السياسية والاجتماعية الرئيسية.

وقد تم إدخال هذه الفكرة لصياغة وتقديم العدالة كإنصاف كفكرة ذات وحدة ملائمة، فهناك حاجة إليها مع فكرة الوضع الأصلي لإكمال الأفكار الأخرى وتنظيمها في كل واضح ويمكن النظر إلى فكرة البنية الأساسية في ضوء ذلك.

ومن ثم، تؤلف البنية الأساسية للمجتمع الطريقة التي تتلاءم بحسبها المؤسسات السياسية والاجتماعية الرئيسية فتدخل في نظام تعاون اجتماعي، وطريقة تعيينها الحقوق والواجبات الأساسية، وتنظيمها لتقسيم الفوائد التي تنتج من التعاون الاجتماعي عبر الزمن.

وتشمل البنية الأساسية القانون الأساسي السياسي ذا القضاء المستقل، وصوراً من الملكية معترفا بها قانونياً، وبنية الاقتصاد( باعتبارها، مثلاً، نظام أسواق متنافسة وملكية خاصة لوسائل الإنتاج) ، وأيضاً الأسرة في صور من الصور، فتكون البنية الأساسية الإطار الاجتماعي الخلفي الذي تجري في داخله نشاطات الجمعيات والأفراد والبنية الأساسية العادلة تؤمن ما يمكن أن ندعوه العدالة الخلفية.

إحدى السمات الرئيسية للعدالة كإنصاف، هي اعتبارها البنية الأساسية الموضوع الأولي للعدالة السياسية. وهي تفعل ذلك جزئياً، لأن آثار البنية الأساسية على أهداف المواطنين، وطموحاتهم، وخلقهم، وكذلك على فرصهم وقدرتهم على الاستفادة منها، هي آثار منتشرة وحاضرة منذ بداية الحياة. لذا، فإن تركيزنا هو كلي على البنية الأساسية على أنها موضوع العدالة السياسية والاجتماعية. ولما كانت
العدالة كإنصاف تبدأ بالحالة الخاصة للبنية الأساسية، فإن مبادئها تنظم هذه البنية، ولا تنطبق مباشرة على المؤسسات ولا تنظم مؤسسات المجتمع وجمعياته من الداخل؛ فالشركات ونقابات العمال والكنائس والجامعات والأسرة كلها مقيدة بموانع ناشئة من مبادئ العدالة، غير أن هذه الموانع تنشأ بطريقة غير مباشرة من مؤسسات خلفية عادلة توجد في داخلها الجمعيات والجماعات، وبها يضبط سلوك أعضائها[262]. **ثالثاً؛ فكرة "الوضع الأصلي" :** أي الفكرة المنظمة للمجتمع نظاماً منصفاً من التعاون بين أشخاص أحرار ومتساوين، حيث ينشأ مباشرة سؤال يتعلق بكيفية تعيين الشروط المنصفة للتعاون.

العدالة كإنصاف تتبنى المنطق القائل بكون الشروط المنصفة في التعاون الاجتماعي هي حاصل اتفاق بين أولئك المنخرطين فيه. وإن أحد أسباب ذلك، هو أن المواطنين، استناداً إلى

[262] المرجع نفسه، ص ص 98-100 .

فرضية وجود تعددية معقولة لا يتمكنون من الاتفاق على أي سلطة أخلاقية ولا يمكنهم الاتفاق على نظام من القيم الأخلاقية أو ما يأمر به قانون طبيعي وفق ما يراه البعض.

ولابد من إدخال هذا الاتفاق، مثل غيره، في شروط معينة ليكون اتفاقاً صحيحاً من وجهة نظر العدالة السياسية. ويجب أن تضع هذه الشروط، بصورة خاصة، الأشخاص الأحرار والمتساوين في وضع منصف، فلا تسمح لبعضهم أن يتمتع بامتيازات مساومة أفضل. وعلاوة على ذلك، يجب إبعاد كل تهديد بالقوة والإكراه، والخديعة والغش[263].

**رابعاً؛ فكرة "حجاب الجهل" :** Veil of Ignorance. ويعني هذا التعبير المجازي، أن العدالة يجب أن تقوم على قاعدة الاعتبارات العامة لا الفردية[264].

وفق هذا المنطلق القصدي، سنجد أنه، في الوضع الأصلي، لا يسمح للأطراف أن يعرفوا المراكز الاجتماعية للأشخاص الذين يمثلونهم أو عقائدهم الشاملة الخاصة. كما أنهم لا يعرفون عنصر الأشخاص وجماعتهم الإثنية وجنسهم، أو أي مواهب طبيعية مختلفة مثل القوة أو الذكاء. وكل ذلك ضمن المجال العادي[265].

هذه المسألة تجعل مختلف الحدود السابقة والمرتبطة بالمعلومات والمعطيات ذات العلاقة بالوضع الأصلي-ومن خلال تعبير مجازي محض- تؤكد أن الأطراف توجد خلف حجاب من الجهل[266].

والمقصود بهذه الفكرة عموماً، أنه لو قام شركاء – في وضع افتراضي-باختيار مبادئ لمؤسسات عادلة في مجتمعهم، لا يعرفون الفئة التي ينتمون إليها(أثرياء أم فقراء أم يتمتعون بمواهب طبيعية أم بقوة سياسية )[267].

---

[263] المرجع نفسه، ص ص 105-107 .

[264] عبد الكريم داود، مرجع سابق الذكر، ص488 .

[265] جون رولز ، مرجع سابق الذكر، ص 107 .

[266]John Rawls , «Political Liberalism » ,(New York : Columbia University Press, 1993), p. 25.

فلا أساس للعدالة السياسية مع أشخاص يتمتعون بقوة تهديدية ( أو بقوة سياسية واقعية أو بثروة أو بمواهب طبيعية ). ويجب أن لا تؤثر الامتيازات التاريخية والتأثيرات الطارئة الحاصلة في الماضي، في اتفاق على مبادئ مهمتها تنظيم البنية الأساسية ابتداء من الحاضر إلى المستقبل[268].

## خامساً : رهانات النموذج التنموي

من المؤكد أن النموذج التنموي هو تعبير ملموس- متعدد الأبعاد والتجليات- عن مؤشرات التحول المرصودة على مستوى الظاهرة التنموية وفك ألغاز ما يكتنف حقائق تطورها من غموض أحياناً.

ولعل أبرز مضمون للنموذج التنموي، وفق هذا التصور القيمي الصرف، هو ذلك المرتبط بجوهر "التنظيم الاجتماعي"، الذي يرتكز، بالأساس، على مقومات الاستقرار والسلم الاجتماعي وتجاوز كل معيقات الفعل التنموي. وذلك من منظور أن أهم عنصر في بناء النموذج التنموي المنشود، يبقى هو تنظيم الأفراد وشحذ طاقاتهم وإطلاق العنان لإرادتهم الخلاقة، بغية تحقيق أهداف المجتمع وغاياته، من خلال التوسل المستمر بكل مكونات "التنظيم الاجتماعي" المتراص. فمضمون التنمية على ضوء ذلك، هو التعبئة الكاملة لكلالموارد المجتمعية والعمل على استغلالها الاستغلال الأفضل[269].

بصفة عامة، يمكن القول أن النموذج التنموي، وكإطار معياري للرفع من القدرات التمكينية للتنمية داخل المجتمعات المختلفة، يحاول متخذي القرار التنموي من خلال التوسل به، تحقيق جملة من الرهانات، تدور كلها في فلك تحريك دواليب اشتغال سيرورة التنمية، وجعلها تنمية "رائدة". وبالتالي، توطيد الدعامات الحقيقية لدولة الإنتاج أو دولة الحكامة.

### 1-من دولة الريع إلى دولة الإنتاج

---

[267] عبد الكريم داود، مرجع سابق الذكر، ص488 .

[268] جون رولز ، مرجع سابق الذكر، ص 108 .

[269]Frederick H. Harbison , « Human Resources as the Wealth of Nations » , Economic Development Series ( New York : Oxford University Press,1973 ) .

من الصعب فهم حال الاقتصاد، السياسة، أو التنمية بشكل عام في بعض الدول -أساساً الدول العربية –، من دون فهم الريع والدور الذي يقوم به في كل منها.

التعريف التقليدي للدولة الريعية Rentier State، هو أنها "الدولة التي تعتمد في جزء رئيس من إيراداتها على النفط والمصادر الطبيعية الأخرى".

ظهرت نظرية الدولة الريعية في بداية السبعينيات من القرن الماضي. ويعد الاقتصادي الإيراني، حسن مهدوي Hussein Mahdavy، واضع أسس هذه النظرية من خلال ملاحظته للمفارقة المهيمنة على إيران ما قبل الثورة، والمتمثلة في ضعف النمو الاقتصادي –ومؤشرات التنمية بشكل عام- في بلد جد غني بالثروة النفطية. في هذا الشأن، أتى تعريف مهدوي للدولة الريعية، بكونها تلك" الدولة التي تستمد، وبشكل منتظم ودائم، كميات هائلة من الريع الخارجي، والمدفوعة أصلاً من قبل أشخاص، هيئات أو حكومات لأشخاص، هيئات وحكومات دولة معينة"[270].

وازدادت أهمية مفهوم "دولة الريع" في الثمانينيات من القرن المنصرم، بإضافات مهمة من مفكرين هما حازم الببلاويHazem Beblawi وجياكو مو لوشياني Giacomo Luciani–، اللذان درسا أثر الإثراء الهائل والمفاجئ للدول العربية النفطية في السبعينيات من القرن الماضي ووسعا مفهوم "الريع" وتداعياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فحازم ببلاوي، يرى أن الريع يتصدر الاقتصاد ودخل الدولة ومصدره هو الإيرادات الخارجية، من قبيل النفط والمساعدات الخارجية. أما لوشياني، فيرى أن الدولة الريعية، هي الدولة التي يشكل فيها الدخل الريعي نسبة لا تقل عن 40 في المئة من مجموع دخل الدولة، مع ضرورة أن يشكل إنفاق الدولة أيضاً جزءاً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن من مصادر هذا الريع هناك تحويلات العمالة المهاجرة[271].

هكذا، "فدولة الريع"، هو توصيف للعلاقات القائمة بين المجتمع والدولة، والتي تستقي جزءاً كبيراً من دخلها من مصادر خارجية، وعلى شكل ريع ناتج أساساً من تصدير النفط[272].

---

[270]Hussein Mahdavy ,«The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States :The Case of Iran » , Paper Presented at: M.A. Cook ( ed . ) , Studies in Economic History of Middle East : From the Rise of Islam to the Present Day ( London ;New York : Oxford U.P. ,1970 ),p .428.

[271] عمر الرزاز ، مرجع سابق الذكر، ص168 .

[272] زهير حامدي،" نحو منظومة طاقة أكثر استدامة لدول مجلس التعاون الخليجي "، ضمن " النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية : الأبعاد الاقتصادية "، مرجع سابق ، ص336 .

بالإضافة إلى مصادر أخرى، كالإعانات الخارجية والتحويلات المالية للمهاجرين؛ فدولة الريع، عبر ذلك، دولة "اتكالية" محبطة لعزيمة الإنتاج والنمو الاقتصاديين . وهو ما تتجلى أبرز تمظهراته في الآثار السلبية الناجمة عن إواليات اشتغال الدولة الريعية، حيث أدت هذه الأخيرة دوراً يفاقم حدة الدورات صعوداً وهبوطاً Pro-cyclical بدلاً من الحد منها واحتوائها Counter-cyclical، فقامت بالتوسع في الإنفاق والاستثمار والتوظيف في القطاع العام في سنوات الانتعاش وضبط الإنفاق في سنوات الركود، مما ترك آثاراً مدمرة في الاستقرار الاقتصادي واستدامة التنمية والتشغيل[273].

ومما لا شك فيه، أنه ورغم ارتباط الريع عموماً بالبنيات الاقتصادية، فيمكن التأكيد مع ذلك، أنه نمط ما فتئ يمس سائر مجالات تدبير الشأن التنموي. وهو النمط الذي لم يعد ظاهرة فوقية متمثلة في نظام، وإنما تحول إلى منظومة علاقات وحوافز تطورت وتشعبت في الاقتصاد والمجتمع، وانعكست في الممارسات والعقول والثقافة والأخلاق. ومن هنا تأتي صعوبة التحول[274]، أي صعوبة التحول من نظام "ريعي" تحصيصي / زبائني(دولة الريع) إلى نظام إنتاجي إنمائي/ تنافسي(دولة الإنتاج) . كما تأتي كذلك صعوبة الحديث عن أي مؤشر من مؤشرات الديمقراطية في ظل سيادة النظام الريعي، إذ أن قضية الدولة الريعية تطرح في عمقها مسألة "النخبة " الحاكمة فيها. وهي نخبة لا يمكن النظر إليها بوصفها رافعة اجتماعية للديمقراطية. هذا الأمر، يطرح إشكالية تتعلق بمدى قدرة هذا الشكل من الدول، وهذا النوع من" النخبة" الحاكمة في بناء الديمقراطية، وبخاصة أن ما يحرك هذه النخبة، ويشكل سلوكها السياسي، هو الرغبة الجامحة للإمساك والسيطرة والاستحواذ على الريع، بما يضمن إدامة آليات إعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة والنفوذ. وبهذا المعنى، فإن الدول الريعية، وكما تشير التجربة الملموسة، إنما تلد الاستبداد والتسلط، بسبب طبيعة بنيتها والقوى التي تستند إليها[275].

ومما يجعل هذا النمط "الاتكالي" من الدول، يتصف بسمات ما يعرف ب"الاندحار الديمقراطي"، وبالتالي، تأثيره البين على إنتاجية السيرورة التنموية، نجد تواجد نظام شبكي، علائقي، تبادلي وموسع للامتيازات، حيث يترتب على قيام الدولة الريعية نشوء شبكة من علاقات التوزيع وإعادة توزيع المزايا، بحيث ينتظم المجتمع على شكل هرم من الشرائح الريعية المتتابعة التي تحصل على مزايا خاصة، نتيجة لوضعها المتميز في هذا الهرم.

---

[273] عمر الرزاز ، مرجع سابق الذكر، ص212 .

[274] المرجع نفسه، ص173 .

[275] صالح ياسر ،" النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة ( حالة العراق) "، (بغداد : مؤسسة فريدريش إيبرت ،2013) ، ص2.

وبدورها تقوم هذه النخب، بإعادة توزيع جزء منه في حلقات تالية من الشرائح الريعية[276].

وإذا كان بإمكاننا وصف دولة الريع، بأنها الدولة التنموية بالقوة، فإن دولة الإنتاج، في المقابل، هي الدولة التنموية بالفعل.

تستلزم سيرورة التحول من دولة الريع إلى دولة الإنتاج الاسترشاد بالأبعاد المتكاملة للمقاربة القيمية Normative . وذلك ما تبرز تجلياته المعيارية، في الأخذ بعقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم، في إطار دولة مدنية مستدامة، موظفة لطاقات مواطنيها، ضامنة لحقوقهم وحرياتهم.

ويتطلب التحول الحقيقي والمستدام نحو دولة الإنتاج سيطرة المجتمع، من خلال ممثليه المنتخبين، على الريع الذي مثل تاريخياً مصدر القوة للسلطة المستبدة. ويشمل ذلك السيطرة على مصادر الريع، وسبل إنفاقه في تطوير الاقتصاد المنتج والمشغل للمواطنين، وتحديد المستفيدين منه ضمن مفهوم "العدالة الاجتماعية"، وإخضاعه إلى رقابة حثيثة غير مسبوقة[277].

كما أن على الدولة المنتجة أن تسعى حثيثاً لنمو الاقتصاد المحلي. ويتأتى ذلك بانخراط المجتمع كله في عملية الإنتاج التي بدورها تدر دخلاً محلياً يمكن الدولة من فرض الضريبة وإنفاق عوائدها على مؤسسات إدارة الدولة والدفاع والخدمات العامة وإعادة توزيع الدخل بين الأفراد[278].

زيادة على ما سبق، يمكن تحديد ركائز أخرى لقيام دولة الإنتاج، ومنها أساساً :

- تنويع الاقتصاديات واستقطاب الاستثمارات ؛

- تجديد الإمكانات والموارد والحرص على ترشيدها باستمرار؛

- التوزيع المعقلن للأدوار التنموية بين الدولة والقطاع الخاص؛

- تحقيق مستويات متقدمة في إسداء الخدمات المجتمعية؛

- الرفع من وتيرة إنجاز البنيات التحتية والداعمة لمسارات النمو؛

- تطوير الاقتصاد الإنتاجي وإضفاء الجاذبية على التنافس الاقتصادي ؛

---

[276] حازم الببلاوي،" الدولة الريعية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 103 ، شتنبر 1987 ، ص70.

[277] عمر الرزاز ، مرجع سابق الذكر، ص168 .

[278] المرجع نفسه ، ص172.

- تجويد المهارات والكفايات التدبيرية وخلق منظومة تدبير مندمجة ومتراصة؛

- إرساء المزيد من تمظهرات الشفافية وكبح آفة الفساد، باعتبارها من أبرز عوائق التنمية؛

- وضع الإطار المؤسساتي الملائم بخصوص منظومة الرقابة والإشراف.

وبذلك، فالانتقال من دولة ريعية إلى دولة إنتاجية، يعتبر من الأهداف الاستشرافية الكبرى التي يرنو تحقيقها أي نموذج تنموي منشود. وهو الأمر، الذي يستدعي من هذا النموذج، التفكير الاستراتيجي في صياغة عقد اجتماعي جديد، قائم على العديد من مقومات فعل التدبير "المحوكم"، وعلى رأسها : تعزيز دعامات المواطنة الحقة، توفير مستلزمات العيش الكريم، التوزيع المنصف والعادل للخيرات والثروات، توسيع نطاق الحقوق والحريات، دمقرطة السلطة والمجتمع، الإدارة الشفافة للموارد والإمكانات، خلق منظومة متوازنة لتكافؤ الفرص (كمياً وكيفياً )، تضييق الفجوات المجالية أو إرساء العدالة المجالية، الارتقاء التدريجي بالتكنولوجيات الواعدة...

## 2- من تنمية "معاقة" إلى تنمية "رائدة"

لابد من الاعتراف أنه في السياق العربي، لم يتسن تحقيق " النموذج التنموي المنتج" الذي يقوم على حرية الحركة للأفراد والأموال وتشجيع المبادرة الفردية على إطلاق العنان لإبداعها في مجال التبادل بما يحقق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. وذلك، لغياب العنصر الرئيس، المتمثل بالرقابة السليمة وشفافية التعامل والالتزام بالقواعد القانونية التي تحفظ كرامة الإنسان وآدميته، من خلال أولوية رفع مستوى المعيشة للناس وتوفير حياة كريمة لهم، باعتبارها هدفاً رئيساً.

في الوقت نفسه، لم يتسن بناء نموذج الدولة التي توفر الاحتياجات الأساسية لمواطنيها من : مأكل وملبس وتعليم ورعاية صحية...، بالمستوى اللائق والضروري. كما لم تحفظ الدولة سيادتها الوطنية من التدخل الخارجي، فصارت مشاعاً للتبعية الاقتصادية والسياسية بامتياز[279].

هنا، تتولد بعض مؤشرات نموذج التنمية "المعاقة". وهي المؤشرات التي تتجلى على شكل قيود تكبح الممارسة الجيدة للحكامة الاستراتيجية، ومن أبرزها[280] :

---

[279] ثناء فؤاد عبد الله ،" حول النمو الاقتصادي وسياسة التنمية في الوطن العربي"، ضمن " النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية : الأبعاد الاقتصادية "، مرجع سابق الذكر، ص401 .

[280] محمد حركات ، "مظاهر ورهانات حكامة الدولة في البلدان العربية"، ضمن " مفارقات حكامة الدولة في البلدان العربية " ، مرجع سابق الذكر، ص54 .

- غياب رؤية استراتيجية ومشتركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية( خلل في الهياكل، غياب التصنيع، انعدام تلقائية القطاعات...، وغير ذلك ) ؛

- الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية وهيمنة ثقافة الريع؛

- تفاوتات اجتماعية ناجمة عن سوء توزيع الثروة؛

- عدم وجود طبقة وسطى قوية ؛

- الافتقار إلى ثقافة لتقييم السياسات العمومية وضعف نظام المساءلة وتقديم الحساب والشفافية، وكذا نظام للمراقبة الداخلية للمالية العامة.

انطلاقاً من هذه المؤشرات وغيرها، وبناء على تحليل ما سبق في السياق العربي، يمكننا تحديد مع ثناء فؤاد عبد الله- في إطار وضع الأصبع على الداء - أهم معالم "النموذج التنموي العربي" الذي تحقق على أرض الواقع على سبيل "التشخيص" للمرض التنموي في الحالة العربية، ومن ذلك : تدني نسبة تشغيل الموارد، وسوء إدارة الخطة التنموية، وتعارض الكم الهائل من الأموال (النفطية وغيرها) مع تطور القوى الإنتاجية واختلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وسوء توزيع الثروات، وتعثر التنمية الصناعية والزراعية، وضآلة المحصلة الإنتاجية، والمبالغة في تمويل الاستهلاك الترفي وشراء الكماليات وتشجيع الحياة المستفزة( لدى القلة)، واستنزاف الموارد الطبيعية، واللجوء إلى القروض لإشباع حاجات أساسية، وسيطرة نخبة صغيرة على الثروة والسلطة، وتشابك المصالح بين السياسيين والبيروقراطيين، وتولي مسؤولين حكوميين بيع أملاك الدولة والتربح منها، وشيوع حالة استغلال السلطة للمنفعة ومنطق الصفقة، وانتشار نشاط الشركات الأجنبية ووكالات العمولات والسمسرة، وضياع الفوائض المالية والهيمنة الغربية على منابع النفط العربي، وضعف دور الدولة في التوجيه الاقتصادي وإدارة عمليات التنمية والاستثمار وتوجيه الخدمات للمواطنين، والافتقار إلى بناء قاعدة إنتاجية على أساس معرفي، واستسهال جلب الخبرة الأجنبية بدلاً من العمل على إنتاجها وتوظيفها في النشاط الاقتصادي، وعدم بناء أسس المجتمع المعرفي، وضعف الطلب العام على المعرفة، وضعف مجالات البحث العلمي، وخضوع المؤسسات البحثية للتوجهات السياسية، وانخفاض الإنفاق على التعليم العالي، ما أدى إلى قتل المواهب وانسداد أفق الإبداع، واستمرار أمية النساء والأطفال، وفي العموم، استشرت قيم المنفعة، وتقديم الخير الخاص على الخير العام، وغابت فضيلة النزاهة والمسؤولية الاجتماعية، وشاع القمع والتهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وغابت العدالة، وشاعت حالات الاكتئاب وهاجرت الأدمغة العربية إلى الخارج[281]. التجليات السابقة للنموذج التنموي "المعاق"، تفترض من متخذي القرارات التنموية، البحث عن

[281]ثناء فؤاد عبد الله ، مرجع سابق الذكر، ص ص401 –402.

طرائق جديدة ومبتكرة لإقامة أسس صلبة لنموذج تنموي رائد. وهو الرهان الذي لن يكتمل بنيانه، إلا بالتبني الناجع لآليات الفعل "المحوكم"، والمتسم بجملة من الخصائص الإيجابية، من قبيل :

مواكبة التغيرات التنموية الطارئة على المستوى العالمي، والأخذ على هذا الصعيد بالممارسات التنموية الفضلى؛

- التوسل المتواصل بالتحسينات الهائلة المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة، وعلى رأسها تكنولوجيا المعلومات؛

- التفكير في إرساء معالم "تنمية متجددة" تنهض بشؤون البلد : اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً... وذلك عبر توظيف ملكات الفكر الخلاق والمبدع؛

- المعالجة الفعلية والفعالة للمشاكل المرتبطة بمعضلة الفقر، وما يتعلق بها من تهميش اجتماعي وغياب كل أشكال الحماية الاجتماعية. وهو ما يمكنه أن يتحقق بتجسير الفجوات القائمة بين الأغنياء والفقراء؛

- التنشيط المستمر لدينامية منظمات المجتمع المدني والدفع الكفء نحو مسارات التنمية التشاركية أو التنمية بالمشاركة؛

- ضبط غائية التكامل الاقتصادي القطاعي والمجالي والتوسيع البنيوي والهيكلي لفرص الارتقاء التنموي.

هكذا، فإن التأسيس للحكامة التنموية، بتجلياتها المتعددة- الفعل التنموي "المحوكم"-، من شأنه توطيد أركان دولة إنتاج قوية، ضامنة لفرص الاستفادة المنصفة والعادلة، من عوائد ونواتج التنمية "الرائدة" المستدامة. وهو التأسيس، الذي بإمكانه، أيضاً، التقليص الملحوظ من الآثار الوخيمة- التداعيات السلبية- لما قد ينجم عن تطبيق إواليات نموذج التنمية "المعاقة".

## 3-التمكين : من" دواعي" إلى "عوائد" التنمية

يتجلى التمكين من أدوات وغايات الفعل التنموي، في تقوية وتفعيل المقومات الأساسية لدولة "الريادة"، والحرص على الاستثمار الإيجابي في الموارد وفي البنيات التحتية ودعم قيم المنافسة على جميع الأصعدة، استناداً إلى مبادئ الاستحقاق والكفاءة والإنجاز العالي[282] . والتمكين الحقيقي للفعل التنموي كسيرورة متحركة يتطلب في كنهه قيام الدولة القوية. وتتجسد معالم قوة الدولة في إرساء نوع من تفوقها المعياري على باقي مكونات الجماعات

[282] محمد حركات ،" الاقتصاد السياسي وجدلية الثروة والفقر "، مرجع سابق الذكر، ص126 .

الاجتماعية الأخرى؛ وبتعبير أدق – من وجهة نظر ريس جنكيز Rhys Jenkins- ضمان أسس "الاستقلالية النسبية للدولة"، أي إبراز مؤشرات حاسمة على مستوى قوة الدولة في نهج سياسات تتوخى في جوهرها تحقيق مصلحة الاقتصاد، وفق التصورات العامة للقطاع الخاص ككل، حتى وإن كانت تتعارض مع مصالح بعض الفئات المشتغلة في هذا القطاع. وتتسم هذه القدرة على الاستقلالية التي تمتلكها الدولة ب"النسبية"، بحكم أنها لا يمكنها إطلاقاً – وفي سياق براغماتي خالص-، أن تتبنى قرارات قد تناقض في عمقها المصالح الطويلة الأمد الخاصة بالمجموعة الاجتماعية المسيطرة في كليتها[283].

تأتي التنمية البشرية المستدامة مشكلة من توليفة بين توجهين : التنمية البشرية والتنمية المستدامة، أي لقاء بين بعد إنساني وآخر عقلاني؛ الأول نبعه عدالة توزيع المنافع والاستفادة منها، والثاني قاعدته تأكيد ضرورة النمو والاستدامة. بعبارة أخرى، هو التعبير عن ثنائية تجمع بين قدرات البشر عن طريق الاستثمار في الناس وتأكيد الاستخدام الكامل لهذه القدرات من خلال إطار التمكين. فركيزة التنمية البشرية تنطلق من التشديد، على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم. وبالتالي، لابد من أن يكونوا "محور التنمية وغايتها". وهذا هو الذي يحدد وظيفة التنمية، في أنها "عملية تستهدف توسيع خيارات الناس"[284].

وبذلك، يعني التمكين، كعنصر من العناصر التي يقوم عليها نهج التنمية البشرية المستدامة- حسب تحديد تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1995 - النظر إلى التنمية باعتبارها عملية من الإنسان، وعبر الإنسان، ومن أجل الإنسان. فالتنمية، عموماً، تتم بالناس وليس فقط من أجلهم. ولذلك، فعليهم أن يشاركوا بشكل تام في القرارات والإجراءات التي تمس حياتهم.

---

[283]Rhys Jenkins, «The Pilitical Economy of Industrialization :A Comparison of Latin American and East Asian Newly Industrializing Countries » , Development and Change,vol.22,no.2 ( April 1991 ), p.202.

[284] راضية أسمهان خزاز ،" دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة" دراسة حالة الجزائر خلال الفترة( 2001 -2012) " ، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 ، السنة الجامعية 2011 -2012) ، ص48.

وتبرز هنا، بشكل خاص، أهمية منظمات المجتمع المدني وإمكانية المحاسبة وتعديل المسار عند الضرورة؛ فالناس في التنمية ليسوا مجرد متلق سلبي، بل عامل فاعل في تشكيلها[285].

ويمكن أن نميز بين نمطين من التمكين : التمكين من دواعي-أسباب- التنمية والتمكين من عوائد-نواتج- التنمية.

**التمكين من دواعي التنمية** : وهو ما يتجلى في التمكين من أسباب التنمية، وعلى رأسها القدرات( الفرص والخيارات). فمن من المرتكزات الأساسية للتنمية البشرية المستدامة، نجد التمكين، والذي يعتمد، أساساً، على توسيع قدرات الناس، دافعاً إلى تعزيز خياراتهم. وهذا بدوره، يأتي داعماً لانفتاح آفاق حريتهم. ولكن هذا يبقى مرهوناً بمستوى القدرات، حتى تأتي العلاقة طردية في كل الاتجاهين. من ناحية ثانية، فإن فاعلية التمكين، تتعاظم مع درجة المساهمة في اتخاذ القرارات، التي من شأنها أن تحول الأفراد من مجرد منتفعين إلى مشاركين في عملية خلق وزيادة قدراتهم[286]. وهذا النمط من التمكين يحرص على الدفع الإيجابي بمساهمات كل الفئات المجتمعية في السيرورة التنموية (الشباب والمرأة أساساً). فبخصوص الشباب، هناك ثنائية تتحكم في تمكين هذه الفئة الحيوية والنابضة في المجتمعات، وهي ثنائية تعزيز القدرات وتوسيع الفرص؛ فعملياً يستوجب تمكين الشباب إدخال تغيرات جذرية في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتسبب في إقصائهم. وينبغي لتلك التغيرات أن توسع فرص مشاركة الشباب وانخراطهم في المجال السياسي الرسمي، وأن تنشط اقتصاداً كلياً قادراً على إنتاج فرص العمل اللائق للشباب وتعزيز قدراتهم على ريادة الأعمال، وأن يرسخ في المنظومة الاجتماعية أسس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ويتصدى لكل الممارسات التمييزية على أساس الهوية أو العقيدة أو النوع الاجتماعي[287]. أما بخصوص تمكين المرأة، فيبرز في كونه تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها، فردياً وجماعياً، واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علامات القوة في حياتها فتكسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل. وتتجلى عملية التمكين هاته، من خلال برامج واستراتيجيات تبني وتزيد من قدرات المرأة، ومن الفرص المتاحة لها، ومن فهمها لما لها من حقوق إنسانية. كما تعطي هذه العملية أولوية للمبادرات التي تسعى إلى خلق ظروف تجعل المرأة مسؤولة عن تنمية نفسها وعن تمكين نفسها وعن حقوقها. كما تركز

---

[285] فتيحة بوحرود، عمر بن سديرة، مرجع سابق الذكر، ص647.

[286] باسل البستاني، مرجع سابق الذكر ، ص66 .

[287] صوفي دوكاين ، ضمن " تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 : الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي –المكتب الإقليمي للدول العربية- ص 7. أنظر :
https://www.undp.org/content/dam/rbas/report/AHDR%20Reports/AHDR%202016/AHDR%202016%20AR/AHDR%202016%20Exec%20Summary%20(Ara)%20-%20FINAL%20-%20Oct%2022.pdf

عملية التمكين على قدرة التغيير الكافية في مبادرات التنمية وتسليط الضوء على الطرق التي تستطيع المرأة من خلالها أن تخلق بنفسها بمساحة جديدة للعمل والتحرك[288].

**التمكين من عوائد التنمية** : وهو ما يتمثل في التمكين من نواتج التنمية، من قبيل المنافع (الثروات والخيرات). إن الخير الاقتصادي (كجزء من الخير التنموي) لا يصبح خيراً إلا إذا كان نافعاً، يعني يؤدي استعماله إلى الاستجابة إلى رغبة معينة[289]. هنا، يمكننا الحديث عن "المنفعة التنموية" كنتاج غائي لمدى قدرة المدخلات التنموية على إشباع الحاجات الإنسانية المتنوعة؛ فيبرز بذلك، نموذج" التنمية البشرية المستدامة"، بوصفه نموذجاً غائياً "متراصاً"، مشكلاً توليفة بين توجهين : التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، أي لقاء بين بعد إنساني وآخر عقلاني. الأول نبعه عدالة توزيع المنافع والاستفادة منها، والثاني قاعدته تأكيد ضرورة النمو والاستدامة. بعبارة أخرى، هو التعبير عن ثنائية توسيع قدرات البشر عن طريق الاستثمار في الناس، وتأكيد الاستخدام الكامل لهذه القدرات من خلال إطار التمكين[290].

الاستخدام الغائي للنواتج التنموية، وفي سياق ترابطاته المتعددة والموجودة مع التمكين من أسباب التنمية، يتطلب، بالضرورة، التوسل بآليات التدبير المعقلن والرشيد بخصوص توزيعها، والذي ينبغي أن يتم وفق أسس معيارية من العدالة والإنصاف. كل ذلك، عليه أن يتجسد في إطار الصور المختلفة للتمكين الشمولي من العوائد التنموية، كالتمكين من الثروات والتمكين من الخيرات، والحرص على الاستجابة الكلية والمستدامة لسائر مخرجات الفعل التنموي القائم- مخرجات مادية أو مخرجات رمزية-. وهي الاستجابة القادرة على تحريك دواليب السيرورة التنموية وتحقيق كل متطلبات النموذج التنموي المأمول.

إن المنطلقات السابقة، والمرتبطة بتحليل مسألة التمكين – سواء على مستوى الدواعي أو العوائد-، تؤكد على الدوام، وبما لا يدع مجالاً للشك، أهمية المناهج المعتمدة في هذا السياق، من طرف التجارب التنموية العالمية، وكذا أهمية ما جسدته هذه التجارب من درجات التماهي بين كل من مسألة التمكين ومسألة التثمين، وما يلعبه كل ذلك، من أدوار طلائعية في صياغة نموذج تنموي "منتج" و"مثمر".

## 4-في اتجاه "منظومة التوازن المعياري"

---

[288] خليل النعيمات،"تمكين المرأة". أنظر :
http://maktabatmepi.org/system/site_documents/documents/000/000/375/original/Anera6-123-127.pdf

[289] محمد حركات ،" الاقتصاد السياسي وجدلية الثروة والفقر"، مرجع سابق الذكر، ص154 .

[290] باسل البستاني، مرجع سابق الذكر، ص57 .

يبدو أن إدراك الجوانب المعيارية لأي نموذج تنموي قائم، يفترض في كنهه، تناول الترابطات الممكنة وغير الممكنة لبعض توظيفات القيم الديمقراطية، من قبيل الحرية والمبادرة والتشارك والتعاون...، مع تحليل أدوارها الريادية على مستوى توسيع نطاق الارتقاء بالفعل التنموي، وكذا النهوض باشتراطات التوازن المنشود في شتى مناحي هذا الفعل. وذلك، ليكون أكثر نجاعة وكفاية؛ فالمفاهيم الفردية عن العدالة والآداب الاجتماعية- التي تؤثر في الاستخدامات المحددة للحرية من جانب الأفراد- رهن ارتباطات اجتماعية؛ إذ تعتمد بوجه خاص على التكوين التفاعلي للتصورات العامة، وعلى الفهم الجمعي التعاوني للمشكلات وعلاجها [291].

ليس هناك بطبيعة الحال أي اتفاق مرجعي حول ماهية النموذج التنموي الحقيقي؛ فهناك من يرى أن تبني نمط اقتصاد السوق كفيل بخلق التوازن داخل المجتمع عبر تحقيق الأرباح والرفع من القدرات التمكينية للاستثمار، وبالتالي، توفير مناصب شغل تعمل على تحسين مستويات دخل الأفراد. ومن ثم، تيسير سبل النمو الاقتصادي. بيد أن التجارب الاقتصادية للتاريخ في حقبه المختلفة، كثيراً ما أثبتت بالملموس قصور هذا التوجه وهو ما فرض، وباستمرار، القيام بالمراجعات الضرورية على صعيد العديد من البلدان بخصوص نماذجها التنموي.

كما نجد أنه هناك من يعتبر أن تدخل الدولة يبقى ضرورياً في الاقتصاد لتوجيه مسارات التنمية، وفق مخططات متحكم فيها من فوق.

بينما يؤكد رأي ثالث على أهمية هذا التدخل في لحظات معينة تظل فيها المجتمعات في أمس الحاجة لضمان تحولها – في مراحل الانتقال وما تعرفه من عسر وكوابح – إلى تدخل صارم من الدولة لضبط التوزان الممكن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالأساس.

عموماً، لقد ظهرت محاولات عديدة للبحث عن النموذج الأمثل لتحقيق التوازن على صعيد البنيات الاجتماعية والاقتصادية، والتقليل من الآثار السلبية لمعوقات التنمية في سائر تجلياتها، ووضع المؤشرات الواضحة لتعميق فرص الارتقاء القيمي بسبل الاستفادة مما تحقق من مسارات سيرورة التنمية، وضمان أبعاد استدامته المنتجة، وتوفير الدعامات الضرورية لتحقيق رفاهية المجتمعات، وتحسين أنماط عيش مواطنيها.

وتستند هذه المحاولات التي تتوخى في كنهها بلورة رؤية رشيدة حكامتياً ومتوازنة معيارياً حول أنماط الفعل التنموي "المنتج" إلى جملة من العناصر المتشابكة الأبعاد و"المتماهية" الأهداف. وهي العناصر التي تنمي فعاليتها وكفايتها، بشكل مستمر ومتواصل، وتنطلق في ثقافتها التدبيرية للشأن التنموي من منظور مندمج وشامل. وتتمثل كما يلي: تشاركية

[291] أمارتيا صن ، مرجع سابق الذكر.

المقترحات والإنجازات، التقائية البرامج والسياسات، هندسة البنيات والهياكل، نجاعة وسائل التدخل وأدوات العمل، استشرافية الأهداف، براغماتية الاستراتيجيات...

ومن الطبيعي جداً، أن يتولد عن تعاضد العناصر السابقة الذكر، اتساق غائي معياري، يتبلور في منظومة تسعى إلى :

- **تعبئة الطاقات** : عبر تعزيز عوامل الانتشار القيمي، كمياً وكيفياً، لسائر فئات المجتمع؛

- **توجيه المقدرات** : من خلال البحث عن الخيارات المتاحة والبدائل الممكنة؛

- **الاستخدام الأمثل للموارد:** من حيث عقلنة استخدام عناصر الإنتاج والموارد الاقتصادية؛

- **تثمين الإمكانات** : الإمكان البشري والإمكان الطبيعي.

هذه المنظومة التي يمكن أن نطلق عليها مجازفة " منظومة التوازن المعياري"، هي عبارة عن نسق تنظيمي متكامل، يجعل من إنتاج الغائيات التنموية رهاناً من رهانات النموذج التنموي، والذي يرنو تحقيق مراميه الإيجابية أي مجتمع من المجتمعات.

التوازن المعياري-كمنظومة يصبو أي نموذج تنموي للوصول إلى أقصى مداركها-، هو التوازن الذي يعد نتاجاً خالصاً لكل أبعاد التنمية الإنسانية وتجلياتها المختلفة، والتي تتمحور حول نسق متداخل من الوسائل والغايات المعيارية، من قبيل : توسيع الخيارات أمام الناس، من خلال تمكينهم من بناء قدراتهم الإنسانية وتعزيزها، وإتاحة الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهم، بشكل عادل ومتوازن، من أجل إعمال هذه القدرات، إضافة إلى إفساح المجال أمامهم للمشاركة بفاعلية في صنع السياسات والقرارات ذات الصلة بالشؤون والقضايا العامة، ومراقبة عملية تنفيذها، ومساءلة القائمين على عملية التنفيذ [292].

هكذا، يبرز التأسيس لمنظومة التوازن المعياري بصفته رهاناً رئيسياً من رهانات النموذج التنموي المأمول، والذي يتطلب، باستمرار، القيام بعملية بناء تركيبي-محدد الرؤى والتصورات- لحلقات التنمية الإنسانية في شموليتها. الأمر الذي يصبح معه التفكير في إيجاد التفاعلات الممكنة بين مختلف القضايا الكبرى المرتبطة بالتنمية أمراً لا محيد عنه. وكل ذلك، عليه أن يتم، أساساً، في سبيل جعل التوازن معياراً حاسماً لضبط اختلالات التغييرات المتكررة المرصودة على مستوى سيرورة التنمية.

---

[292] حسنين توفيق إبراهيم علي،" الأبعاد السياسية لأزمة التنمية الإنسانية في الوطن العربي( دراسة في تأثيرات التسلطية السياسية في عملية التنمية "، ضمن " النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية : الأبعاد السياسية والاجتماعية "، مجموعة مؤلفين، ط1 ، (بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013) ، ص ص23 –24.

منظومة التوازن المعياري بذلك، وعلى صعيد التنمية، هي مكون ضروري لدعم وتقوية مجالات الفعل الإنساني وحماية وجوده المادي والاعتباري. وهو ما يستدعي بذل المزيد من الجهد، بخصوص توسيع نطاق التنمية الإنسانية، من حيث جعلها تشمل كل الأبعاد الإيجابية لهذا الفعل، عبر توفير اشتراطات الأمن الإنساني، وفق صوره المختلفة: الأمن الاقتصادي (محاربة الفقر والهشاشة والتهميش) ، الأمن السياسي( التمتع بالحقوق والحريات) ، الأمن الشخصي (ضمان أمن الأشخاص والممتلكات)، الأمن المجتمعي ( توفير الأمان المادي للأفراد والجماعات) ، الأمن البيئي ( مجابهة المخاطر البيئية) ، الأمن الصحي (الحماية والرعاية الصحيتين) ، الأمن الغذائي (الحصول والوصول إلى الغذاء)... هنا، يبدو من الصعب جداً اعتماد مؤشرات واضحة لمعالجة وضبط مختلف المشاكل التي من الممكن أن ترتبط مستقبلاً بهذا التوزان، والذي ما فتئ يولي اهتماماً كبيراً بجعل عملية التنمية تحتل حيزاً واسعاً في مدارك المجتمعات العالمية. وهي الصعوبة التي تتجلى في تعقد معايير قياس مدى نجاح سائر عناصر الحكامة في بناء المستقبل "التنموي" المنشود والتموقع في منأى عن الأجواء المحفوفة بالمخاطر( الاضطراب وغياب التوزان وعدم الاستقرار...)

وبذلك، فإنه، غالباً، ما يتم النظر إلى منظومة التوزان المعياري باعتبارها مفتاح نجاح الخطوات المتخذة على صعيد المسارات التنموية للمجتمعات. وهي المسألة التي تتجلى خصوصيتها الهامة، في ما أخذ يضفيه توزان هذه المنظومة على طبيعة وديناميات الفعل التنموي، من مأسسة ونجاعة وكفاية وفعالية... والمساهمة، بالتالي، في خلق القاعدة الأساسية الكفيلة بتوطيد البنيان المتكامل للحكامة التنموية.

## 5 ـ التأسيس للانتقال التنموي "الحقيقي"

الانتقال التنموي هو وجه من أوجه الانتقال الديمقراطي. وهو الوجه الأكثر مجابهة للعقبات المطروحة على صعيد مسارات النمو والتنمية في أية دولة من الدول. والانتقال التنموي – بتوصيفه الناجم عن مآلات التحول الديمقراطي- لا يجري من هذا المنطلق، إلا بالتبني القيمي لأسس الوعي الراسخ و"المستدام" بمتطلبات بناء المؤسسات والثقافة والممارسات الديمقراطية على مستوى الدولة والمجتمع[293].

الانتقال الديمقراطي "الحقيقي" و"السليم"، وفق هذا التوجه في التحليل، هو عملية متعددة الأبعاد، لا يمكن إطلاقاً اختزالها في تواجد البنيات المؤسساتية والسياسية فقط ، بل يتعداها ذلك، إلى توفير المقومات المدعمة لفعل الارتقاء الاجتماعي والإنماء الاقتصادي، وما يرتبط بهما من دحر لثقافة الريع، والتأسيس لدولة الإنتاج، وتحقيق الاقتصاد التنافسي، والرفع من مستويات الرفاهية الاجتماعية، وتسييد حكم القانون.

---

[293] عمر الرزاز ، مرجع سابق الذكر، ص187.

ومع ذلك، فإن الانتقال التنموي، شأنه شأن أي مرحلة انتقالية، تواجهه جملة من التحديات. والتحدي الأهم هو سلامة العبور إلى المرحلة ما بعد الانتقالية –هنا يمكن الحديث عن سيرورة التنمية كنمط متطور للانتقال التنموي أو ما يمكن تسميته ب"الانتقال التنموي الحقيقي-، وكذا كيفية رسم الخطط والاستراتيجيات، مع الأخذ بعين الاعتبار في كل ذلك الطبيعة المتقلبة للمرحلة الانتقالية[294].

ورغم أن النمو الاقتصادي عنصر أساسي في تنمية الإنسان والمجتمع، إلا أنه يبقى وسيلة لبلوغ الرفاه الاجتماعي وليس غاية بحد ذاته. السؤال الأهم هو كيف توظف مكتسبات النمو في بناء قدرات الإنسان وتحقيق ذاته وحريته. في المقابل، التحول الديمقراطي الحقيقي، من حيث إنه يعطي الإنسان كرامته والحرية لتحقيق ذاته والتعبير عن رأيه وممارسة حقه في اختيار ممثليه، فهو غاية بحد ذاتها. الحرية هنا، وكلبنة من لبنات بناء الصرح الديمقراطي الحقيقي، ليست فقط أساساً لتقييم النجاح أو الفشل، بل هي أيضاً المحدد الرئيسي للمبادرة الفردية والفعالية الاجتماعية.

إن المزيد من الحرية يعزز قدرة الناس على مساعدة أنفسهم، وكذا التأثير في العالم. وهذه مسائل محورية بالنسبة إلى عملية التطوير والتنمية [295].

البعد الانتقالي للتنمية، يستوجب وضع خطط استراتيجية فعالة، قادرة على تذليل كل الصعاب المعيقة للمسارات التنموية، أي التمكن من آليات الاصطدام مع الواقع، والذي سيصبح، بلا شك مستقبلاً، أكثر عناداً وأكثر مخاطرة. وهو ما يؤكد على أهمية المرحلة الانتقالية، في سياق أي تغيير تنموي منشود. فهي مرحلة ناظمة وضابطة، كما أنها مخاض ضروري جداً. وهي تحتاج من أجل ذلك، إلى تبني المزيد من الخطط البديلة أو ما نسميه بالبدائل الاستراتيجية. كما يجب أن تكون هذه المرحلة مرنة إلى أبعد حد لحفظ المتغيرات والظروف[296].

لقد فتحت دمقرطة التنمية لدى العديد من دول المعمور آفاقاً صاعدة على مستوى تسريع وتيرة السيرورة التنموية وتحقق كل أوجه تقدمها المؤسساتي وتطورها التنظيمي. وهذا ما جعل جهود عناصر الحكامة- مكونات الفعل التنموي- تتضاعف بغية الوصول إلى المنعطف الحاسم بخصوص تغيير البنيات التنموية القائمة. وهو المنعطف المتعلق بالانتقال من التنمية "المعاقة" إلى التنمية "الرائدة" ، أي تجسيد دينامية التحول الحقيقي نحو ديمقراطية التنمية. وهي الديمقراطية التي تضم في طياتها كل تجليات الفعل الإنساني الهادفة

---

[294] خالد عبيدات، مرجع سابق الذكر، ص51 .

[295] أمارتيا صن ، مرجع سابق الذكر.

[296] موسى الحديد، "المرحلة الانتقالية، طبيعتها ومكوناتها وأنماطها"، ضمن "إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية"، مرجع سابق الذكر، ص ص32 -33 .

إلى الرفع من قيمة الإنسان وضمان مقومات سموه المعياري. وذلك من منظور أن التنمية تتم كعملية ارتقاء شمولي من الإنسان وعبر الإنسان ولأجل الإنسان[297].

من خلال هذا المنطلق، وفي إطار التماهي الكائن- أو الذي ينبغي أن يكون- بين الديمقراطية والتنمية، يمكن القول، أن سؤال السلوك الديمقراطي الصعب لم يعد وقفاً على النهج السياسي وحده، ولم يعد وقفاً على العدالة الاقتصادية في توزيع الثروة، ولم يعد وقفاً على حرية التفكير. إنه وسيلة لاستعادة إنسانية الإنسان واحترام حقوقه[298]، ومنها بطبيعة الحال، حقه في التنمية كحق كوني، مرجعي، ثابت وغير قابل للتصرف[299].

وكأي انتقال، تستدعي اشتراطات الانتقال التنموي القيام بمجموعة من الإصلاحات على الصعيد المؤسساتي خصوصاً. وهي الإصلاحات التي تمتح قوتها من تجذر قيمة المواطنة في البناء الديمقراطي القائم ولكي تكون المواطنة النشطة فعالة، فإنها لا تتطلب الإرادة والخبرة فحسب، ولكن بعض العلم بالمؤسسات، وليس فقط معرفة شاملة مجردة أو أكاديمية، ولكن معرفة عملية بماهية أدوات السلطة الملائمة لتحقيق أهداف معينة[300]. وغالباً ما تتجسد تمظهرات الإصلاح المؤسساتي في وضع المقومات الأساسية للتدبير التنموي "المنتج". وعلى رأس هذه المقومات، جعل مأسسة الديمقراطية أداة فضلى لتحقيق مدارك التنمية "الرائدة" و"الطموحة" وتعزيز ديناميتها الواعدة، مع الحرص الدائم في نفس السياق، على خلق إواليات فعالة، قادرة على مجابهة العوائق التي يمكن أن تقف أمام إنجاح مسارات الإصلاح. الأمر الذي يؤكد على ضرورة شحذ كل الطاقات وتعبئة سائر الإمكانات، الكفيلة بتيسير عوامل تحقق الانتقال التنموي وتوفير دعامات صونه من مخاطر التقهقر والتراجع، والتي يمكن أن تحدق به في أي محطة من محطات السيرورة التنموية.

كما أن الانتقال التنموي، وبصفته مسار شاق وحيوي، يتطلب في عمقه، التوسل بالقواعد الديمقراطية، والتي تضفي على اشتراطاته المزيد من المرونة والسلاسة. ومن أهم هذه

---

[297] في هذا الشأن، وكما جاء في ديباجة إعلان الحق في التنمية، والذي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 41/128، والمؤرخ في 4 ديسمبر1986، فإن" التنمية عملية اقتصادية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها". كما أنه، وضمن مقتضيات المادة الثانية من نفس الإعلان، ف"الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية. وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه".

[298] محمد جمال طحان، " النزعة الاستبدادية وتكبيل المؤسسات"، ضمن " تقرير التنمية الإنسانية للعام 2004 ، نحو الحرية في الوطن العربي"، مرجع سابق الذكر ، ص 115 .

[299] فحسب الفقرة الأولى من المادة الأولى من إعلان الحق في التنمية السابق الذكر، ف"الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف. وبموجبه يحل لكل إنسان، ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً".

[300] ياسر شعبان ،" الديمقراطية، أصول الديمقراطية ومساراتها "، ( القاهرة : كنوز للنشر والتوزيع ،2014 ) ، ص ص132-133 .

القواعد: تكريس أولوية القانون –حكم أو سيادة القانون-، المشروعية الديمقراطية لمختلف مجالات الفعل التنموي، إرساء منظومة متراصة للتدبير الشفاف والناجع، ترسيخ التعددية التنموية أو تنويع الأنماط التنموية، تعزيز الديمقراطية التشاركية بين مختلف عناصر الحكامة، ملاءمة البرامج والتقائية السياسات، ضمان التوزيع العادل والمنصف للمقدرات والثروات، تقوية صلاحيات أجهزة المحاسبة والرقابة...

ومن ثم، ينبغي على متخذي القرارات التنموية الأخذ المعياري بهذه القواعد، وجعلها، بالتالي،

دعامات حقيقية لترسيخ دولة الحق والقانون / دولة الحكامة التنموية.

## خاتمة

إذا كانت الباحثة الأمريكية المتخصصة في نظام الشبكات، "شوشاننا زوبوف"، تؤكد على كون العصر الحالي هو "عصر الآلة الذكية"، بالنظر، أساساً، إلى الهيمنة "الناعمة" والمطلقة للتكنولوجيا والمعرفة، فإننا، نرى أنه أيضاً "عصر النماذج الذكية " بامتياز... النماذج المتغيرة والمتجددة باستمرار... في الاقتصاد والثقافة والسياسة والمجتمع والعمران... وبشكل شمولي، في التنمية، بتجلياتها المتعددة وأنماطها المتنوعة.

وإذا كانت "التنمية"، سيرورة متحركة، تعمل، بشكل غائي "مستدام"، على توسيع خيارات الناس وتخفيف الأعباء عنهم وتوفير الموارد الكافية لتحقق حاجاتهم الأساسية، ومن ثم، الارتقاء بهم نحو مدارج حياة "أفضل"، على جميع الأصعدة، فإننا، نرى أن التفكير في البحث عن نماذج "خلاقة" ومبدعة، كفيلة بضبط التصورات المرتبطة بها كسيرورة متطورة، يعتبر في الوقت الراهن، ضرورة ملحة ومسألة من الأهمية بمكان لتوليد الأفكار الجديدة، التي من شأنها، الإسهام المكثف والفعال في الاستجابة للتحديات المطروحة على مستوى الواقع "التنموي" السائد داخل أي مجتمع من مجتمعات المعمور.

وبذلك، فإن إنجاز "النموذج التنموي" هو نتاج "تثوير" حقيقي للتطلعات المأمولة لدى مختلف عناصر ومكونات الحكامة، والتي ترسم التنمية-بمعناها الشامل- كهدف أسمى للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة. فالنموذج بشكل عام، كإطار نظري مؤسساتي وتنظيمي هو اشتراط ملزم لبناء الترابطات الممكنة بين مسارات إخراج الأفكار من "القوة" إلى "الفعل".

عبر هذا التحديد الفلسفي العميق، سنجد أن نموذج السيرورة التنموية هو ذلك النموذج الذي يجعل أفكار التنمية "الرائدة" تتبلور على أرض الواقع. وتوسع ، بالتالي، من نطاق بناء الدولة التنموية "المستدامة"، ليشمل في كنهه سائر مجالات الفعل الإنساني.

إن بحثنا هذا حول الأسس النظرية الكبرى للنموذج التنموي هو مساهمة حثيثة من أجل إماطة اللثام عن ماهية- منطلقات ومواءمات وأنماط- ومرتكزات –مبادئ ودعامات - ورهانات النموذج التنموي "الرائد" – إن لم نقل "المثالي" أو نموذج المثال بالفهم الفيبيري-، الذي من الممكن التوسل به واستلهام مضامينه المعيارية الكبرى، للتخلص الآني من مجمل كوابح التنمية المعطوبة، والتي ما فتئت ترزح تحت نيرها بلدان العالم الثالث، بالنظر، أساساً، إلى سوء نمط الحكامة السائد في معظمها.

لقد تمثل المظهر الأكبر للخلل التنموي– أو المرض التنموي – في عدد من البلدان – خاصة بالعالم الثالث، حيث الإنجاز التنموي المتدني- في غياب، أو على أقل تقدير ضعف المساهمات البحثية على صعيد بناء النماذج "التنموية"، مع ما يرتبط بذلك، للأسف الشديد، وفي مراحل مختلفة لسيرورة التنمية، من استبعاد قهري للاشتراطات التي عليها أن تراعي المكونات الثلاثية الأبعاد لمنظومة الفعل التنموي ككل : الخصوصيات المحلية، المقدرات الوطنية والمتطلبات الدولية.

في خضم استحضار هذا النقاش، يمكن القول، أن تبني نموذج تنموي ما، هو قرار استراتيجي، بعيد المدى، يستند في عمقه، ومن أجل ضمان نجاعة واستمرارية طرائق اشتغاله، على مؤشرات ذات ارتباط وثيق بالقدرة المرنة للمجتمعات على إدارة طموحها المتوخى في الإصلاح "الملائم". وفي نهاية المطاف، تحقق أملها المنشود -وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة- في الإنجاز التنموي "المرتفع" و"المستدام".

عموماً، تمكننا الدراسة النظرية للنموذج التنموي من إبراز اشتراطات الاستثمار الأفضل لأسسه، وكذا الاسترشاد المنهجي بها، بغية ترسيخ تضمينيته المعيارية المطلقة وتقوية قدرة متخذي القرار التنموي على بناء المنظومة المؤسسية المتكاملة الداعمة لهذا النموذج. كل ذلك، في سياق يتطلب، بإلحاح شديد، خلق نماذج جديدة تعزز الإنتاجية والريادة التنمويتين للمجتمعات، مع الحرص أيضاً، وبشكل متواصل، وفي كل وقت وحين، على القيام بالمراجعات الضرورية (إعادة النظر) في النماذج القائمة. وذلك لما قد ينجم عن ثبات أي نموذج تنموي من نواتج سلبية على مسارات عملية التنمية برمتها، تتبلور على شكل معوقات ومخاطر محتملة، تؤثر، بلا شك، على ديناميات التحول الخاصة بهذه العملية. هنا، لابد من التأكيد، على كون أن الأبعاد النظرية الخاصة بالنموذج التنموي، من شأنها، إن تم التعامل معها بجهد أكاديمي مضاعف، وضع المستلزمات الضرورية التي يتسنى عبرها تحقيق النموذج التنموي "المنتج" والمتوازن، والقادر على إحداث الطفرات "التنموية" النوعية، الرائدة والطويلة الأمد.

كل ذلك- تحقيق النموذج المنتج وإحداث الطفرات الرائدة بخصوصه-، يجب أن يتم وفق مقاربة تشاركية بين مختلف عناصر ومكونات الحكامة، على مستوى التشخيص أو الاقتراح

أو التنفيذ أو التقييم أو التقويم. وهي المقاربة "الفضلى"، التي ينبغي استحضارها أيضاً، بشكل دائم، سواء أثناء تفكيك النموذج التنموي السائد – القائم على الاختلالات المرصودة في مسارات عملية التنمية - أو خلال بناء نموذج تنموي "جديد"- الذي ينبغي أن يقوم في جوهره على تجاوز مثبطات الفعل التنموي -.

هذا التصور المتعلق بسبل "تطوير" النموذج التنموي- أي اعتماد نفس جديد على مستواه، من خلال العمل على تصحيح النقائص وتقوية المسارات "التنموية"-، هو التصور الذي يمكن القول، أنه أضحى بارزاً بالمغرب- كدولة تطمح، وبقوة، إلى الولوج السريع لنادي الدول المتقدمة-، منذ خطاب الملك محمد السادس حول النموذج التنموي "الجديد" أمام البرلمان في أكتوبر 2017 . وليتم تأكيد أبعاده الاستراتيجية، وبعزم راسخ وإرادة ثابتة، عبر الخطاب الملكي أمام نفس المؤسسة التشريعية سنة بعد ذلك -أكتوبر 2018-، حيث الدعوة الملكية الصريحة لضرورة انخراط الجميع في التفكير والحوار- تبني المقاربة التشاركية-، على مستوى صياغة المضامين الكبرى لهذا الورش المصيري بالنسبة لمستقبل المغرب؛ الورش الذي بإمكانه- باعتباره مدخلاً لمرحلة جديدة[301]- ، ضمان الانتقال السلس من "قوة" حكامة الدولة إلى "فعل" دولة الحكامة.

[301] وهي المرحلة الواعدة التي تم الإعلان عن أبرز مضامينها من طرف الملك محمد السادس في خطاب الذكرى العشرين لعيد العرش كمرحلة مفصلية حاسمة " ستعرف، جيلاً جديداً من المشاريع" . حيث مما جاء في هذا الخطاب الموجه إلى الأمة عشية يومه 29 يوليوز2019 : "إن تجديد النموذج التنموي الوطني، ليس غاية في حد ذاته؛ وإنما هو مدخل للمرحلة الجديدة، التي نريد، بعون الله وتوفيقه، أن نقود المغرب لدخولها. مرحلة جديدة قوامها المسؤولية والإقلاع الشامل. " واعتبر الملك أن "نجاح هذه المرحلة الجديدة يقتضي انخراط جميع المؤسسات والفعاليات الوطنية المعنية، في إعطاء نفس جديد، لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا. كما يتطلب التعبئة الجماعية، وجعل مصالح الوطن والمواطنين تسمو فوق أي اعتبار، حقيقة ملموسة، وليس مجرد شعارات" . وليضيف الملك في الخطاب ذاته: "وإلى جانب الدور الهام، الذي يجب أن تقوم به مختلف المؤسسات الوطنية، أريد، هنا، أن أؤكد على ضرورة انخراط المواطن المغربي، باعتباره من أهم الفاعلين في إنجاح هذه المرحلة." ودعا الملك محمد السادس "جميع المغاربة، للمساهمة الإيجابية فيها، بروح المواطنة الفاعلة؛ لأن النتائج التي نطمح إليها، والمشاريع والمبادرات، التي نقدم عليها، لها هدف واحد هو: تحسين ظروف عيش المواطنين." وقد رسم الملك محمد السادس ملامح المرحلة الجديدة، بالقول إنها "مرحلة واعدة، لأن ما يزخر به المغرب من طاقات ومؤهلات، تسمح لنا بتحقيق أكثر مما أنجزناه. ونحن بالفعل، قادرون على ذلك. ويظل طموحنا الأسمى هو أن يلتحق المغرب بركب الدول المتقدمة."وليؤكد في الختام : "أن المرحلة الجديدة، التي نحن مقبلون عليها، حافلة أيضاً بالعديد من التحديات والرهانات الداخلية والخارجية، التي يتعين كسبها؛ وفي مقدمتها: **أولاً**: رهان توطيد الثقة والمكتسبات: لكونها أساس النجاح، وشرط تحقيق الطموح: ثقة المواطنين فيما بينهم، وفي المؤسسات الوطنية، التي تجمعهم، والإيمان في مستقبل أفضل. **ثانياً**: رهان عدم الانغلاق على الذات، خاصة في بعض الميادين، التي تحتاج للانفتاح على الخبرات والتجارب العالمية، باعتبار ذلك عماد التقدم الاقتصادي والتنموي، بما يتيحه من استفادة من فرص الرفع من تنافسية المقاولات والفاعلين المغاربة. **ثالثاً**: رهان التسريع الاقتصادي والنجاعة المؤسسية: لبناء اقتصاد قوي وتنافسي، من خلال مواصلة تحفيز المبادرة الخاصة، وإطلاق برامج جديدة من الاستثمار المنتج، وخلق المزيد من فرص الشغل. **رابعاً**: رهان العدالة الاجتماعية والمجالية: لاستكمال بناء مغرب الأمل والمساواة للجميع. مغرب لا مكان فيه للتفاوتات الصارخة، ولا للتصرفات المحبطة، ولا لمظاهر الريع، وإهدار الوقت والطاقات". ونرى أنه من شأن الاستجابة لهذه التحديات وتحقيق هذه الرهانات الظفر بنموذج تنموي "منتج" و"رائد"، قمين بجعل المغرب الممكن والمأمول مغرباً للحكامة، على شتى الأصعدة ، وفي سائر مجالات الفعل التنموي.

# فهـرس
# " النموذج التنموي": الأسس النظرية الكبرى

مقدمة.....1
أولاً: من الاستراتيجية التنموية إلى النموذج التنموي.....4
1 -الاستراتيجية التنموية.....5
أ-مدلول الاستراتيجية التنموية.....5
-المدلول الانتقالي.....6
-المدلول البراغماتي.....10
-المدلول الاستباقي.....12
-المدلول التشاركي.....16
-المدلول الكلي.....18
ب-عناصر الاستراتيجية التنموية.....21
-العقلنة.....21
-التنبؤ.....24
-التكنولوجيا.....27
-الإبداع.....29
-التشريع.....32

-التنظيم.....34
2 -المخطط التنموي.....36
أ-مكونات التخطيط التنموي.....36
-المدخلات.....37
-الخطط.....40
-الغايات.....43
ب-مستويات التخطيط التنموي.....46
-المستوى النسقي.....47
-مستوى وحدات الفعل التنموي.....48
-المستوى الوظيفي.....50
3-السياسة التنموية.....51
أ-سمات السياسة التنموية.....52
- الشمولية.....52
-التكاملية.....54
-الاستدامة.....58
ب-مخرجات السياسة التنموية.....64
-الجدوائية الإنتاجية.....65
-الكفاية الغائية.....69
-العدالة المعيارية.....72
4-النموذج التنموي.....77
أ-ماهية "النموذج".....77
- تعريف النموذج.....78
-أهمية النموذج.....81
-عناصر النموذج.....82
- صيغ النموذج.....84
ب-مفهوم "التنمية".....89
- تحديد التنمية.....90
- سيرورة التنمية.....95
- غائية التنمية.....99
-تيبولوجية التنمية.....103
*التنمية الاقتصادية.....104
*التنمية الاجتماعية.....108
*التنمية الإيكولوجية.....111
*التنمية الثقافية.....115
ثانياً : ماهية النموذج التنموي.....118
1-منطلقات النموذج التنموي.....118
أ- المنطلق البنيوي.....119
ب-المنطلق الوظيفي.....122

ج-المنطلق المؤسساتي.......................................................128
د-المنطلق الترابي.......................................................131
ه-المنطلق التوزيعي,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,134
2 ـ أنماط النموذج التنموي.......................................................137
أ-النموذج التنموي الليبرالي.......................................................138
ب-النموذج التنموي الاشتراكي.......................................................142
ج-النموذج التنموي الإسلامي.......................................................144
د-النموذج التنموي الإسكندنافي.......................................................147
ه-النموذج التنموي الصيني.......................................................150
3 ـ مواءمات النموذج التنموي.......................................................155
أ-النمو / التنمية.......................................................156
ب-الاقتصادي/ الاجتماعي.......................................................159
ج-الدول الصاعدة/ الدول المتقدمة.......................................................166
د-الحاجيات/ الإمكانات.......................................................169
ه-الوسائل / الأهداف.......................................................172
ثالثاً :مبادئ النموذج التنموي.......................................................175
1-مبدأ التضامن.......................................................176
أ-قيمة التضامن.......................................................176
ب-دولة التضامن.......................................................180
2-مبدأ المأسسة.......................................................185
أ-المأسسة النسقية.......................................................185
ب-المأسسة المعيارية.......................................................189
3-مبدأ التضمينية.......................................................192
أ-تضمينية المشاركة.......................................................192
ب-تضمينية المساواة.......................................................195
رابعاً : دعامات النموذج التنموي.......................................................199
1-الحكامة.......................................................199
أ- الحكامة وإنتاج التنمية.......................................................200
ب-الحكامة وتحسين التنمية.......................................................202
2 ـ الالتقائية.......................................................205
أ-الأساس القصدي للالتقائية,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,206
ب-التقائية عناصر الحكامة.......................................................208
3-الإنصاف.......................................................212
أ-الإنصاف "المستدام".......................................................212
ب-إنصاف الدولة العادلة(العدالة كإنصاف).......................................................214
خامساً: رهانات النموذج التنموي.......................................................220
1 ـمن دولة الريع إلى دولة الإنتاج.......................................................221
2 ـمن تنمية" معاقة" إلى تنمية "رائدة".......................................................226

3 -التمكين : من" دواعي" إلى "عوائد" التنمية.....229
4 -في اتجاه منظومة التوازن المعياري.....233
5-التأسيس للانتقال التنموي "الحقيقي".....237
خاتمة.....241